وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

الصراع السعودي الإيراني في سوريا

2011– 2015

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص دراسات شرق أوسطية

من إعداد الطالبة:
– سليماني نسيمة

تحت إشراف الأستاذ:
– قصاص يونس

لجنة المناقشة

– الأستاذ عمرون محمد.....رئيسا
– الأستاذ قصاص يونس ..... مشرفا ومقررا
– الأستاذ حمياز ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2015– 2016

كلمة شكر

أحمد الله كثيرا وأشكره على توفيقه لي لإتمام هذا العمل.

وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "**قساس يونس**".

الذي ساعدني كثيرا في إتمام هذا العمل

وإلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء على مساندتهم. عليهم تحية تقدير وعرفان.

وكما لا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة العلوم السياسية.

جزاهم الله خير الجزاء على الثقة الممنوحة لي لإتمام هذا العمل المتواضع.

إهــداء

إلى أغلى ما منحه الله إلي في هذه الحياة والتي وضع تحت أقدامها الجنة، إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى أبي الذي علّمني كل شيء في الحياة أطال الله في عمره.

إلى إخوتي: نسيم، تكفاريناس، حميد أتمنى لهم التوفيق في حياتهم الدراسية.

إلى صديقتي المفضلة "وردة".

إلى كل الأصدقاء.

"نسيمة"

الخطــة

مقدمة: الإشكالية.

I- الفصل الأول: ماهية التنافس السعودي -الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن التنافس السعودي – الإيراني.

المطلب الأول :العلاقات السعودية الإيرانية "مرحلة التوافق و الانقطاع"

المطلب الثاني : التنافس و التعاون

المبحث الثاني: خلفيات وأسباب التنافس السعودي الإيراني.

المطلب الأول :العامل الداخلي(اديولوجية،سياسية،،دينية)

المطلب الثاني : العامل الخارجي(الدور الامريكي)

المبحث الثالث: فمضاءات التنافس (البحرين، اليمن، لبنان، العراق، سوريا).

المطلب الأول :لبنان،البحرين

المطلب الثاني : العراق، سوريا

II- الفصل الثاني: مكانة سوريا في الإستراتيجية السعودية والإيرانية.

مدخل تمهيدي للفصل الثاني.

المبحث الأول: ماهية الأزمة السورية.

المطلب الأول :طبيعة الأزمة السورية.

المطلب الثاني :تداعيات الأزمة السورية.

المطلب الثالث :ردود الفعل الدولية و الإقليمية.

المبحث الثاني: مكانة سوريا في الإستراتيجية السعودية.

المطلب الأول : موقف التأييد،الإستراتيجية السعودية تجاه الأزمة السورية.

المطلب الثاني : اعتبارات الموقف السعودي .

المبحث الثالث: مكانة سوريا في الإستراتيجية الايرانية.

المطلب الأول :العلاقات الإيرانية مع سوريا.

المطلب الثاني :الاهتمام الإيراني بسوريا.

III- الفصل الثالث: انعكاسات التنافس السعودي- الإيراني على منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: الإنعكاسات على المستوى الإقليمي.

المطلب الأول : أزمة اللاجئين.

المطلب الثاني :تفاقم العلاقات السعودية _الايرانية.

المبحث الثاني: الإنعكاسات على المستوى الدولي.

المطلب الأول : من الجانب السعودي.

المطلب الثاني : من الجانب الايراني.

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة.

المطلب الأول : وجهة العلاقات المستقبلية.

المطلب الثاني : أهم السناريوهات.

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

كانت إيران منذ بروزها على السّاحة في القرن 16 كمنافس لتركيا السنية، لكن بعد سقوط الخلافة العثمانية ظهرت المملكة السعودية كبديل لريادة الشّق الشرقي للعالم الإسلامي وهذا ما فتح أمام بداية التنافس السعودي الإيراني الذي بقي محدودا إلى حدّ كبير لكّنه انطلق بقوّة بعد قيام ما يسمى الثورة الإسلامية في إيران 1975م، وزادت شرارته بعد حرب الخليج الأولى نظرا لأن دول الخليج وقفت إلى جانب العراق وهذا في 1985م.

وقد تواصل الصّراع خاصة بعد اشتداد الحرب الأهلية اللّبنانية وهذا ما يدل من خلال ضغط كلّ طرف باتّجاه تحقيق مصلحة.

لكن الصّراع أخذ بعدًا دوليا أعمق مع حرب الخليج الثانية واستمرّ كذلك نظرا لأن إيران كانت ترى في السعودية حليفا للغرب الكافر ومع مجيء التيار المحافظ بقيادة أحمد نجادي 2005 وانطلاق الربيع وتفجّر الأزمة السورية، تأزم الوضع إلى حدّ كبير بحيث أخذ أبعاد متعددة وأثّر في التحالفات على المستوى الدولي حيث وقف المعسكر الغربي الشرقي ممّا زاد من حدّة الأزمة السورية التي أصبحت هذه الأخيرة (سوريا) بواسطتها مجالا للتنافس الدولي والذي يُعدّ تنافسا إيرانيا سعوديا.

- أهمية الدراسة وأهدافها:

أ- الأهمية:

1/ أهمية الدراسة العملية: تنبع أهمية الدراسة من متابعتها[1] لعملتي التقارب والتباعد في العلاقات السعودية الإيرانية بشكل خاص في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة والتي تحمل في طياتها الكثير من التأويلات وكذلك فإن أهمية الدراسة تتأتى من الجوانب المختلفة التي تعالجها والتي تقع ضمن السياسة الخارجية للأطراف ذات العلاقة بنظرة شمولية وعلمية.

2/ أهمية الدراسة العلمية: تنبع ضد الأهمية من كونها من الموضوعات الحيوية ذات العلاقة بالمنطقة العربية والتي تتابع التطورات الداخلية الإقليمية والدولية التي أثرت على العلاقات الخليجية الإيرانية بشكل عام والسعودية الإيرانية بشكل خاص ما يقارب عقد من الزمن في منطقة ملتهبة من العالم لتشكل نقلة نوعية في الدراسات العربية الأكاديمية في هذا المجال.

ب- الأهداف:

1/ ذاتية:

رغبتي الخاصة في دراسة التنافسات الدولية[2] والتنافس السعودي الإيراني يعتبر النموذج الأفضل لذلك كونه موجود منذ عقود من سنة 1929 وأن تاريخها قديم إلاّ أنها اتسمت بالرسمية خلال تأسيس المملكة السعودية 1927 إلى عام 1979 تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية 1980- 1988. وقد تواصلت التوترات بين العلاقات السعودية الإيرانية إلى يومنا هذا وبما أن هناك دراسات كافية لهذا التنافس فقد ركّزت اهتمامي على الفترة التي تلت الربيع العربي 2011- 2015.

2/ موضوعية:

موضوع التنافس السعودي الإيراني هو موضوع الساعة ويحمل من مستجدات ما يجعله ميدانا خصبا للدراسة والبحث عن الأسباب وتقصي القضايا الأساسية في تحليله.

عدم معاجلة هذا الموضوع من الناحيتين الفكرية والنظرية وعدم البحث في العوامل المؤثرة في هذا التنافس إضافة إلى اكتفاء الدراسات أو البحوث المتعلقة بالعلاقات السعودية الإيرانية بالتركيز على واحد من العوامل الداخلية كالطائفية أو الخارجية الو.م.أ لذا كان البحث جامعا بكل هذه العوامل سواءًا الداخلية أو الخارجية إضافة لعوامل أخرى يثبت في تأجيج حدّة التوتر.

3- مشكلة الدراسة:

اتجهت إيران بعد ما يسمى بالثورة الاسلامية لسنة 1979م إلى فكرة تصدير ثورتها الى البلدان المجاورة و هو ما أثار حفيظة هذه الدول على رأسها المملكة العربية السعودية التي ظهرت كبديل سني من خلال العثمانية منذ الثلاثينات ومن ثم بدأ التنافس الاديولوجي وعليه نطرح الإشكالية التالية :

- ✓ هل هذا الصراع السعودي _الإيراني سوريا أم شرق أوسطيا أم دوليا ؟
- ✓ والى أي مدى أصبح هذا الصراع يؤثر على منطقة الشرق الأوسط و التحالفات على المستوى الدولي؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى عدّة تساؤلات هي:

- فيما تتمثل جذور التنافس السعودي الإيراني وما هي مصادرها الداخلية والخارجية؟
- كيف عملت التدخلات على توسيع دائرة التنافس والصراع؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار مؤتمر الطائف كمدخل لهذا التنافس ؟
- ما سرّ استقطاب هذا الصراع سوريا؟
- ما هي مستويات انعكاسات هذا التنافس في سوريا على منطقة الشرق الأوسط؟

فرضيات الدراسة:

إنّ الإجابة عن الإشكالية تتطلّب مجموعة من الفرضيات كإجابات أولية يتم التأكد منها واختبارها من خلال التحليل وهي:

1- كلّما زاد التركيز على عامة الطائفية إزداد التنافس السعودي الإيراني.

2- يلعب الموقع الإستراتيجي لسوريا دورا أساسيا في زيادة حدّة التنافس السعودي الإيراني.

3- كلّما ازداد تدخل القوى الدولية زاد التنافس السعودي- الإيراني.

4- حدود الدراسة:

تتركز دراستنا على أهم العوامل الداخلية والخارجية في التنافس السعودي الإيراني ونخصّص في الفترة ما بين 2011- 2015 وكان من الصّعب علينا الإلمام بجميع تلك العوامل فقد تم التركيز على أهمها الإقليمية والدولية، فالإقليمية سوريا والدولية تحالفات روسيا، الصين إلى جانب الولايات المتحدة وتركيا.

فحيث التنافس السعودي الإيراني كان في أصله تنافس سعودي سوري في لبنان وذلك من اغتيال الحريري 2005 واحتلال بيروت 2007. وقد كانت الأهداف الرئيسية لتلك الثورة في انسحاب القوات السورية من لبنان والتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء رقيق الحريري، وقد كان الهدف الرئيسي من تلك التظاهرات هو إنهاء الوجود العسكري السوري على الأراضي اللّبنانية وتنفيذ الانسحاب الكامل القوات السورية وأجهزتها الأمنية في لبنان، مع كشف قتلة رئيس الوزراء الحريري.

وأشرنا إلى حرب لبنان 2007 والتي انقسمت فيها المواقف العربية من مؤيدة ومعارضة لحزب الله فالسعودية اصدرت بيانا تهاجم فيها ما سمته بعناصر لبنانية بمغامرة غير محسوبة، بينما إيران كانت تتدخل بطريقة غير مباشرة في لبنان ومن هنا ظهرت نقطة محفزّة للتنافس الإيراني.

5- الدراسات السابقة:

يوجد الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات السعودية الإيرانية أمّا دراسة جزئية أو تركز على دولة خليجية أو عربية واحدة (دراسة رأفت صلاح) "العلاقة بين العرب وإيران" ودراسة "غلام حسين إسلامي" "إيران- السعودية" "وسعي مستمر من أجل تعزيز الأواصر" أو دراسات تتحدث بشكل عام حول التقارب ما بين السعودية وإيران (دراسة صلاح عبد العزيز النجدي).

- كتاب العلاقات السعودية الإيرانية لمحمد كواز اضافة للمنتديات والدوريات والمجلّدات التي عالجت هذا الموضوع (المنارة، الحياة...).
- مراكز الدراسات (مركز الجزيرة للدراسات).
- القنوات التلفزيونية (France 24، الجزيرة).
- ندوة المركز العربي.

6- منهجية الدراسة:

اتبعنا في دراستنا مقاربة منهجية مركبة تستند إلى مجموعة من المناهج استدعتها طبيعة الموضوع وهذه المناهج هي:

* **المنهج التاريخي:**

وهو المنهج الذي يتميز أغلب الدراسات وذلك في الحديث عن بعض المراحل من تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية في فترة الثورة الإسلامية والحرب العراقية الإيرانية ومع الرجوع إلى المراحل السابقة من تاريخ الخلاف التاريخي بين الدولة الصفوية الشيعية والدولة السنية العثمانية، ووصولا إلى فترة الربيع العربي 2011 وما تلاها.

* **المنهج المقارن:**

حيث أننا رجعنا إلى فترات زمنية سابقة في محاولة منا لمقارنتها مع الفترة المدروسة، وذلك من خلال إبراز أهم الأسباب الداخلية والخارجية المؤثرة في التنافس السعودي- الإيراني ومقارنتها بالأسباب التي أدت إلى حدوث التنافس في فترات متباينة، مع التركيز على فترة الأزمة السورية، بالإضافة إلى بعض المناهج الأخرى التي قد تظهر وتتحدّد من خلال جزئيات الدراسة وعناصرها.

* **مقاربة النظرية الواقعية:**

وقد تم اختيار هذا المنهج الذي يقوم على تحليل العلاقات الدولية من خلال النزاعات والصراعات والذي يقوم على تحليل مختلف جوانب العلاقات بين الدول بعيدًا عن المثالية، نخص بالذكر الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة.

* **7- خطة الدراسة:**

لتغطية هذا الموضوع بما يؤدي إلى الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة والفرضيات الموضوعة، سيتم تناول الدراسة للبناء المنهجي التالي:

تتكون الدراسة من ثلاث فصول:

فالفصل الأول يتطرّق إلى الإيطار المفهوماتي للتنافس السعودي الإيراني وتحديد خلفيات وتاريخ هذا التنافس مع التركيز على أهم المجالات التي شملت هذا التنافس بهدف تبيان مدى انتشار وشمولية التنافس السعودي الإيراني ثم يأتي الفصل الثاني الذي يركز على بؤر تأثير حيث يبرز مركز التنافس وهي منطقة سوريا ودور السياسة الخارجية لكلا البلدين الذي تلعبه كلّ من القوتين تجاه هذه الأخيرة، ويشرح هذا الفصل الأهداف التي ترمي إليها كل من السعودية وإيران تجاه منطقة سوريا، أو بالأحرى إبراز منطقة النزاع.

أما الفصل الثالث يستهلها بعرض أهم الإنعكاسات سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي لهذا التنافس السعودي- الإيراني ويتضمن التحالفات الدولية التي ساهمت في هذه الانعكاسات وأخيرا نعرض مختلف السيناريوهات المحتملة لهذا التنافس علّنا نجد بعض الحلول.

الفصل الأول

الايطار المفاهيمي للصراع السعودي الإيراني

المبحث الأول: نبذة تاريخية حول العلاقات الإيرانية السعودية.

المطلب الأول :العلاقات السعودية الإيرانية :

*** مرحلة التوافق والانقطاع:**

رغم أن العلاقات السعودية الإيرانية بدأت بشكل رسمي في العام 1929 ميلادي إلاّ أنها كانت قائمة في التاريخ وموجودة بشكل أو آخر ويطرأ عليها العداء والتوتر من حين والمجاملات من حين آخر[1].

تعتبر السعودية وإيران الوريثان الشرعيان للخلاف التاريخي بين الدولة الصفوية الشعبية والدولة السنية العثمانية فقد خرجت تركيا من دائرة الصّراع في المنطقة بعد سقوط دولة الخلافة وتولت السعودية المملكة العربية السّنية الناشئة دفة الصّراع التاريخي مع الصوفيين وتمايزت معالم هذا الصّراع الدائم بين السياسة والدين والمذهب والنفوذ الاقتصادي والعسكري في دول الحوار.

تعتبر الأعوام من العام 1927م وتاريخ تأسيس المملكة العربية السعودية إلى العام 1979م المرحلة التي اتسمت فيها العلاقة السعودية الإيرانية بالرسمية بين نظامين ملكيين وقد حكم السعودية في هذه الفترة أربع ملوك من آل سعود وهم الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود وأبنائه: الملك سعود والملك فيصل والملك خالد آل سعود. بينما حكم إيران ملكان من أسرة البهلوي هم: الشاه رضا بهلوي وابنه الشاه محمّد رضا بهلوي.

خلال حكم الشاه رضا بهلوي كانت جوازات السفر الإيرانية تحمل عبارة «يسمح لحامل هذا الجواز بزيارة جميع الدول ما عدا الحجاز واتسمت العلاقة في تلك الفترة بالانقطاع وعدم التواصل»[1].

[1]– بسام، شحاداة، **في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية**،جريدة الخليج، 22 ماي2014.

وفي عام 1929م وبعد تأسيس المملكة العربية السعودية تمّ توقيع معاهدة صداقة مع إيران ليتبعها بعد عام واحد، افتتاح أوّل سفارة إيرانية في السعودية في مدينة جدّة واكتفى البلدان بالتمثيل الدبلوماسي الأدنى والاتّفاق على عدم الاعتداء رغم رغبة السعودية بقيام تحالف بين البلدين لكن طهران لم ترغب لذلك.

*** مرحلة التوترات المتلاحقة:**

في نهاية العام 1943م ظهرت أوّل أزمة دبلوماسية وسياسية بين المملكتين فقد اعتقلت الشرطة السعودية أحد الحجّاج الإيرانيين داخل الحرم المكّي وهو يلقي القاذورات على الكعبة الشريفة، ويشتم الرسول عليه الصلاة والسّلام والصحابة، والسلطات العمومية قالت بأن الرّجل اعترف بذنبه وأقيم الحدّ عليه بالإعدام[2].

بينما جاءت ردة فعل ايران غاضبة ومتهمة السلطات بالتشدّد وأنّ الرجل أصيب بالدّوار أثناء الطواف مما أدى إلى الاستفزاع قرب الكعبة، ثم أرسلت إيران إلى السعودية بشكل رسمي أن السفارة تحتفظ بكامل حق الدولة الإيرانية فيما يتعلّق بهذا الباحث ونتيجة هذه الحادثة قام البلدين باستدعاء ممثليهم لدى الطرفين وقطعت العلاقات الدبلوماسية بشكل رسمي 1944م، وأعيدت بعد عامين بوساطة عربية.

في العام 1950م كانت إيران من أوّل الدول التي اعترفت بالكيان الإسرائيلي وكان ذلك سببا لخلاف آخر بين إيران والسعودية وكانت الصحف الإيرانية تشجع يهود إيران على الهجرة لإسرائيل في العام 1952م مع قيام ثورة الضباط الأحرار في مصر لتسقط حكم الملك فاروق بما أشعر إيران والسعودية بخطر الانقلابات التي تهدّد عبد العزيز آل سعود الأنظمة الملكية في المنطقة.

---

[1]– نفس المرجع السابق الذكر.

[2]– نفس المرجع السابق الذكر.

وفي العام 1953م توفي الملك المؤسس في السعودي عبد العزيز آل سعود ليخلفه ابنه الأمير سعود بن عبد العزيز وفي عام 1955 وجهت إيران دعوة رسمية للملك السعودي بتلبية دعوة الشاه وبتالي قام الشاه بدعوته هو بدوره إلى السعودية وحضر إلى السعودية، ممّا جعل العلاقة أوثق[1].

لم تنقضي زيارة الملكين لبعضهما حتى عادت العلاقات للتوتّر مجددا حيث صرّح الشاه محمّد بهلوي لصحيفة أمريكية في لقاء معه أنه مستاء من رؤية معاملة الملك لخدمه. فاعتبرت السعودية تصريحات الشاه اهانة للملك والمملكة، وإضافة إلى إصرار إيران على تسمية الخليج بالخليج الفارسي بينما تسمية الدول العربية الخليج العربي فأصدر الملك سعود قرارا بمنع دخول الإيرانيين والبحرنيين من أصول إيرانية للملكة.

المطلب الثاني :العلاقة بين التعاون و التنافس :

* مرحلة تعاون في وجه عدوّ مشترك:

في عام 1975م قام الشاه محمّد رضا بهلوي بزيارة للسعودية في محاولة لإعادة العلاقات، وقام بزيارة مكة والمدينة لاداء فريضة الحجّ، ورغم علمانيته إلاّ أنه حرص على إظهار صورته يبكي عند قبور آل البيت وكان الهدف من الزيارة توحيد الجهود الإيرانية السعودية ضد عبد الناصر وإيقاف تصدير الثورة المصرية إلى ممالك المنطقة، فاعتبر الشاه الملك فيصل القائد العربي الوحيد القادر على التصدّي لعبد النّاصر وصّرح بذلك استعداده للتعاون ضدّ جنون عبد الناصر في سبتمبر 1962م دخلت القوات المصرية اليمن فاستنفرت السعودية وإيران لمواجهة الخطر القادم من عبد الناصر، فأعلنت إيران عن تجهيز قوات لتوجه السعودية لحماية حدودها الجنوبية من العدوان المصري الحاضر، وصلت عدد القوات المصرية في اليمن 55 ألف جندي وبدأت الطائرات المصرية بقصف مطار ومستشفى ابها

[1]– نفس المرجع السابق الذكر.

وخشي الشاه على سيطرة عبد الناصر على السعودية الغنية بالنفط أيضا فقرر مواجهته بأي ثمن ودعم السعوديين[1].

وسبب حوادث لجوء بعض الطيارين السعوديين إلى مصر لرفضهم قصف المواقع المصرية في اليمن، أقنع الشاه الملك الأردني بإرسال طياريه لضرب قوات عبد الناصر في اليمن، فاتّفق الوفد العسكري الأردني مع السعودية على تفاصيل الضّربة الجوية ، فقامت إيران بتقديم الدعم المالي لتمويل العملية العسكرية فقد وجد الشاه محمد رضا بهلوي أنه يجب عليه دعم الإمام محمد البدر حميد الدين الشعبي الذي تدعمه السعودية.

قرر عبد الناصر نقل المعركة إلى السعودية لقصف أي قوّات سعودية والقضاء عليها كما عمل على زعزعة الأمن واغتيال الملك فيصل وفي عام 1965م قام الملك فيصل بزيارة إلى إيران بهدف توثيق التنسيق والتعاون العسكري في وجه عبد الناصر والشيوعيين. أما في عام 1966م قام عمر السقاف الدولة للشؤون الخارجية في السعودية بزيارة طهران[2].

وفي عام 1967م سحبت مصر قواتها من اليمن بالتنسيق مع السعودية بعد خسائر كبيرة بين الأطراف المقاتلة، واعتبر شاه إيران وملك السعودية ما حصل نصرا لهما، وحدا لطموحات عبد الناصر، وتمكنًا لحكمها الملكي في إيران والسعودية.

*** مرحلة التنافس على السيطرة:**

في عام 1968م عادت العلاقات الإيرانية السعودية إلى التوتر بسبب انسحاب البريطانيين من البحرين وزيارة الشيخ عيسى آل خليفة إلى السعودية، ممّا أدى إلى إلغاء زيارة مجدولة للشاه إلى السعودية لأن إيران رأت باستقبال الشيخ عيسى اعترافا سعوديا بالدولة البحرينية الجديدة، هدّدت إيران بضمّ البحرين بالقوة العسكرية إل أراضيها فرد الملك فيصل بأن أي هجوم على البحرين سيرد عليه من السعودية، وفي نهاية العام قام الشاه

[1]– بسام، شحاداة **في تاريخ العلاقات الإيرانية السعودية**، جريدة الخليج، 22 ماي2014.

[2]–المرجع نفسه.

بزيارة السعودية في محاولة رأب الصدع مجدّدا مع إصرار الشاه في إيران على رفض استقلال البحرين وبقاء مقاعد البحرين في البرلمان الإيراني فارغة[1].

في عام 1971م أعلنت البحرين استقلالها بدعم سعودي للشيخ عيسى آل خليفة، فاعتبرت إيران هذا الإعلان تهديدا وتحديا سعوديا لها، فقامت في شهر ديسمبر من العام نفسه باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وفي حرب أكتوبر استعملت السعودية سلاح التخطيط في مساندة العرب في حربهم مع إسرائيل واحتجت إيران على استعمال النفط في السياسة، ورفضت طلبا سعوديا بإيقاف تزويد إسرائيل بالنفط الإيراني وإيقاف التعاملات التجارية والدبلوماسية مع إسرائيل، واستمر التوتر مع نظام الشاه في إيران حتى وفاة الملك فيصل.

تولى الملك خالد مقاليد الحكم في عام 1975م، فهدأت الخلافات بعض الشيء وكان هناك زيارات متبادلة بين الطرفين، وأجرت صحيفة عكاظ مقابلة صحفية مع الشاه في ماي 1976م وانتهت هذه الفترة من العلاقات السعودية الإيرانية في عام 1979م بسقوط حكم الشاه وإعلان قيام ما يسمى الجمهورية الإسلامية الإيراني.

المبحث الثاني: أسباب تصاعد التنافس.

المطلب الأول :العامل الداخلي

1- إيديولوجية وسياسية:

كانت السعودية وإيران في حالة تنافس منذ الثورة الإيرانية الإسلامية 1979م وأثناء الخلافة الرئاسية محمود أحمدي نجاد أضرت بالعلاقات أكثر كون أن النزاع موجود على امتداد المنطقة مثل مصر، البحرين، اليمن، لبنان، سوريا، بتالي تسعى السعودية على احتواء النفوذ الإيراني إضافة إلى أن كلا القوتين في سياستهما تكاد تكون أكثر دراماتيكية فالسعودية قوة إقليمية قائمًا واقعًا في حين إيران تسعى إلى إحداث تغيير ثوري على امتداد

[1]- **تاريخ الصراع السعودي الإيراني**، قناة BBC، 11جانفي2016.

منطقة الخليج والشرق الأوسط ،فلدى السعودية علاقات قوية مع دول غربية في حين إيران أن الو.م.أ يعتبر عدوها الأخطر وأهم سبب النزاع هو أن السعودية سنية محافظة وإيران شيعية[1].

من جانب آخر تسعى إيران لكسب الضلع الخليجي العربي في المنطقة لتدعيم مكانتها لكسر الجمود على مستوى السياسة الخارجية التي اتّسمت بها طهران بعد الثورة . ففي إطار الأزمة السياسية بين السعودية وإيران على إثر إعدام السعودية لرجل الدين الشيعي "نمر النمر" مع عدد آخر من المعارضين والمتهمين بالإرهاب، ومع قيام الثورة الإيرانية وسقوط الشاه تغيرت إيديولوجية الدولة فصارت دينية مما أدى لإعادة تعريف مجالات النّفوذ للسياسية الخارجية الإيرانية مما نجم تعقيد العلاقات بين البلدين، فمنذ انتصار الثورة في إيران اعتبرت السعودية هذه الأخيرة عنصر تهديد متعدد الجوانب ونظر لإيران الجديدة ومما تحمله من إيديولوجيات وتطلّعات وكأنها تتبطّن عناصر للنفوذ السعودي وأنها بالقوة تتحدى أهم عناصر السياسة الخارجية السعودية[2].

يشير الباحثان إلى أن السياسة الخارجية السعودية تقوم على ثلاث محاور والتي تتمثل في: أولا توفير الأمن للنظام السياسي والثاني تحقيق زعامة السعودية عربيا وثالثا تحقيق الزعامة إسلاميا، فمن خلال هذه المبادئ كانت السعودية تمثل الدولة الوحيدة الناطقة باسم المسلمين والتي تزعم بأنها تتبنى الإيديولوجية الإسلامية الصحيحة، فجاءت إيران على ذات القاعدة الإسلامية لتقدم نسختها ونموذجها الديني وهذا النموذج سبّب مشكلة داخلية للسعودية مما اضطر الملك فهد لإعادة شرعنة النظام داخليا، وسبب هذا النموذج تحديا خارجيا للسعودية فعكفت الأخيرة على إرساء الحدود الطائفية لإيقاف الزحم الثوري الإيراني وزادت من جرعات الدعم للمؤسسات والجمعيات والأقليات الإسلامية وانتهى ذلك النموذج

[1] – R.K Hanzani, The emerging Icasian Rapprochement : Rowards an Integrated U.S Policy in the Niddle East Policy, Vol 1 Issue, 1998, P P 45- 46.

[2]– ريمون، ماهر كامل، الاتفاق الأمني الإيراني السعودي : **خطوة نوعية على طريق التقارب**، مختارات إيرانية، العدد 13، أوت 2001.

ليعود على السعودية بالضرر الداخلي من خلال الأفغان العرب/ السعوديين ثم نشاطات القاعدة[1].

تعتبر القضية الفلسطينية ركنا أساسيا في النيابة الخارجية الإيرانية في وقت تتخلى فيه الدول العربية عن مرتكزات سياستها الفلسطينية وجاءت إيران لتشغل الفراغ ولتسبب حرجا لكلّ من مصر والسعودية خاصة وقد استطاعت إيران أن تكون جزءا من المنظومة العربية، إذ أصبحت لاعبا أساسيا في قضايا عربية على حساب لاعبين آخرين أساسين كالسعودية، والتي أصبحت أكبر المتضررين من توسع الدور الإيراني وكذلك وجدت نفسها وزعامتها تتبدد في فلسطين، لبنان، العراق[2].

الربيع العربي (مصر) مع بداياته 2011م كان للرياض دور الرئيس في منع أي تقارب بين طهران والقاهرة، فإيران رأت في ثورة 25 يناير ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم أن هناك صحوة إسلامية وامتدادا لثورتها الإسلامية وكانت السعودية قد وقفت سابقا أمام أي مسعى للتقارب بين مصر وإيران.

- النفط و أوبيك ومضيق هرمز: طرق نقل النفط كانت بارزة من ساحات هذه الحرب الباردة وتهديد إيران المتكرر بغلق (هرمز) قابلة دائما تلويح سعودي باستخدام سلاح النفط أو بزيادة إنتاجه للتغطية على ما قد ينقص من نفط إيران في الأسواق العالمية بسبب تشدّيد العقوبات الغربية والدولية على إيران وصولا لفرض خطر نفطي شامل عليها بسبب برنامجها النووي وقد تزايد هذا التوتر في عهد أحمدي نجاد[3].

---

[1]– محمد علي ،الفائز، **العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم : بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، شؤون سعودية**، العدد 1 فيفري 2003، ص ص 34– 39.

. Saoudiaffaires.net/ web page/ sea/issw01/piffloder/Saudi 1 pdf accessed on 3/1/2008. http://www

[2]– عبد العزيز، سأجير، قناة العربية، في 2011/4/8.

[3]– سعد، الشريف، **التنافس، الصراع، وإمكانية الشراكة الإستراتيجية**، مركز الحجاز 2013.

2- دينية:

ظهرت الدولة السعودية كدولة عام 1932م والأرض الحاكمة لها هي شبه الجزيرة العربية والتي تعد مهد الإسلام وأرض الحرمين فخلال سنوات الفتوحات الإسلامية ومع انتهاء حكم الساسان اندلع خلاف بشأن من يتولى منصب الخليفة ليحكم الإمبراطورية الإسلامية واختاروا علي بن أبي طالب وأصبحت تلك الجماعة تعرف باسم شيعة علي ومنذ ذلك الحين يوجد خلاف مع الشيعة الذين يمثلون الأغلبية في إيران والعراق والبحرين وفي السنوات الأخيرة تعدى الخلاف السعودي الإيراني إلى بسط النفوذ الذي ظهر منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979م وفجأة ظهر تنافس على إثبات أي بلد يستحق أكثر أن يقود العالم الإسلامي ونظرا لأن القادة الإيرانيين الجدد تعهدوا بتصدير ثورتهم الإيرانية وتفويض ما اعتبروه فسادا وأمراء غير صالحين عمدت السعودية إلى التصدي لأي شيء اعتبرته غير إسلامي، واهتزّ نظام حكم آل سعود في جوهره بسبب احتلال المسجد الحرام في مكة على يد مجموعة الجهيمان سنة 1980، مما قرر توطيد أواصر الصلة مع المؤسسة الدينية السعودية وتوفير مساحة كبيرة لرجال الدين بها للحديث في شؤون الحياة.

ولقد صدرت إيران والسعودية نسختيهما الخاصة بالإسلام وروّجت لذلك في تنافس مباشر بينهما[1].

وقد اتّهمت السعودية إيران بتأجيج السخط الشيعي في السعودية والبحرين ودعم المتمردين الحوثيين في اليمن. أما القادة الإيرانيون فيتهمون السعودية بتمويل نسخة من التطرف و عدم التسامح للاسلام السني و ينحون عليها بمسؤولية ظهور تنظيمات جهادية مثل القاعدة و تنظيم الدولة الاسلامية. ولعلّ الحرب الكلامية في الرياض وطهران هي الأحداث في زيادة حدّة التوتر، إضافة على ذلك فلا يخفى على الجميع أنه في عام 1987م

[1] **تاريخ الصراع السعودي الإيراني**،قناة BBC 11، جانفي 2016.

قُتل أكثر من 400 شخص في مكة عندما نظم حجاج إيرانيون مظاهرة سياسية واشتبكوا مع قوات الأمن السعودي، مما أدى إلى اكثر ثلاث سنوات من قطع العلاقات الدبلوماسية[1].

3- أمنية نفطية:

كانت العلاقة الإيرانية السعودية خاصة في أواخر الشاه متوترة والتي بدت واضحة وذلك بسبب السياسات النفطية (أسعار النفط) والرؤية تجاه أمن الخليج وقد كان الشاه يميل إلى التهديد بالقوة العسكرية لفرض هيمنته وإرادته بشكل علني ،وقد رأت السعودية أن إيران تشكل تهديدا لأمن الخليج .حرب الناقلات: في عام 1982م وضمن مجريات الحرب الإيرانية العراقية سعت العراق لضرب ناقلات النفط الإيرانية لإجبارها على وقف إطلاق النار، ممّا دفع إيران للردّ على مهاجمة سفنها وذلك بمهاجمة طهران ناقلة نفط سعودية مما دفع بالسعودية للقيام بتسيير دوريات جوية واشتباك جوّي سعودي إيراني وأسقطت السعودية طائرة إيرانية فوق الخليج.

- بسبب العلاقات المتينة بين السعودية والدول الخليجية وبالخصوص مع تأسيس مجلس التعاون الخليجي 1981م عزّزت من مواجهة الاضطرابات الإقليمية والمحافظة على الأمن الإقليمي وهذا ما جعل من تقليل فرصة منافسة إيران للسعودية في نفوذها الإقليمي في الخليج ممّا جعلها مهتمة بالضغط على دول الخليج وترسيخ نوع من النفوذ لدى مجتمعات شيعية عربية إقليمية[2].

- دعم إيران للإرهاب في الخليج وأنّ العلاقة مع إيران مثّلت أهم أحد الأسئلة في سجّل تنظيم القاعدة حيث تجنّب قادة التنظيم منذ وقوع أحداث 11 سبتمبر توجيه انتقادات مباشرة لإيران وبعدم التعرّض لها مباشرة ويظهر ذلك في تصريحات إيجابية لأسامة بن لادن زعيم القاعدة وثانيا رسالة الرجل الثاني والتي أفرد قسما منها للحديث عن الموقف من الشيعة وإيران.

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- بسام، شحاداة،: **السعودية وإيران، تاريخ حافل بالصراعات** ،خليج اونلاين ، 2016/01/3.

– أما في قضية الإرهاب فلقد كشف عن خلية إرهابية إيرانية بقتل السفير السعودي في أمريكا ولقد تكرر هذا السيناريو في قطر من عناصر بحرينية وكان الوجود الإيراني ظاهرا وليس الغريب اكتشاف الإرهابيين في دولتين متباعدتين لكن هو استهداف السفارتين السعوديتين وجسر الملك فهد[1].

– التناحر الطائفي في العراق والأزمة السورية، فبكون إيران تعتبر المؤيد لنظام الأسد عمدت السعودية إلى إسقاط النظام السوري من أجل السيطرة على إيران.

– خلال السنوات الأخيرة تصاعد حدّة التوترحول السباق نحو التسلح بين الدولتين وجاء مترافقا مع تنامي الخطاب المذهبي والصراع على النفوذ في المنطقة، فمن هذا المنطق تبرز أهمية مكانة طائرات بدون طيار، وأما يعرف بـ "Drones" والرغبة في امتلاك أسلحة إستراتيجية علما أن هذا النوع يعتبر بمثابة سلاح ضروري لأي مواجهة أو حرب عسكرية حالية ومستقبلية. كما يعكس مدى تطوّر قوة التكنولوجيا العسكرية لأي دولة وهذا ما يجعلنا نقف عند الترسانتين السعودية والإيرانية من الطائرات بدون طيّار.

– بعد الاتفاق النووي "لوزان" الإيراني مع مجموعة 5 +1 في 20 جوان 2015 والذي عمل على رفع الحصار وابعاد شبح الانهيار الاقتصادي لإيران، هذا ساهم في تأجيج الصراع السعودي على إيران، فتجد نفسها مضطرة لتطوير سياسات جديدة[2].

وما يمكن إضافته من الأسباب التي حركت هذا الصراع ، حادثة الحج فقد تعرض الحجاج للكثير من الحوادث وذلك بسبب تدافع الحجاج وأعمال العنف والحرائق خلال السنوات الثلاث 1979م، 1978م 1990م، رمي الجمرات في 2014م، انهيار الفندق الصغير، وتعتبر حادثة 2015م سقوط الرافعة هي أكبر الحوادث التي سجلت رقما هائلا

[1]– المرجع نفسه.

[2] – Jad Bou Abdo, Middle East Stratégic perspectives february 10, 2016 in Arab world Iran middle East Zones searity et defense.

ومما ميّز هذه الحوادث هو ارتفاع نسبة وفيات الإيرانيين مما يعادل 75% إيرانيا من غيرهم من دول العالم وقد اتهمت إيران السعودية بالتقصير وسوء الإدارة[1].

ففي ظل الأحداث المأساوية التي حدثت في 2015/9/29في منى وحسب الإحصائيات السعودية لوفاة أكثر من 717 حاجًا وجرحى ما يقارب 805 حاج علمًا أن العدد الحقيقي أكثر بكثير من ذلك، مما أدت هذه الحادثة لتأزم العلاقات بشأن من يتحمل المسؤولية في هذا الحدث، إذ فقدت إيران 500 حاج وجُرح 46 من مواطنيها.

المطلب الثاني :العامل الخارجي

يلعب العامل الخارجي دورا مهما ومسرّعا للخلاف بيت البلدين (السعودية وإيران) خاصة في الفترة التي تلت حقبة الشاه فقد أخذت دور المسمّم والمحرض في العلاقات بين البلدين، والسبب يعود إلى تغيرات في رؤية الجانبين السعودي الإيراني.

ففي الجانب الإيراني لا نجد هناك مشكلة في قيام ترتيب أمن خليجي تشارك فيها كل دول الخليج والسعودية ممثلا لها إضافة لإيران والعراق وكان الإيرانيون يرون أنه لا يمكن توفير مظلة أمنية بدون مشاركة العراق ولطالما دعا الإيرانيون إلى إقامة ترتيبات توفير المظلة الأمنية المطلوبة والتي باعتقادها ستجعل الوجود الأمريكي في الخليج معدومة ولا يخفى أن إيران ترى في الوجود الأمريكي المكثف خطرا عليها[2].

أما في الجانب السعودي فلها وجهة نظر مختلفة بتالي لا ترى الوجود الأمريكي خطرا لها وقد يكون باعثا لطمأنينتها بكونها أن السعودية تعتبر نفسها جزءا من منظومة إستراتيجية غربية تقترب من التحالف السياسي والأمني والتربيات الأمنية التي تطالبها إيران وتدعو إليها تفترض أن السعودية تملك هامش لا بأس به من الحرية في إعادة صياغة أمنها الخاص كما رؤيتها للأمن الإقليمي، والحقيقة أن السعودية لا تملك ذلك الهامش الكبير الذي يمكنها

[1] – م.م حمد حاسم محمد، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية.http://Ecdis.Com

[2] – Saleh Alkatlan Saudi, Iranian relations for Gulf security, in ed Majid Tehranian, Bridjing A Gulf. IB Tauris (London 2003), P 55.

من الذهاب منفردة في ترتيبات أمنية مع إيران والعراق، ما لم تحصل من جهة على ضوء أخضر من الو.م.أ نفسها، وهو ضوء متعذر وطالما أن العلاقات الإيرانية/ الأمريكية تراوح مكانها منذ ثلاثة عقود من جهة ثانية ما لم تتوفّر ضمانات دولية لتلك الترتيبات الأمنية لا يعلّق السعوديون كثير على مقترحات ودعوات إيران لإيجاد ترتيبات أمنية بين دول الخليج وقد كان تصريح وزير الخارجية السعودية في الخامس من ديسمبر 2002 يعبّر في أساسه عن قلق السعودية من تدهور مكانتها الإستراتيجية لدى واشنطن فقد دعا الفيصل لإعادة تنظيم جذرية مجلس الأمن في الخليج واقترح نظاما أمنيا يجمع إيران ودول مجلس التعاون وقد بدا الاقتراح السعودي كبديل أقرب إلى تلبية حاجات السعوديين، فالمقترح باشتراك الهند والصين لا يعني توفير ضمانات فحسب بقدر ما يعني تعويم النفوذ الإيراني لمصالح السعودية[1].

إنّ سياسة أمريكا لعزل إيران لم تفسح إلا مجالا ضيقا لتطوير العلاقات السعودية/ الإيرانية لأن واشنطن ترى أن تطوير تلك العلاقات عملا عدائيا موجبا ضدها وهنا يأتي القول بأن دول الخليج لا تفكر في علاقاتها بدافع المصلحة الأمنية المرتبطة بواشنطن بقدر ما يتسع الهامش، ولكن يبدو أن بعض السياسيين الإيرانيين يريدون القفز على هذا العامل من خلال حث دول الخليج على إقامة ترتيبات أمنية دون النظر للعامل الخارجي وهنا فالإرادة السياسية لتلك الدول حرة بالكامل.

إنّ السعودية ودول الخليج مقتنعة بأن التعامل مع إيران قدر يفرضه الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة وهي تحاول تأمين نفسها من خلال إقامة علاقات مصالح تدرك أنها لا تحوز رضا واشنطن، وفعلا لم تكن واشنطن مرتاحة إلى تطوّر التبادل التجاري بين دول الخليج وإيران، التوترات بين دول الخليج وإيران لا تتصاعد إلاّ في حال تصاعد التوتر بين واشنطن وطهران وإن كانت واشنطن تمثل العامل الخارجي الأقوى في التأثير على العلاقات

[1] – Ramazani, Op.cit, P P 46– 47.

السعودية/ الإيرانية فإن مصر أيضا تلعب دورا على توتر الخلافات بحيث تسعى لأن يكون لها دور أمني في الخليج[1].

زد على ذلك فلقد صرّح مؤخرا وزير الخارجية الأمريكية "جون كيري" أن الو.م.أ تعرف بأن إيران تقوم بتسليح المتمردين الحوثيين الشيعة ولن تقف مكتوفة الأيدي بينما تجري زعزعة استقرار كل المنطقة وقال "كيري" لشبكة CBSN على إيران أن تعرف بأن الو.م.أ لم تقف مكتوفة الأيدي على ذلك، وقد أضاف أن هناك رحلات طيران قادمة من إيران وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" أن سلاح الجوّ الأمريكي بدأ عملية تزويد بالوقود في الجوّ لمقاتلات عملية "عاصفة الحزم" التي يشنها تحالف تقوده السعودية ضد المتمردين الحوثيين في اليمن.

وفي الوقت نفسه، أكّد "كيري" أن الو.م.أ لا تسعى إلى المواجهة وقال: «لن نتخلى أبدًا عن تحالفنا وصداقتنا» موضحا أن الو.م.أ مقتنعة «بضرورة الوقوف في صف الذين يشعرون أنهم مهددون بسبب الخيار الذي يمكن أن تقوم به إيران» إلى جانب ذلك أعلن نائب الرئيس الأمريكي "جون بايدن" أن القادة العراقيين أثبتوا تمسكهم بسيادتهم في قتالهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية المتطرفة مؤكدين أنهم لا يريدون أن يكونوا "دمى" في يد إيران[2].

1- التدخل السعودي البري في سوريا "حرب نفسية":

أكد مستشار المرشد الأعلى في الحرس الثوري الإيراني يد الله جواني الأحد 14 فبراير أن التدخل السعودي على الأرض لن يغيّر شيئا من المواقف الإيرانية تجاه الملف السوري ونقلت وكالة مهر عن جواني قوله أن إعلان السعودية عزمها إرسال 150 ألف مقاتل إلى سوريا هو "نوع الحرب النفسية" مشككا في قدرة السعودية على إرسال هذا العدد.

[1]- سعد ،الشريف، مركز الحجز، مرجع سابق الذكر، ص...

[2]- نفس المرجع السابق الذكر

وإدّعى القائد الأعلى الإيراني أن السعودية تسعى إلى التأثير على القضايا الإقليمية والقضايا الداخلية السورية مشيرا إلى أن الرياض ليست في وضع يسمح لها بإرسال قوات بهذا الحجم إلى سوريا.

وأن السعودية تقول بأنها تريد إرسال قوات برية إلى سوريا لمكافحة الإرهاب لكن إذا ما افترض وجود حاجة لإرسال القوات السعودية (إلى سوريا) فإن الحكومة السورية هي التي يجب أن تبادر بمثل هذا الطلب ويشار بأن السعودية أرسلت الجمعة 13 فبراير طائرات حربية إلى قاعدة إنجيرلك الأجوبة جنوب تركيا بحسب ما أعلن وزير الخارجية التركي وما أكده أيضا وزير الخارجية السعودية عادل الجبير.

وكان المتحدث باسم التحالف العربي الذي تقوده السعودية، العميد أحمد عسيري أعلن قبل أيام أن الرياض جاهزة لإرسال قوات برية إلى سوريا بمجرد اتخاذ التحالف الدولي الذي تقوده الو.م.أ قرارا بذلك مؤكدًا على أن قرار السعودية بالمشاركة البرية ضد داعش في سوريا لا رجعة عنه.

المبحث الثالث: مجالات التنافس.

التنافس السعودي الإيراني على الهيمنة الإقليمية ليس جديدا ولكنه الآن يجري بشكل أكثر صراحة في أجزاء المنطقة ويقول غيدو شتاينبرغ" خبير الشؤون شرق الأوسط انه لقد قام الربيع العربي فقط بتسريع الحركة التي ما فتئنا نرصدها منذ عام 2003 تقريبًا. فقد انطلقت شرارة الثورات العربية التي باركتها إيران في مصر والبحرين واليمن ورأت أنها مستلهمة من الثورة الإسلامية الإيرانية وحقيقة الأمر أن الثورات في اليمن والبحرين تتوافق مع النفوذ الإيراني وحقيقة الأمر أن الثورات في اليمن والبحرين تتوافق مع النفوذ الإيراني في المنطقة وتزيده فالثورة اليمنية كانت تساعد على الصعود السياسي لحلفائها الحوثيين الذين كانوا في كهوف صعدت بقيام ثورة فيفري 2011[1].

[1]– أمل عالم، مركز الجزيرة للدراسات : الصراع السعودي الإيراني على اليمن، الإثنين 25 جوان 2015.

المطلب الأول : البحرين و لبنان

1- البحرين:

تعتبر دولة البحرين، الجزيرة ومركز هام للصراع السياسي السعودي- الإيراني يشكل 35% من سكانها وهم مسلمون السنة، فقرب البحرين الشديد من السعودية غالبا ما يجعل الرياض تولي اهتماما خالصا له، فالسعودية يشككون باستمرار بالنوايا الإيرانية بخصوص البحرين بسبب أكثريتها السكانية الشيعية، كما أن البحرين متصلة بالسعودية بواسطة جسر الملك فهد فلقد رحبت الملكية البحرينية على الدوام بالدعم السعودي تعتبر البحرين نقطة التوتر الدائم بين الرياض وطهران والتي ازدادت سخونة بعد تحرك المعارضة الشيعية في البحرين ودخول قوات درع الجزيرة وعمادها الرئيسي السعودية إليها في مارس 2011، صدمت البحرين أمام سلسلة من المواجهات الصعبة مع إيران بظل حكم الشاه والجمهورية الإسلامية حيث أعلن عن إعادة توحيد الدولة (الجزيرة مع الوطن الإيراني) بعد الإنسحاب البريطاني كما واظب على القول أنه سيتم ذلك بالقوة، وإدّعت الإمارات السعودية تحقيق استقلالها في العام 1971م ملكيتها لهذه الجزر وتراجعت إيران عن مزاعمها بالبحرين إلاّ أن مشاكل المنامة لم تنته بعد، مما اضطر المنامة من الاستعانة بالدعم السعودي العسكري ولبت السعودية الطلب، ولقد اتهمت ايران بتورطها في جهود الإطاحة بالحكومة وظلت القيادتين البحرية والسعودية في ثقة من أن إيران مسؤولة عن محاولة الإنقلاب المخطط له وقد ظل عدد من القادة السعوديين والبحريين السنة بمن فيهم ملك البحرين حميد، قلقين بعمق من هذا التاريخ وكتموا شكوكًا قوية بشأن تصميم إيراني على السيادة على البحرين[1].

مع بدء التظاهرات البحرينية الضخمة في فيفري2011 واستمرارها على امتداد العام للحصول على الديمقراطية وعلى حقوق واسعة دعمّت القيادة السعودية بصلابة الملك حميد، وكانت هذه التظاهرات معظمها شيعية رغم أن بعض المتعاطفين السّنة كانوا مشتركين وعند

[1]- أندرو تيريل، مدونة بالشأن الإيراني والعلاقات العربية الإيرانية، **التنافس السعودي الإيراني ومستقبل أمن الشرق الأوسط**، ج1.

بدأ المتظاهرون بالدعوة بإنهاء حكم آل خليفة تبخّر ذلك الدعم. وما أن تصاعدت الأزمة حتى أعلنت السلطات البحرينية عن فرض الأحكام العرفية وسعت للحصول على مساعدة من حكومات ملكية لقمع الاضطرابات وفي 14 آذار 2011 أرسلت السعودية 1000 جندي لدعمها واظبت المملكة السعودية والدولة البحرينية على القول أن تدخل مجلس التعاون الخليجي كان للمساعدة في حماية البلد والجزيرة من أي تهديد إيراني لا أن تصبح متورطة في السياسات المحلية البحرينية وردت طهران بغضب على أن ذلك التدخل كان إحتلالاً كما طالب القادة الإيرانيون بتدخل دولي لوقف قتل شعب البحرين[1].

وفي 21 آذار، صرح ملك البحرين الشيخ حمد قائلا: «كانت هناك مؤامرة خارجية يتم التحريض عليها منذ 20 إلى 30 عاما إلى أن أصبحت الأرضية مناسبة للتصاميم التخريبية .....إني اعلن اليوم فشل المؤامرة التحرضية» وكانت هذه التهم موجهة بشكل مباشر إلى إيران عقب التدخل العسكري بقيادة السعودية. أطلقت السلطات البحرينية العنان لحملة أكثر شمولية وانتقلت الحكومة إلى تثبيت سيطرتها على كل المساجد ولقد دمرت السلطات 30 مركزا من مراكز العبادة الشيعية، كانت هناك طرق عديدة مثيرة للجدل سعت من خلالها الحكومة البحرينية إلى تمتين قوتها بعد التدخل العسكري بقيادة السعودية، وتستمر الحكومة البحرينية بتمتين العلاقات الجيّدة مع الولايات المتحدة رغم أن حليفها الأهم يظل السعودية. من الممكن أن تكون الحكومة الملكية البحرينية تريد نوعا من القوة الوازنة إزاء النفوذ السعودي لمنع انحدارها إلى وضع تدور فيه الفلك السعودي تماما، إضافة لذلك قد يثمن البحرينيون التعاون الأمريكي ضد إيران ويعتبرون وجود مركز قيادة الأسطول الخامس في البحرين بمثابة رادع هام في الحد من خيارات إيران العسكرية ضدهم[2].

---

[1]– نفس المرجع السابق الذكر.

[2]– أندرو تيريل، **التنافس السعودي – الإيراني ومستقبل امن الشرق الأوسط** ، مجموعة الخدمات البحثية ، جانفي 2011.

كما أدت التهم المضادة حول البحرين إلى تصعيد حقيقي في الخطاب العدائي ما بين إيران ومجلس التعاون الخليجي حول قضايا أخرى، وقد قال وزراء الخارجية أن الدول الأعضاء قلقة بشأن التدخل الإيراني، وقالوا بأن طهران تنتهك سيادة دول مجلس التعاون الخليجي وقد ردّت السعودية على الانتقادات الإيرانية للتدخل السعودي في البحرين مصرحا أن الإتهامات الإيرانية غير مسؤولة. أما البحرين فقد اعتقلت أفراد مشتبها بهم بالعمل مع إيران وفي حادثة حصلت في الآونة الأخيرة حاكمت السلطات البحرينية إيرانيين وبحرينيا بتهمة القيام بالتجسس لصالح الحرس الثوري الإيراني[1].

2- لبنان :

في ظل تفاقم الأزمة اللبنانية تبدي السعودية منذ دخولها في الحرب اليمنية ضد الحوثيين وعلي عبد الله صالح، تباعدا عن تطوّرات المشهد السياسي اللّبناني مما أثار الكثير من التساؤلات لدى المتابعين للوضع اللّبناني ولكن هذا التباعد السعودي لم يمنع "حزب الله" من إطلاق حملات إعلامية معادية للمملكة، وهذه الحملة التي تديرها إيران بواسطة حلفائها اللّبنانيين تعبّر عن تقلبات الوضع السياسي والأمني اللّبناني، عن استمرار الرياض في قدرتها على التأثير في تطورات الوضع اللّبناني والرئيس "سعد الحريري" ممثل القيادة السنية الرئيسية المعتدلة على الساحة اللبنانية يعاني هذا التباعد ويتخوّف وتياره من تصاعد الهيئات المتطرفة السنية خصوصا مع ما تشهده الساحة السورية.

وقد انعكس تراجع الدور السعودي في لبنان أخيرا توسعا للتحركات القطرية على الساحة الداخلية من دون أي ردة فعل من المملكة على حلفاءها في لبنان لطمأنتهم خصوصا بعدما تحوّلت الدوحة المحاور والرئيسي لفريق من 14 آذار من جهة وعدم الإعتراض على هذا الدور القطري من جهة أخرى، وتجلى الأمر بوضوح بعد زيارة حسب القوات اللّبنانية سمير جعجع لقطر بحثا عن دعم القيادة القطرية لمواقفه، والسؤال هو أنه هل

[1]- أندرو تيل، نفس المرجع السابق.

يجب انتظار تبلور في الموقف العسكري في اليمن وسوريا لينعكس ذلك إيجابيا على لبنان على الرغم أن الملفين السوري واللّبناني أصبحا مترابطين إلا أن المملكة وضعت الملف *اللبناني في* المرتبة الرابعة وأنه لن يحصل أي تطور سياسي قبل حل الملفات اليمني والعراقي وبوادر الحل ستكون تقاربا سعوديا – إيرانيا علما أن السعودية خصصت جهودها لليمن الذي يمثل حديقتها الخارجية تؤثر على وضعها ولقد عوّل كل من ولي العهد السعودي ورئيس الجمهورية الإيراني علّها تتمكن من تسجيل أهداف في محاولاتها لحل الأزمة المؤسساتية في لبنان وانتخاب رئيس الجمهورية[1].

تلعب المملكة السعودية بالبطاقة المذهبية بشكل هجومي من خلال دعم الأقلية السنية في لبنان والمعارضة السنية في سوريا أنها عملية حسابية سهلة.

بيروت ناشد رئيس وزراء لبنان السابق سعد الحريري المملكة العربية السعودية عدم التخلي عن لبنان بعد أن أوقفت الرياض حزمة مساعدات للجيش اللّبناني ما يعكس المخاوف من تراجع الدعم السعودي.

وتعكس مناشدة الحريري للعاهل السعودي الملك سلمان القلق المتزايد بين حلفاء المملكة في لبنان بشأن التحوّل الكبير في السياسة السعودية تجاه بلدهم وعلى مدى أكثر من عشر سنوات دعمت الرياض بشكل حاسم صراع الحريري ضد جماعة حزب الله الشيعية المدعومة من إيران.

وبلغت الأزمة ذروتها عندما قررت المملكة السعودية إيقاف مساعداتها للجيش والقوى الأمنية بقيمة ثلاثة مليارات دولار ردًا على عدم إدانة بيروت للهجمات على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران الشهر الماضي. وتضم حكومة الوحدة اللّبنانية حلفاء وخصوم السعودية منهم جماعة حزب الله الشيعية وقال الحريري وهو سياسي سني تدعمه السعودية: «أناشد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان عدم التخلي عن لبنان والإستمرار في دعمه».

[1]– أندرو تيرل، نفس المرجع السابق.

وفي انعكاس للخلافات العميقة بين السياسيين اللّبنانيين جاء بيان حكومة المصالحة الوطنية من دون الإتّفاق على إدانة الهجمات مما اضطرّ رئيس الوزراء على التنديد بنفسه وقال الحريري: «أي إهانة توجّه للسعودية ودول الخليج سوف نردها لأصحابها».

ويشعر الكثير من اللّبنانيون بالقلق حول كيفية تأثير السياسة السعودية والخليجية على مئات وآلاف اللّبنانيين الذين يعملون في المملكة ودول الخليج المتحالفة معها.

ففي عام 2011 قد وصل الحريري إلى لبنان في ثالث زياراته للبلاد منذ الإطاحة بحكومته وفي 2013م تعهدت السعودية بتقديم حزمة مساعدات للجيش اللّبناني والتي تعتبر أكبر منحة للقوات المسلحة حسب ميشال سليمان[1].

ولقد غضبت السعودية غضبًا شديدا حيث اقتحم متظاهرون إيرانيون سفارتها في طهران وقنصليتها في مشهد احتجاجا على إعدام رجل دين شيعي بارز في السعودية بينما أعلنت دول كثيرة بالمنطقة دعمها للرياض.

ورفض وزير الخارجية جبران باسيل الذي حضر القمتين العربية والإسلامية بالتصويت بالموافقة على بيان عسكري مشترك يدين الهجمات على البعاث السعودية لأنه احتوى على انتقادات أحزاب الله وأكّد على الحاجة لوحدة وطنية في لبنان، وأصدر بيان بالإجماع ينظر في أنه لابد ومن الضروري تصويب العلاقة بين لبنان وأشقائه وإزالة الشوائب وأضيف أنه لا يمكن نسيان دور المملكة السعودية في المساهمة بمجهودها من أجل نهضة هذه المنطقة ما جعلها تنعم بالاستقرار والأمان.

المطلب الثاني :العراق و سوريا

3- العراق:

الساحة العراقية هي المكان الأبرز لأي تصعيد محتمل مع إيران، فليس للسعودية حضورهم على الساحة العراقية، منذ الإحتلال الأمريكي لبلاد الرافدين 2003، وقد كان

[1]- مرجع السابق الذكر.

بمثابة انسحاب اختياري من العراق مما جعل إيران تنفرد به، خلال السنوات الماضية وكلّف هذاالأمر السعودية سياسيا وعسكريا على المستوى الإقليمي. تملك السعودية كثيرا من الأسباب للتدخل في العراق، أهمها مواجهة خطر داعش الذي يمثل خطرًا على الأمن الوطني السعودي بالإضافة لخطر التنظيم الإقليمي والدولي، زد على ذلك مخاوف السعودية من النفوذ الإيراني الذي جعل بغداد بمثابة عاصمة أخرى لطهران، فالساحة العراقية هي الساحة الوحيدة التي تمنع السعودية إمكانية التصعيد مع إيران، من خلال دعم القوى التي يمكن أن تتحالف معها، لمواجهة داعش، وربما لا يمكن رؤية إمكانية تصعيد من هذا النوع مع خطوة السعودية المتأخرة بفتح سفارتها في بغداد، وإعادة حضورها الدبلوماسي هناك لكن لا يبدو أن بقاء الدبلوماسيين السعوديين في بغداد أمر منته، خصوصا في ظل دعم حكومة بغداد للخطوات الإيرانية ضدّ السعودية، والأنباء عن استهداف مقر السفارة السعودية في بغداد من مليشيات ودعواتها لقطع العلاقات الدبلوماسية مع السعودية، ضدّ تداعيات إعدام[1]نمر النمر.

4- اليمن:

بقيت السعودية منذ الستينات وحتى سقوط صنعاء وسيطرة الحوثيين على مقاليد السلطة في اليمن، قوة فاعلة قادرة على التحكم بالقرار اليمني بسبب امتلاكها شبكة من العلاقات والتحالفات مع عدّة قبائل وشخصيات مؤثرة في الساحة اليمنية بالإضافة إلى حاجة اليمن للدعم المالي الذي تقدمه السعودية حيث قدمت السعودية خلال السنوات الماضية أكثر من 50 ألف دولار ويعود هذا الإهتمام لأسباب عدّة: اليمن تعتبر الفناء الخلفي للسعودية بالتالي من الطبيعي تأثر السعودية بالأحداث الداخلية وعدم الاستقرار فيه أيضا تشكل اليمن

[1]- مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية: **المملكة العربية السعودية وإيرانية، الحرب البارد الثالثة**، 8 جانفي 2016.

أهمية جيوسياسية للمملكة لوجود منافذ تربط البلدين وكذا اهمية باب المندب في التجارة العالمية ودوره في التحكم في قناة السويس[1].

يشكل تزايد النفوذ الإيراني في اليمن مصدر قلق السعودية الداخلي قبل تهديده لنفوذها الإقليمي وذلك لسببين، الأول: التمكين السياسي لحلفاء إيران، الحوثيين الذين هم أقلية محسوبة على الطائفية الشيعية، قد يشجّع الأقليات الشيعية في الداخل السعودي على الإحتجاج. الثاني: القرب الجغرافي للمنافذ البرية بين البلدين وطول الشريط الحدودي مع الأخذ بعين الإعتبار كمية الأسلحة الهائلة الموجود في اليمن، ناهيك عن اعتماد المملكة على العمالة اليمنية التي تعبر الحدود يوميا. بقي الصراع على اليمن بين السعودية وإيران قائما على الوكالة حتى إسقاط الحوثيين صنعاء وما ترتب عنه من تطورات هددت الأمن السعودي الداخلي والنفوذ السعودي في المنطقة وانقلاب الحوثيين على الشرعية كان يعني ضمنيا نهاية النفوذ السعودي في اليمن وبداية عهد جديد تتصدر فيه إيران المشهد اليمني[2] لقد اتهمت القادة اليمنيين والسعوديين إيران بدعمها للمتمردين الحوثيين وتقديم التمويل والمساعدات المادية سواء بطريقة مباشرة أو بواسطة بدلائها الناطقين بالعربية كحزب الله، المجموعة اللبنانية المتطرفة، وقد اتهم مسؤولون سعوديون القيادة الحوثية بالسعي إلى حرف أتباعها بعيدا عن مبادئ الإسلام الشيعي المعتدل واتباع النموذج الإسلامي الشيعي الإثني عشر المتشدد. اتخذ صراع الحكومة اليمنية مع الحوثيين بعدا جديدا مع التدخل العسكري السعودي المباشر في شمال اليمن في 2009 في ذلك الحين قام بعض المتمردين بالدخول إلى الأراضي السعودية والسيطرة عليها مع القتل، ولقد استدعت هذه الجريمة ردًا سعوديا قويا بسبب غضب الرياض ولقد أطلق الجيش السعودي ضربات عسكرية ضدّ المتمردين

[1]– البقمي، شجاع ، **حجم الدعم السعودي لإقتصاد اليمن**، الشرق الاوسط ،26 مارس 2015.

[2]– أمل ،عالم، **الصراع السعودي الإيراني** ، مركز البحوث و الدراسات

الحوثيين بإذن حكومة صنعاء ويعتبر هذا الإشتباك كأكبر عملية قتالية، إلا أن في 2010 وقف السعوديين إطلاق النار عندما أعلن الحوثيين انسحابهم[1].

فالدور اليمني في تأجيج الصراع بات واضحا وذلك من خلال تلك الأطراف الداخلية الفاعلة فيها التي أوصلت الصراع إلى نقطة التصادم أين وصلت جماعة الحوثيين لإستخدام الذخيرة الحية والاسلحة المتوسطة والثقيلة[2].

* **إيران والإنقلاب الحوثي:** بعد التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والتي صبت في مصلحة إيران تخلّصت من عدوّيها اللّدودين "نظام الطالبان" ونظام "صدام حسين"، ومع ارتفاع أسعار النفط مما ساعدها على بناء تحالفات قوية تغيرت المعادلة الإقليمية لصالح تزايد النفوذ الإيراني، فمن الصعب السماح للسعودية بالفوز بزعامة المنطقة وقيادة العالم الإسلامي ومع طول أمد الأزمة السورية والشيعة في لبنان وانخفاض أسعار النفط الذي تعتمد عليه بشكل أساسي في دعم حلفاءها والحفاظ على نفوذها الأمر الذي نظرت إليه إيران بأنها حرب موجهة ضدها من دول الخليج خاصة السعودية وصرّح روحاني بأنه من يقف وراء انخفاض أسعار النفط سيندم[3]، وكان الرد الإيراني توجيه ضربة للسعودية في اليمن. منذ قيام ثورة فبراير اليمنية، إيران تعمل على الاستفادة من التغيرات في الساحة اليمنية لصالح حلفاؤها الحوثيين وتمهد لإيصالهم إلى السلطة فقد عملت على دعمهم بمختلف الطرق مثل فتح قنوات سياسية، جندت شبكة تجسس في اليمن لصالحهم ... الخ ولقد أكدت إيران الثورة (الحوثيين) والتي أسقطت العاصمة بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية ورغم أن إيران هي نفسها وراء ذلك[4].

5- سوريا:

---

[1]- أبو الهجاء وسام، **عاصفة الحزم، "دوافع وتداعيات التحرك السعودي"**، الخليج أونلاين، 7 أفريل 2015.

[2]- شجاع الدين، ميساء، **الحوثيين، رحلة التنبيه بين العزلة والتمدد** ، مركز الجزيرة للدراسات 17 جوان 2015.

[3]- روحاني يصرح: ستندمون على أسعار النفط في صفيحة صدى الإلكترونية 13 جانفي 2015.
http://www.soelati.com 2015-13/1/93/html.

[4]- الدغشي، حمد محمد، **الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي**،، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1،ص84.

تخوض السعودية عمليا مواجهة غير مباشرة إلى جانب حلفاءها ضدّ إيران في سوريا وقد صعدت من خطابها أخيرا ضدّ الأسد مع تكثيف الدعم العسكري للفصائل الثورية التي تعمل ضدّه والمليشيات الموالية لإيران وتنظيم "الدولة الإسلامية" داعش ومن غير المتوقع يكون هناك موقف سعودي ضدّ حلفاء إيران في سوريا، وذلك بسبب التدخل الروسي، الذي جعل أي تدخل سعودي صعبا جدا، فقد يقود لأزمة دولية وحرب إقليمية مفتوحة، لا تريد السعودية خوضها في الوقت الراهن[1].

ستبقى الخيارات السعودية في سوريا كما هي، بالضغط باتجاه حل سياسي يستثني الأسد من الساحة السورية، بالإيضافة إلى تكثيف الدعم العسكري الفصائل المسلحة مع بقاء التقارب السعودي– التركي على الساحة السورية وذلك مع تحوّل سوريا إلى ساحة حرب إقليمية، لاسيما بين طهران والرياض منذ وقت مبكر، ولا يتوقع أن يحمل قطع العلاقات السعودية الإيرانية أي جديد هذا السياق[2].

[1]– مركز الروابط والبحوث والدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق.

[2]– إلياس، سامر،**السعودية وإيران، حروب الوكالة**، صحيفة RT عربي، النشر، 2066/2/7.

الفصل الثاني

مكانة سوريا في الإستراتيجية السعودية والإيرانية

مدخل تمهيدي للموضوع:

تتمتع العلاقات السعودية- اللّبنانية بنكهة خاصة، يجري التعبير عنها بعلاقات الأخوة التاريخية الوطيدة بين البلدين، إلى جانب العلاقة التجارية المزدهرة بين البلدين، وفي المقابل يشكّل لبنان منطقة جذب للمصطفين السعوديين ولتوظيف الأموال السعودية في القطاع المصري، وفي قطاعي البناء والعقار[1]. كما حافظت السعودية على صداقة تقليدية مع عدد من الزعامات اللّبنانية، منها صائب سلام، كمال جنبلاط، وبيار الجميل وقد علّق حسين الحسني، رئيس المجلس النيابي اللّبناني السابق على خصوصية العلاقات السعودية- اللّبنانية بالقول: «أنّ تاريخ العلاقات الأخوية الوثيقة التي يشدّ لبنان إلى المملكة العربية السعودية ليدفع أي استغراب، لما تراه من نجدة ومساعدة لنا منكم (السعودية)»[2].

وبين عامي 1975م- 1981، تدخلت المملكة العربية السعودية بزخم ولأكثر من مرة من أجل إطفاء نيران الحرب في لبنان، سواء من خلال مبادراتها الفردية، أو من خلال العمل العربي المشترك[3]، ومما أعطى مبادراتها الفعالية، هو قبولها من قبل معظم الأطراف اللّبنانية كوسيط يسعى لخير لبنان، وهذا فضلا عن مساعدتها الإنسانية والاقتصادية للبنان لقد انطلقت المملكة السعودية في سياستها تجاه لبنان من ثوابت ستّة:

1- الوحدة الوطنية بصنفها شرطا أساسيا لسلامة لبنان واستقراره وسيادته.

2-ضرورة الإصلاح وجعله مسألة يقررها اللبنانيون عبر الحوار المسؤول فيما بينهم بعيدا من أي تدخل خارجي[4].

---

[1]- سمير، صادق وسيهج أبو غانم، **العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة العربية السعودية**، مجلة الاقتصاد اللبناني العربي، فيفري 1975، ص 18- 23.

[2]- نقلا عن منصور بن عبد الله إمنصور.

[3]- منذ إندلاع حرب لبنان عام 1975 نشطت الممثلة السعودية من خلال دورها في الاجتماع الغير العادي لوزراء الخارجية في العراق، إتخاذ السعودية عدّة مبادرات لوقف النزف الحاصل في لبنان، أنطوان فويري، حوادث لبنان 1975، ج1، 1976، ص 307.

[4] – Deeb, « Saudi Arabian policy to ward Lebanon », Op.cit, P 168.

3- ترابط الوضع الداخلي في لبنان مع النزاع العربي- الإسرائيلي[1].

4- تشابك الوضع الداخلي اللّبناني مع القضية الفلسطينية، وضرورة العمل على إزالة التناقضات بين لبنان والفلسطينيين.

5- الإبقاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان وحماية نشاطها العسكري ووجودها المؤسساتي مع احترامها السيادة اللبنانية[2].

6-رفض تدويل الأزمة اللّبنانية (المطلب الماروني) واقتصارها على أن تكون مسألة عربية[3].

يمكن تحديد **ثلاث مراحل للدبلوماسية** السعودية على الساحة اللبنانية بين عامي 1975م و1989م هي على الشكل الآتي:[4]

1)- دبلوماسية ما قبل عام 1982، حيث انصبّ الاهتمام على دعم الشرعية اللّبنانية ووحدة لبنان أرضًا وشعبًا ومؤسسات وتقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية له، ومنع تقسيمه، لما قد ينتج عن ذلك من سلبيات على النظام الإقليمي العربي تستفيد منه إسرائيل.

2)- دبلوماسية ما بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م، في أعقاب نمو الأصولية الشيعية بفعل الثورة الإيرانية وقيام الجمهورية الإسلامية فخشيت المملكة من أن تؤثر التحوّلات الجارية في لبنان في الإستقرار الإقليمي ومن ثم في أمن الخليج وأمنها القومي فعملت على تكثيف مبادراتها السلمية للتوفيق بين اللّبنانيين وإنهاء الحرب. وفي هذه المرحلة كثّفت الرياض من مبادرتها السلمية للتوفيق بين اللّبنانيين، وكانت وراء حوار اللّبنانيين في جنيف عامي 1983م و1984م.

---

[1]- تصريح سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس، في 15 نوفمبر 1979، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية، 1973، ج2، ص 172- 175.

[2]- تصريح وزير الخارجية السعودي، مؤتمر القمة العربية في تونس، عمان، تونس، ج2، ص 206- 207.

[3] Bernerman, P 126.

[4]- كريم ،بقرادوني، **السلام المفقود، عهد إلياس سركيس** : بيروت، 1983، ص 66.

3) مرحلة اتّفاق الطائف و"هي التي جاءت نتيجة تداعيات الانتخابات الرئاسية اللّبنانية في سبتمبر عام 1988م، وانشطار الدولة ومؤسساتها، وحدوث تقاتل لم يشهد لبنان مثيلا له وقد وجدت المملكة أن الخطر اللّبناني على محيطه العربي قد استفحل، ما يستوجب إطلاق مبادرة فعالة للوصول بالبلاد إلى حالة سلم يتّفق عليها +الفرقاء اللّبنانيون وحدهم، ومن هنا جاء مؤتمر الطائف.

1- فحول السعودية ودبلوماسيتها التوفيقية الحيادية:

فلقد عملت العربية السعودية طوال الحرب اللّبنانية كقوة تسوية ومارست دورا توفيقيا مفيدا، فشاركت في مؤتمر القمة العربية في الرياض لـ 17- 18 أكتوبر 1976 التي أنشأت قوات الردع العربية لإعادة الإستقرار إلى لبنان، ولقد أسهمت في قوات الردع العربية وشاركت بصفتها مساهمة في تلك القوات في مؤتمر بيت الدين الذي اجتمع للإضطلاع بالأزمة المتصاعدة في العلاقات المسيحية اللّبنانية- السورية. كما شكلت السعودية جزءا من اللّجنة الرباعية العربية لتنفيذ مقررات مؤتمر القمة العربية المنعقد في تونس حول لبنان (20- 22 نوفمبر 1979م). ولقد احتلت العربية السعودية موقعا جيّدًا على الساحة اللّبنانية مستفيدة بالكامل من سمعتها بصفتها وسيط مميّزا. ولقد احتلت موقعها هذا اتجاه لبنان بسبب مساهمتها الطويلة في السلم العربي وذلك بتكريس جهدا كبيرا للتقارب بين دول الجامعة العربية وتعاونها، حصل تدخل السعودية في لبنان عام 1989 على دعم واسع، كونها تعتبر القوة العربية الإقليمية الوحيدة القادرة على موازنة سوريا في لبنان. وبغياب حلّ دولي لأزمات لبنان، ورفض حلّ سوري خالص في لبنان كان بإمكان حلّ عربي مدعوم بوساطة السعوديين أن يكون وسطا بين متناقضين[1].

[1] Joseph Maila, " The ta 'if accord an evalusation", deirde collings, place for Lebanon, Boulder, London, 1994, PP 33- 34.

2- آليات السعودية في دعم الحرب اللبنانية 1975:

أ – بواسطة جامعة الدول العربية[1]:

نتج عن جامعة الدول العربية عدّة مؤتمرات تناقش في الحرب اللّبنانية وتبحث في إيجاد حلول لهذه الأزمة، وذلك بمبادرة من السعودية، فقد عقد **في الرياض في 16 أكتوبر 1976**، وبمبادرة من السعودية الكويت وهو مؤتمر طارئ ضمّ ستّ دول عربية وهي: السعودية، مصر، سوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ومن قراراته[2]:

* وقف إطلاق النار والاقتتال نهائيا في كافة الأراضي اللّبنانية وإلتزام جميع الأطراف بذلك.
* تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح قوات الردع داخل لبنان وإعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان.
* التعهد العربي وتأكيد منظمة التحرير الفلسطينية على احترام سيادة لبنان ووحدته.
* توجيه الحملات الإعلامية بما يكرّس وقف القتال وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والإخاء بين جميع الأطراف والعمل على توحيد الإعلام الرسمي.

2- مؤتمر القاهرة 1976:[3]

عقد في 25 أكتوبر 1976 وحضّرته 14 دولة لإستكمال بحث الأزمة اللّبنانية التي بدأت في المؤتمر السداسي في الرياض وقد صدر من المؤتمر مجموعة من القرارات أهمها:

* الترحيب بنتائج أعمال مؤتمر الرياض السداسي والمصادقة على قراراته.
* أن تساهم الدول العربية كلّ حسب إمكانياتها في إعادة إعمار لبنان.
* تعهّد متبادل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي.

---

[1]– عبد الوهاب، الكيالي، الموسوعة السياسية، ط3، ج2، دار فارس للنشر، 1977، ص 19.

[2]– جامعة الدول العربية.

[3]– الجزيرة دوت نت.

* إنشاء صندوق لتمويل قوات الأمن العربية في لبنان، مناشدة دول العالم إدانة العدوان الإسرائيلي.

3- مؤتمر تونس 1979:[1]

عقد في تونس في 20 نوفمبر 1979، بدعوة من الرئيس بورقيبة وصدر عن المؤتمر بيان فيه مجموعة من القرارات أهمها:

* الصراع مع إسرائيل طويل الأمد، وهو عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري.
* تجديد الإدانة العربية لإتفاقيتي Comb diven (كامب ديفين).
* التصدي لمؤامرة الحكم الذاتي، وتوسيع نطاق التضامن العالمي مع نضال الشّعب الفلسطيني من أجل إفشال مخططات الإحتلال الصهيوني وهزيمته.
* التصدي لنقل العاصمة الإسرائيلية إلى القدس.
* إدانة سياسة الولايات المتحدّة الأمريكية واعتبارها تؤثر سلبًا على العلاقات والمصالح بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية.
* إدانة العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللّبناني والتأكيد على سيادة لبنان واستقلاله ووحدته الوطنية.
* تعمير لبنان، ومساعدة الفلسطينيين في الجنوب اللّبناني.

ب- مجلس التعاون الخليجي:

لقد حظي لبنان الشقيق باهتمام خاص من مجلس التعاون منذ الاجتماع الأول لقادته في عام 1981، حيث عكس بيان الدورة الأولى للمجلس حرص حول دول مجلس التعاون على سلامة وسيادة استقلال لبنان، فقد نصّ البيان الختامي الأوّل في هذا الخصوص على أن قادة حول مجلس التعاون ناقشوا بروح من المسؤولية القومية بتمادي إسرائيل في انتهاك

[1]- مجلة التضامن، اعوام: 1989، 1980.

http://www.egypt.com/kabreet/issue 16/articl3.asp.

سيادة واستقلال لبنان الشقيق والقصف الوحشي للمدن والقرى اللّبنانية والمخيّمات الفلسطينية كما ناشد جميع الأطراف في لبنان بضرورة نبذ الخلافات وإيقاف الدعم المتدفق على الأرض اللّبنانية، وبدء مفاوضات الرفاق في إيطار الشرعية اللّبنانية[1]، لقد كان موقف مجلس التعاون ثابتا وواضحا في دعمه للشعب اللّبناني في محنته التي عاشها إبان الحرب الأهلية. وقد ساهم في توفير المساعدات الإنسانية الضرورية، التي يحتاجها شعب لبنان. كما أكّد المجلس دعم لبنان، والدفاع عن حقوقه واستقلاله، ضد الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان على الصعيد الاقتصادي فقد دعمّت السعودية بطريقة مباشرة الدولة اللّبنانية، فقد قدمت أموال تقدّر بأكثر 252 مليار ريال أي أكثر من 67.2 مليار، وقدمت لها هبات ومساعدات في مصائف مدينة الطائف في 30 سبتمبر 1989، فالسعودية ساهمت في دعم الاقتصاد اللّبناني ولصادراتها وتشجيع السياح والاستثمارات[2].

جـ- مؤتمر الطائف[3]:

هو الاتفاق الذي شمل الأطراف المتنازعة في لبنان وذلك بواسطة السعودية في 30 سبتمبر 1989 في مدينة الطائف وذلك بغرض إنهاء الحرب اللّبنانية حيث يتكون من 4 مواد:

- المادة (1): تنص على المبادئ العامة والإصلاحات وتأكيد استقلال لبنان وهويته العربية.
- المادة (2): تنص على بسط كل سيادة الدولة اللّبنانية على كامل الأراضي اللّبنانية.
- المادة (3): تمص على تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي.
- المادة (4): تنص على العلاقات اللّبنانية السورية المميّزة.

---

[1]- مجلس التعاون والخليجي: **عشرون عاما من الإنجازات**، جانفي 2002.

[2]- سلسلة مواقف سياسية لبنانية تندّد بقرار مجلس التعاون الخليجي، قناة المنار، 02-03-2016، الساعة 03:52. http://www.almanar.com.lb.

[3]- اتفاق الطائف ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

وحقيقة الأمر كان الهدف من هذه الوثيقة والوقوف على خلفية الإتفاق وفحص الكيفية التي حوله بها السوريون إلى وسيلة لفرض الترتيب السوري على لبنان، ويرمز هذا الاتفاق إلى نجاح سوريا في هذا الترتيب وتحويله إلى دولة تحت الوصاية.

فالعلاقة السعودية– السورية بين المدّ والجزر، فقد تميّزت بعد وصول الرئيس حافظ الأسد بطابع متوازن رغم انضمام كل طرف إلى معسكر، ولم يؤدي ذلك إلى قطع التحالف وفي هذا الوقت توطّدت العلاقات أكثر في كثير من القضايا مثل: تحرير كويت[1]، والقضية الفلسطينية، وخلال حرب السنتين 1975– 1976 أثمرت مساعيها في قمة الرياض عن تشكيل قوات الردع العربية ودخول الجيش السوري لبنان عام 1976م، ما مكّن دمشق من الإنفراد في تطبيق "النسخة السورية" من اتّفاق الطائف، إلاّ أنّ هناك ثلاث نقاط أسست.

التوتر بين الرياض ودمشق[2]:

أولا: الإختلاف في مقاربة السياسات الدولية، فالسعودية تسعى لتحقيق نوع من التوازن الإقليمي على أكثر من جبهة بينما سوريا تسعى إلى دعم إيران، العراق، لبنان. مما يعني زيادة التوتر والقلق السني الخليجي من الهلال الشيعي.

ثانيا: التناقض الجوهري حول دور إيران في المنطقة، فسوريا ساهمت في بناء تحالف استراتيجي مع الجمهورية الإسلامية، والسعودية تتخوف من النفوذ الإيراني.

ثالثا: التناقض في تسوية القضية الفلسطينية، فالسعودية تتجه نحو تسوية الخلافات الفلسطينية، بينما يتجه النظام السوري إلى دعم حركات المقاومة وإلى استنزاف الجبهتين الفلسطينية واللّبنانية.

ويمكن القول بأن في انتظار ما ستؤول إليه الثورة السورية يبدو أن العلاقات السعودية – السورية وصلت إلى نقطة اللاّعودة، فهذا يعبّر عن حجم الإفتراق بين البلدين الذي فجرته

[1]– ماجد، يوسف العلى، **العلاقات السعودية– السورية**، جريدة بيروت، الأحد 25 مارس 2012، العدد 13485، ص 09.

[2]– المرجع نفسه، ص 10.

أزمات دورية متتالية من لبنان إلى فلسطين ومن العراق في إيران، مع فارق أساسي أن سورية الأسد تحوّلت ساحة للصّراع الدولي، بعد ما كانت أحد أطراف من الصراع[1].

[1]– نفس المرجع السابق، ص 10– 11.

المبحث الأول: ماهية الأزمة السورية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة السورية.

يعتبر مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الإنتشار في المجتمع المعاصر حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر جوانب الحياة بدءًا من الأزمات التي تواجه الفرد والحكومات انتهاءًا بالأزمات الدولية وعالم الأزمات عالم حيّ ومتفاعل له أطواره وخصائصه وأسبابه، تتأثر به الدولة فيتأثر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري، ورغم ذلك نجد أن هذا المفهوم يعاني من غموض شديد نظرا لطبيعته الاجتماعية المعقدة فضلا عن غياب نظرية تفسيرية شاملة لظاهرة الأزمة لاسيما وأن معظم الدراسات التي تناولت المفهوم جاءت في إيطار دراسات الحالة وبتالي لا تساهم في إنشاء بناء فكري وتنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه إلى جانب التداخل الشديد بين المفهوم وبعض المفاهيم الأخرى مثل الصراع والمشكلة والنزاع وغيرها .

الأمر الذي أكده شارلز ماكليلاند (Charls Maclelland) يصعب ويتعذّر وضع تعريف شمولي لمعنى الأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات التي نشرت خلال الأعوام الماضية حول مدلول الأزمة والتي حاولت معالجة هذا المدلول من زوايا متعددة[1].

ويرى تورينجتون (Torington) أنّ الأزمة حدث مفاجئ غير متوقع تتشابك فيه الأسباب بالنتائج وتتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة، لتزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطوّرات وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة تجاه أي قرار يتخذه وقد تفقده قدرته على السيطرة والتصرّف[2] كما يعرفها "philips" بأنها حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي الى الاخلال بالنظام المتبع في المنظمة مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركا

[1]– بن جامع لمياء، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط، القضية الفلسطينية نموذجا، مذكرة**، 2010، ص 09.

[2] – Derek Torrington, Effective management people organisation, New York.

سريعًا واهتمامًا فوريًا وبذلك يمكن تصنيف أي حدث أنه أزمة اعتمادًا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة[1].

في حين ترى مدرسة النسق أو النظام مفهوم الأزمة على أنها حدث أو مجموعة أحداث تساهم في قيام حالة عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، وربّما يؤدي إلى إختلال التوازن ومن ثم نشوء حالة قائمة على استخدام العنف والتوتر في العلاقات الدولية نتيجة الاحتواء الأزمة على إمكانية اللجوء إلى الحرب وبتالي تتغير طبيعة النظام كلّه[2].

بينما مفهوم الأزمة لدى مدرسة صنع القرار يعتبرها موقفا مفاجئًا في أحد متغيرات النظام على الصعوبة والتعقيد ويشوبه الخطر بالنسبة لصناع القرار، حيث يجعلهم في حالة من الشك والريبة بسبب التهديد الذي ينطوي عليه الموقف وأنّ الأزمة بضيق الوقت المتاح للرد وقلة المعلومات الضرورية في اتخاذ قرار معين لمواجهة الأزمة مما يؤدي إلى إرباك صناع القرار وعدم سيطرتهم على الموقف ويمكن القول أن التكامل بين منهج صنع القرار ومنهج النّسق في تعريف الأزمة الدولية وتحليلها أمر ضروري، فمنهج صنع القرار يغطي متغيرات عملية منع القرار سواء التنظيمية أو الإدراكية ويركّز منهج النسق "النظم" على التفاعلات السلوكية بين أطراف الأزمة ويغطي بالتالي متغيرات الأزمة[3].

كما حاول روّاد المدرسة التوفيقية التوفيق بين افتراضات مدرستي النسق وصنع القرار عن تعريفهم للأزمة والعمل على تحقيق التكامل بينهما حيث رأى "أوفري" بأنها حالة من التغيير في المحيط الخارجي يتم إدراكها في وقت محدود مع اتخاذ وضع لمواجهة تهديد المصالح القومية والقيم في حين يرى "مايكل بريتشر" الأزمة اعتمادا على الظروف المرافقة لها على أنها حالة ترافقها ظروف أربع ضرورية تفي بغرض قيامها تتمثل في حدوث تغيّرات

[1]– عوكل، هشام، **منهج إدارة الأزمة، موقع إدارة الموارد البشرية**، 2013، ص ...

[2]– عاشور، هيا، **الديناميكية السياسية وإدارة الأزمات الدولية، نموذجا**، 2000– 2010.

[3]– سفاح غيث، قحطان طاهر، **ماهية الأزمة الدولية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 42.

في البيئة الداخلية والخارجية تهدّد القيم والمصالح العليا واحتمالية استخدام العنف والقوة العسكرية ضيق الوقت ومحدوديته عند الاستجابة[1].

وفقا لهذا المنظور فإنّ المدرسة التوفيقية تركّز على عدة حقائق تتمحور حول وجود تهديد للقيم الإنسانية، كما تتضمن عنصر المفاجئة وضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة وتبرز الظروف كمقدمات لحدوث الأزمة وتزداد حدّتها وتفاقمها[2].

بينما يعرّف الدكتور مصطفى علوي الأزمة الدولية على أنها موقف ينشأ عن احتدام لصراع شامل طويل وممتد بين دولتين أو أكثر نتيجة سعي أحد الأطراف لتغير التوازن الاستراتيجي القائم، مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم وأهداف ومصالح الخصم الذي يتجه للمقاومة ويستمر من الموقف لفترة زمنية محدودة نسبيا يتخلّلها لجوء الأطراف إلى القوة العسكرية، كما ينتهي هي الموقف إلى إفراز نتائج مهمة تؤثر في النظام الفرعي القائم[3].

وفقا لهذه التعريفات فالأزمة الدولية تمثل حالة من عدم الاستقرار تحدث نتيجة خلل بنيوي في أحد مكونات النظام بفعل عوامل داخلية أو خارجية.

1- الأزمة السورية:

شهدت المنظمة العربية منذ أواخر عام 2010 وبداية2011 تحوّلا سياسيا وموجة الاحتجاجات والحراك الشعبي الذي اجتاح الدول العربية واتسم بأسلوبه المختلف وقواه السياسية والاجتماعية الجديدة وتباين تفاعلاته ما بين المطالب الاصلاحية والثورة، و تعزّزت بفعل رياح التغير التي انطلقت من تونس مرورا بمصر وتفاعلت معها الشعوب العربية بما فيها الشعب السوري[4]، والذي اعتقدت حكومته أنها محصنة تجاه ما يحدث في العالم والمنطقة العربية من تحوّلات وبنت اعتقادها على أساس أن الشعب السوري لديه رضى تام

[1] – Ofris Arie, Crisis and Opportunity for casting a journal of world affairs, 1983.

[2]– هويدي، أمين، **فن إدارة الأزمة العربية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص

[3]– سفاح غيث، قحطان، طاهر، **ماهية الأزمة الدولية**، مجلة العلوم السياسية ,بغداد

[4]– الحمد، جواد، **عودة المشرق، التفاعلات الإستراتيجية في دائرة المشرق العربي، السياسة الدولية**، مركز دراسات شرق أوسط، 2012.

عن سياسته الخارجية وتوجهاتها وبين أن الوضع في سوريا مستقر لأن الرئيس قريب من معتقداته من شعبه ولأن سوريا لا تزال في مسيرة الإصلاحات السياسية عبر العمل على إجراء انتخابات بلدية ومنح المنظمات غير الحكومية إصلاحات سريعة وجذرية، لأنّ سوريا في حاجة إلى بناء المؤسسات وتحسين التعليم قبل انفتاح النظام السياسي، ورأى أن المطالبة بالإصلاحات السياسية السريعة قد يكون لها ردة فعل سلبية في حال لم تكن الامتحانات جاهزة لها، وبذلك يتلكأ في تطبيق الديموقراطية معتبرا الشعوب العربية غير جاهزة لممارستها[1].

أولا: دوافع حدوث الأزمة السورية:

لقد بدأت الأزمة السورية نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعدّدة بعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي واجتماعي، فقد بدأت احتجاجات الجماهيرية في سوريا كردة فعل عفوية على واقع محتقن بسبب جمود البنية السياسية والاستبداد الممنهج، من أجل تحقيق التغير في شكل السلطة من سلطة استبدادية إلى دولة تعددية لضمان تحقيق العدالة والمساواة وحق الأقلية في المشاركة السياسية الفاعلة[2]، وتتمثل تلك العوامل في:

1- شمولية النظام السياسي:

شهدت سوريا حصر السلطة بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أجريت على الدستور، فنرى أن الرئيس حافظ الأسد تمكن من الإنفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود وحكم سوريا حكمًا فرديًا مطلقا معتمدا على الجيش والأمن بالدرجة الرئيسية، كما يسيطر على مؤسسات الدولة وضم جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث، قائد الجبهة الوطنية التقدمية، كما عمل على تهميش الطبقة الوسطى من

[1]- كلاب، سهيل، **العلاقات السورية الإيرانية وأثرها على حزب الله**، 2000- 2012، رسالة ماجستر، جامعة الأزهر، فلسطين، 2013.

[2]- المدني توفيق، يوسف الشويري، وآخرون، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغير الديمقراطي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة الأمر الذي أسهم في تهميش الحياة السياسية، وتضخم دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية، وكذلك تفشي الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة[1].

2- غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها:

إنّ أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري تتمثل في غياب التوازن بين السلطات بحيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور واضح في تقليص استقلال السلطة القضائية، كما يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسية للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية بحكم رئاسته لحزب البعث الذي يحتكر الحياة السياسية في سوريا، فإن الرئيس يسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخوّلها الدستور والقانون[2].

3- توريث السلطة:

لقد طالب الشعب السوري إلغاء نظام تورث السلطة والتغير الجذري للمنهج السياسي في السيطرة على الحكم، خاصة بعد أن أعد الرئيس السابق حافظ الأسد جيدًا لسيناريو توريث السلطة لابنه "باسل" أولاً تم "بشا"ر بعد مقتل أخيه باسل مبتدعا بذلك في العالم العربي تقليد تحويل الجمهوريات التداولية إلى جمهوريات وراثية، ونفذ ذلك بحكم سيطرة الدولة الأمنية التي يسيطر عليها من يلوذون به وذلك من خلال تدريبه ومنحه صلاحيات واسعة ومكرسا له سلطة الدولة وأجهزتها للترويج له وفرضه رئيسا، قد قبل السوريون نظام

---

[1]- الكتيبي، ابتسام، صالح المانع وآخرون، **إلى أين يذهب العرب، رؤية 30 مفكر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 2012.

[2]- أبو شاويش ، كمال، رسالة ماجستير، **ثورة 25 يناير في مصر (أسباب، تداعيات... على القضية الفلسطينية)**، 2013.

التوريث بقوة السلاح على مضمن، أملاً في أن يكون الإبن مختلفا عن والده، لكن تولي بشار السلطة لم يشكل أي تغيّر ذي قيمة في مجمل الأوضاع التي رتبها الرئيس حافظ الأسد[1].

4- الإختناق المؤسساتي:

وما رافقه من استنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش قطاعات كبير من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية بعد فقدان هذه المؤسسات قدرتها على التطور لتعبر عن تطلعاتها وإمكانياتها مما أسهم في تحقيق ذلك غياب الديمقراطية والحريات العامة والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري وغياب قانون أحزاب ينظم الحياة السياسية والمشاركة المجتمعية في سوريا يترافق ذلك مع غياب قانون الانتخابات التشريعية وكذلك الاعتماد على مبدأ الاستفتاء في الحياة الانتخابية[2].

5- قوانين أنظمة الطوارئ:

طالب الشعب السوري بإلغاء حالة الطوارئ المعمول بها بعد تولي حزب البعث السلطة من الثامن مارس عام 1963م والذي تم بموجبه تعليق العمل بالدستور وما رافقه من تفرد وسيطرة مطلقة على مؤسسات الدولة والمجتمع والعمل على إخضاعها وتطويعها للنظام، وفي سبيل ذلك لجأ إلى إسناد الوظائف المهمة في المؤسسات والوزارات إلى الأعضاء الموثوقين في حزب البعث دون النظر لأهليتهم وكفاءتهم، كما جعل أجهزة الدولة ومؤسساتها بما فيها التشريعة والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني[3].

---

[1]- علي، آزاد محمد وآخرون، **خلفيات الثورة ، دراسات سوريا**، المركز العربي للأبحاث، بيروت.

[2]- نصر ربيع وآخرون، **صفقة شاملة، الأبعاد الإقليمية لإتفاق جنيف النووي**، مجلد 49.

[3]- عبد القادر، محمد، **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**، دراسات إستراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الأمر الذي أدى إلى تدني كفاءة الإدارة وفعاليتها وحفز على الفساد وتجاوز القوانين والأنظمة، وتكريس ثقافة الولاءات والتماهي مع من يملك السلطة وكذلك شكل عائقا أمام تطور هذه المؤسسات والمشاركة المجتمعية وأدى إلى غياب الحريات وانتقاد المبادرة في المجتمع وعطّل آلية الحوار مجتمعي وساد ركود على حركة المجتمع وقدراته التطويرية[1] كما تم المطالبة بإلغاء المادة الثامنة من دستور 1973 التي كرسّت دستوريا مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع الذي يقوده جبهة تقدمية يوجّهها حزب البعث وتدور في فلكه[2].

6- تدهور الأوضاع الاقتصادية:

عانت القطاعات الإقتصادية كافة من الأمراض الإدارية المزمنة بعد تحول حزب البعث للعمل بآليات السوق دون الاهتمام بتوفير شبكات الضمان الاجتماعي المرافقة لهذا التحول، الأمر الذي أفضى إلى تراجع في دور القطاع الاقتصادي العام وتقليص الإنفاق العام، ووقف الاستثمار الإنتاجي الحكومي وتفويضه إلى القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفقر والبطالة المقنعة وضعف الإنتاجية، وارتفاع معدلات التضخم وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية[3] وفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة (34.3%) من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، كما انخفضت القدرة الشرائية بحوالي 28% خلال العشرة أعوام الماضية، وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة 16 مليون سوري إلى 24% من الدخل الوطني، ويتبين من ذلك أن سوريا أصبحت مقسمة إلى قسمين الأول قلّة من الناس تسيطر على مقدرات الدولة الاقتصادية، والثاني هم معظم الشعب الذي يعاني الفقر يعجز عن توفير المتطلبات الأساسية[4].

---

[1]- علي وآخرون، **خلفيات الثورة ودراسات، سوريا**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، بيروت، ص 44-45.

[2]- زيادة وآخرون، **السلطة والاستخبارات في سوريا**، رياض الريس للكتب، ص 106.

[3]- التقي، سمير وآخرون، **الطريق على الثقب الأسود**، مركز الشرق للبحوث، 2013. http://w.w.w.mushakis.net/p.6258.

[4]- باروت، محمد جمال، مرجع سابق الذكر، ص 107.

7- استشراء الفساد:

شكل أخطاء النظام وعجزه عن تبني المشاريع الإصلاحية اللاّزمة للمحافظة على بنيته، ونجاح الطبقة المتوسطة في ترشيد السخط الشعبي، وتشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة بعد إلغاء دورها على مدار عقود في مجال التنمية السياسية، وأصبحت بلا وزن أو تأثير في الحياة السياسية[1].

يتبين من كل هذا أن المتغيرات الداخلية لعبت دورا مباشرا في الطبقة الوسطى والشعب السوري الذي استغل التحوّلات السياسية في المنطقة العربية والنظام الإقليمي للمطالبة بالتغيير وإعطاء مساحة من الحرية للمشاركة في الحياة السياسية ودفع الحكومة للتراجع عن سياستها والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الطوائف.

لقد انطلقت الاحتجاجات في 15 مارس 2011 وكانت بدايتها احتجاجات سلمية كغيرها التي حدثت في البلدان العربية، حيث بدأت بمدينة "درعا" جنوب البلاد التي رفعت ثمارات تطلب بالحرية والإصلاح لمواجهة القمع وكبت الحريات العامة وتطوّرت الأحداث وتحوّلت من المظاهرات السلمية إلى استخدام السلاح من قبل الطرفين سواءا الأجهزة الأمنية السورية والشبان المسلحين وبعض المنشقين عن الجيش السوري الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية[2] وما إن اندلعت شرارة الاحتجاجات في مدينة درعا حتى بدأت معظم المدن السورية بالتضامن مع درعا خاصة بعد تزايد استخدام العنف من قبل الحكومة، حيث أن النظام منذ بداية الأزمة حاول دفع المحتجين على النظام نحو العسكرة وذلك لتبرير استخدام العنف من جهة وحشد قاعدة دعم شعبي له من جهة أخرى وأطلق العنان لأجهزة

[1]- زين العابدين، **مرتكزات نظام الحكم السوري، وأثرها في الثورة** ، التقرير الاستراتيجي التابع، الجزيرة 2011، ص 155.

[2]- كساب، أكرم، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر،**الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات السورية، فلسطين**، (2009-2012)، ص 76.

الأمن والجيش لقمع المجتمعين في ظل تعتيم إعلامي فرضته وسائل الإعلام[1]، ويبدو أن هناك تناقض حول استيعاب النظام السوري للأزمة والضغوط الشعبية وطبقا لخطورة المرحلة، فمع اتساع نطاق الاحتجاجات الشعبية التي ترافق معها اتساع حجم القمع الأمني والعسكري من جانب النظام الحاكم الذي عمل على توظيف قدراته العسكرية في مواجهة الأزمة، فقد رأى في الوقت ذاته انه لابد من مزج القوة اللّينة لإحداث تغييرات سريعة كمحاولة لإحتواء الأزمة من خلال إصدار مرسوم يتضمن بعض الإصلاحات[2] التي أعلنت عنها مستشارة بشار الأسد "بثينة شعبان" بتاريخ 24 مارس 2011، عن عزم النظام القيام بإصلاحات سياسية تتضمن إنهاء حالة الطوارئ المفروضة في سوريا منذ عام 1963م، ومحاربة الفساد، وإصدار قانون جديد للأحزاب يسمح بالتعددية الحزبية، وتشريع قانون جديد للإعلام يسمح بحرية إعلامية أكبر إضافة إلى زيادة رواتب موظفي القطاع العام واستيعاب العاطلين عن العمل، وتقديم حزمة من الضمانات الاجتماعية، وتلا ذلك اطلاق سراح كبير من المعتقلين السياسيين بينهم أعضاء من الإخوان المسلمين[3].

كما تم منح عضو عام عن الجرائم المرتكبة في سوريا قبل تاريخ 7 من مارس 2011 ويعوض المرسوم عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم القرار الداخلي المنصوص عليها في المادة 100 من قانون العقوبات العسكري، كما يعفو عن كامل العقوبة المؤقتة للمحكوم الذي أتم السبعين من العمر بتاريخ صدور المرسوم، وعن كامل العقوبة المؤقتة أو عن العقوبة المؤبدة للمحكوم المصاب بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي بمرض عضال غير قابل للشفاء[4]، لكن الإصلاحات التي وعد الرئيس السوري لم تجر أي تغيير حقيقي للإصلاح

---

[1]– حربا، مالك، المؤتمر العلمي الثاني للخرجين: **الثورة السورية (تداعيات، أسباب)، 2011**، ص 7.

[2]– عبد الشافي، عصام، **عوائق التغير الشامل في السعودية وسوريا، السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 184، المجلد 46، 2011، ص 97، 98.

[3]– عبد القادر محمد، **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل، دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات الدراسية والبحوث الإستراتيجية، العدد 25، ص 67.

[4]– عبد الشافي، مرجع سابق الذكر، ص 98.

وكانت شكلية لا تمس جوهر النظام الدستوري القائم على قيادة البعث للدولة والمجتمع أو الممارسات السياسية في سوريا لإعتقاده بأنه قادر على سحق الحراك الذي بدا سلميا لاشهر طويلة[1] فاستمرار رفض النظام لأي عملية إصلاحية ذات قيمة، وزجه لآلاف في السجون واستمراره في انتهاج سياسة القمع أدى إلى تزايد غضب الشعب، فبدأت تنطلق المسيرات المنددة بفساد النظام والمطالبة بإسقاطه، ما أدى إلى الاستخدام المفرط للعنف من قبل النظام، وظهور حالات مقاومة مسلحة غير منتظمة خاصة في المناطق الحدودية مثل جسر الشقور في محافظة ادلب ومحافظة تلخلخ في حمص كما بدأت تحدث انشقاقات فردية داخل المؤسسة العسكرية وبدأت تشكل الكتائب المسلحة في غالبية المناطق الساخنة في سوريا، وذلك بعد ما رفض بعض الجنود والضباط إطلاق النار على المتظاهرين[2].

ثانيا: الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية :

لقد كشفت الأزمة السورية وتحولاتها عن متغيرات وتطورات هامة كان أبرزها، كسر حاجز الخوف وعودة السياسة إلى المجتمع السوري بعد أن غيبت على مدى ما يزيد من أربعة عقود، حيث أفرزت الأزمة أشكالا جديدة تنتظم فيها القوى الفاعلة، تمثلت في تشكيل مجتمع مدني وشبكات إعلامية واتحاد تنسيقات في مختلف المدن والقرى، ونشأت هياكل وأحزاب سياسية جديدة أسهمت الالتحاق بالحراك الشبابي، ونقل الأزمة من الريف إلى المركز، والعمل على تمثيل المعارضة بعد ترهيل الأحزاب التقليدية نظرا لغيابها القسري عن العمل السياسي[3]، كما بدأت تتضح خارطة التشكيلات العسكرية والدبلوماسية للمعارضة والقوى الفاعلة في سوريا بعد مؤتمري أنطاليا وبروكسل كونها جاءت بطريقة عفوية وكردة

---

[1]– أبو صالح، ثائر، **صراع الإستراتيجيات في سوريا النظام السياسي في مواجهة الأزمة**، بحث مقدم للمركز السوري، المركز السوري للدراسات السياسية **2012**، ص **17**.

[2]– عبد الشافي، مرجع سابق الذكر، ص 99.

[3]– كوشي، عمر، **دعوة المجتمع السوري إلى السياسة**، حصاد المعارضة السورية، 2012 http://orient.news.net/index.php?page=news-show=83853.

فعل على عنف النظام أكثر منها مقصودة، وعلى الرغم من أن معظمها كانت تفتقر إلى بنية متماسكة إلا أنها تتفق على هدف واضح ومحدد ألا وهو التخلص من النظام لكنها تختلف على كل شيء آخر خلاف ذلك بما فيها هوية الدولة المستقبلية ونظامها[1] وتتمثل المعارضة العسكرية الليبرالية في:

1- القوى العسكرية الليبرالية وتتمثل في:

* **الجيش الحر:** لقد أعلن عن تشكيل الجيش الحر في تركيا بتاريخ 29 جويلية 2011 برئاسة رياض الأسد وعدد من الضباط العسكريين المنشقين عن المؤسسة العسكرية والجيش ليكون إيطارا تنظيميا يواكب تنامي العمل المسلح ضد قوات النظام خاصة بعد تصاعد وتيرة العنف المسلح تجاه الشعب السوري، ويتبين أن المكون الفكري الإيديولوجي للمعارضة العسكرية الليبرالية أكد على إنشاء دولة سورية مستقلة بهويتها العربية الوسطية القائمة على العدل واحترام حقوق الإنسان والأقليات العرقية مع عدم الإنتماء لأي تيار سياسي عقائدي كذلك التعامل بمسؤولية مع المجتمع الدولي وتطبيق مبادئ القانون الإنساني وبالرغم من ذلك عانت هذه التيارات من الترويج لأفكارها بعكس التيارات الإسلامية، نظرا لغياب أدوات التواصل مع القاعدة الشعبية وافتقادها إلى شخصية كارزمية قادرة على الحشد والترويج لرؤية سياسية شاملة لأن معظم المنشقين هم من منتسبي جيش النظام الذي سيطرت عليه مدرسة البعث[2].

2- القوى والكتائب العسكرية ذات التوجه الإسلامي:

تشكلت العديد من التيارات الإسلامية خاصة بعد عسكرة النظام للأزمة، وبروز العامل الطائفي كأحد العوامل المحركة لها، وتمثلت هذه التيارات في:

[1]- اسكندر عمر، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية: **سوريا أزمة نظام وثورة شعب**، 2013، ص 88.

[2]- قبيلان مروان، **الحوار السياسي جهود للوصول إلى السلام المفقود** الجزيرة نت للدراسات، 2016، ص 48.

أ- جماعة الإخوان المسلمين:

تعد جماعة الإخوان إحدى القوى الأكثر فعالية ضمن المعارضة السورية في المنفى والتي يعود تأسيسها في سوريا لعام 1946م، برئاسة مصطفى السباعي، وقد شاركت تلك الحركة في الحياة السياسية حتى أوائل الستينات من القرف الماضي. ولكن مع وصول حزب البعث إلى السلطة بدأ نشوب الخلافات بينها وبين حزب البعث الإشتراكي حول عدد من القضايا أهمها طابع الدولة السورية فقد عارض الإخوان المسلمين سياسة حزب البعث العلمانية وتهميش مكانة الديانة الإسلامية في حياة الدولة السورية وكذلك السياسة الاقتصادية، الإشتراكية التي انتهجها حزب البعث، والتي كانت تهدف إلى الإساءة بمصالح الطبقة الوسطى والتي كانت معظمها من السنة وكذلك هيمنة العلويين على المناصب العليا في الدولة، وقد أسهمت تلك الخلافات إلى توتر العلاقات بين الطرفين الأمر الذي دفع الرئيس حافظ الأسد لقمع الحركة وفرض عقوبات عليها وحظر نشاطها داخل سوريا 1980م وفقا لقانون 1949م، الذي نص على إعدام كل من ينتمي لحركة الإخوان المسلمين، مما أدى إلى انحسار دور الإخوان المسلمين في الداخل خلال عهد حافظ الأسد وتزايد نشاطها في الخارج[1].

ومع بروز التحولات السياسية في المنطقة العربية وحدوث الأزمة السياسية في سوريا تولي رئاسة الجماعة محمد رياض شقفة الذي امتنع عن المشاركة في فعاليتها بداية الأمر نظر لإفتقارها إلى القاعدة الشعبية والأطر التنظيمية اللازمة في الداخل، ولكن مع تطور أحداث الأزمة السورية بدأت جماعة الإخوان المسلمين في المنفى تستعيد نشاطها والتأثير في الداخل من خلال القيام ببناء قاعدة شعبية في الداخل وإحياء الشبكات القديمة وذلك باستخدام الروابط الأسرية، العمل على تقديم الدعم لهم إضافة إلى تشكيل مجموعة العمل الوطني من أجل سوريا عام 201، برئاسة أحمد رمضان وكذلك بناء التحالفات التي لعبت

[1]- زيادة، رضوان، **السلطة والاستخبارات في سوريا**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص 136.

دورًا في تشكيل المجلس الوطني، وقد حرصت على إظهار التزامها بحياة سياسية جامعة وتعددية من خلال تأكيد هويتها باعتبارها تنظيما إسلاميا وسطيا[1].

إلى جانب هذا قامت بتشكيل حزب سياسي عرف "بالحزب الوطني للعدالة والدستور" والذي اختصر اسمه في "وعد" يعمل على تمثيل جماعة الإخوان، الموجودة في الخارج في أي عملية انتقال ديموقراطي تشهدها سوريا، كما أن العضوية في حزب "الوعد" تتبنى آليات ديموقراطية، أمام جميع شرائح المجتمع السوري، ورغم أن حماية الإخوان المسلمين تعد من القوى الفاعلة في الشتات إلا أنها واجهت العديد من التحديات، والتي كان أهمها الانقسام وعدم التجانس بين أعضاء الجماعة أديولوجيا في الداخل والخارج نظرا لنفوذ الإسلاميين المتشددين من السماح بدول جماعات متعددة طائفيا وغير متجانسة عقائديا إلى الحزب حيث أنهم لم يثقوا بوجود أشخاص من غير السنة وغير العرب في قيادته[2].

بينما على الصعيد الإقليمي تتمثل تلك التحديات التي واجهت بقاءهم السياسي انهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر، وتعثر دور حركة النهضة التونسية وارتباك أداء حزب العدالة والبناء في ليبيا وتراجع مكانة حزب العدالة والتنمية في تركيا إضافة إلى أن السعودية ومنطقة الخليج العربي اعتبرت حركة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية الأمر الذي أسهم في تدهور العلاقات التركية السعودية التي تعادي جماعة الإخوان المسلمين وتبدو حذرة تجاه تقديم المساعدة والدعم لهم، في حين تجد تركيا أنه من الضروري تقديم الدعم لجماعة الإخوان في سوريا وبذلك يتبين أن تركيا تشكل القاعدة الآمنة الوحيدة لجماعة الإخوان في الدول المجاورة لسورية حيث توفر مكان آمنا لإجتماع زعماء الحركة وتستضيف مكاتبها[3].

---

[1]– لوند، آرون، **الصراع من أجل التكيف، "جماعة الإخوان المسلمين في سوريا الجديدة"** ،23 جانفي 2015، مركز كارينغي

http://wwwallsyria.info/Archive/195491.

[2]– صايغ لوفيفر، يزيد ،**مستقبل غامض ينتظر جماعة الإخوان المسلمين في سوريا**، ، مركز كرينغي 2013/09.
http://www.carengie.mec.org/publication/a-53851.

[3]– المرجع نفسه، ص 203.

يتضح من ذلك أن جماعة الإخوان المسلمين تمكّنت منذ نشأتها من إثبات قدرتها على التكيّف مع المتغيرات التي حدثت في سوريا فعملت على تحويل إيديولوجيتها من حركة اجتماعية إلى الجهادية المسلحة، لتعود من بعدها إلى السياسة الإسلامية المعتدلة، وقد عملت على إعادة بناء قواعدها الشعبية في الداخل رغم معاناتها خلال سنوات المنفى، وتعرّضها لاضطرابات في الداخل نظرا لتزايد نفوذ الجماعات السلفية المتشددة داخل المعارض وتزايد نفوذ القوى الإقليمية والدولية في الداخل لكن مع ذلك لا تزال جماعة الإخوان تمثل لاعبًا رئيسًا في الأزمة السورية، ولا يمكن واقعيا استبعادها من أي حكومة انتقالية تقام في سوريا.

ب- جبهة النصرة:

هي جماعة جهادية تشكّلت في منتصف 2011، بمساعدة الدولة الإسلامية في العراق وتم الإعلان عن وجودها بتاريخ 24 يناير 2012، وقد ترأسها أبو الفتح محمد الجولاني الذي أعلن بيعته لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، وذلك تفاديا لمحاولة الهيمنة على قراراته من قبل الفرع العراقي للقاعدة، والذي يرأسه أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وقد دعت الجبهة من بداية تشكيلها إلى مواجهة النظام، ورأت أن سقوطه يمثل الخطوة الأولى في تشكيل الدولة الإسلامية وقد ضمت العديد من المقاتلين السوريين والعرب والأتراك كما برز نشاطها العسكري في معظم المدن السورية خاصة إدلب وحلب ودير الزور[1] بينما تمثل نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في المحافظات الشمالية والشرقية من سوريا[2]

[1]- ملحق رقم (1).

[2]- صايغ لوفير، المرجع السابق.

جـ- الجبهة الإسلامية العسكرية:

تعد بمثابة إئتلاف عسكري، سياسي، اجتماعي تأسيس بتاريخ 21 ديسمبر 2012 برئاسة حسان عبود الملقب "أبو عبد الله الحموي" وقد ضمت عددا كبيرا من الأحزاب والكتائب والجماعات الإسلامية، التي يجمعها نسق فكري ومرجعية دينية واحدة مثل أحرار الشام، والذي ينتشر نشاطها في كافة المحافظات السورية خاصة ادلب[1] ولواء الحق في حمص، وحركة الفجر الإسلامية في حلب وريفها وجماعة الطليعة الإسلامية، ريف ادلب وكتائب أنصار الشام في اللاذقية وريفها، وكتيبة مصعب بن عمير في ريف جلد وكتائب الحق في حماه، وجيش التوحيد في دير الزور[2]. ويعود تشكيل الجبهة الإسلامية كاستجابة للمتغيرات الداخلية التي تعرضت لها البيئة السورية، وكذلك التفاعلات الخارجية المحيطة بالأزمة، والتي أثرت على مواقف المعارضة المواجهة للنظام التي تمثلت في تلكؤ الغرب بتقديم الدعم للمعارضة السورية نتيجة تصاعد المخاوف الغربية من تزايد النفوذ الإسلامي وهيمنة الجماعات الجهادية المتطرفة التابعة لتنظيم القاعدة على الحكم كبديل لنظام الأسد وكذلك توصل الغرب لاتفاق مع النظام السوري حول نزع السلاح الكيماوي مما أسهم بتعزيز موقف النظام في مواجهة المعارضة، ومن ثم تراجع فرص توجيه ضربة عسكرية كانت متوقعة ووشيكة للنظام السوري، الأمر الذي انعكس سلبا على المعارضة.

وأضعف موقفها كما أن هذا الاتفاق مثل بداية مراجعة أمريكية لمواقفها بشأن تطوير علاقاتها مع المعارضة، وكذلك تعزيز العلاقات الإيرانية الغربية بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1 وهو ما أثار مخاوف المعارضة من تحول الموقف الغربي تجاه الأزمة. لاسيما بعد تعرض أطراف المعارضة لضغوط أمريكية وغربية للقبول بالمشاركة في مؤتمر جنيف الثاني دون التمسك بشروط رحيل الأسد عن الحكم، وهو ما ترفضه الفصائل

[1]- ملحق رقم (2).

[2]- الجزيرة نت، **المعارضة المسلحة في سوريا**، 5 سبتمبر 2013.

Http://www.aljazera.net/News/arabic/2011/10/17.

المسلحة بالداخل وكذلك بعض القوى الإقليمية كدول الخليج وعلى رأسها السعودية وقد هدفت الجبهة الإسلامية من وراء تشكيلها إلى توحيد المعارضة، ومواجهة النظام السوري، والعمل على إسقاطه وبناء الدولة الإسلامية وإدارة الموارد البشرية واستثمارها وتوزيعها بعدالة، وتنمية المجتمع والنهوض به وإعداد قيادات سياسية جديدة داخل سوريا[1]. ويتضح من ذلك أن نظرة الجبهة الإسلامية للأزمة على اعتبار أنها جهاد ضد المؤامرة الصوفية الساعية لتأسيس دولة شيعية تشمل إيران، العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، كما أكدت على ضرورة الحفاظ على علاقات إيجابية بالأطراف الإقليمية والدولية الداعمة للمعارضة وإلتزامها بالمعاهدات الدولية لطالما أنها لا تتعارض مع مبادئ الشرعية الدولية[2]، ولقد واجهت الجبهة العديد من الصعوبات، حيث تباينت الآراء حول تشكيلها، فالنظام السوري عارض تشكيل الجبهة ورأى أنها تضم مجموعة من التنظيمات الإرهابية المسلحة تتفق بالفكر والإستراتيجية والأهداف مع جبهة النصرة ومنطلقاتها، كما عارض محاولة الغرب والو م أ تحديدا بفتح قنوات اتصال مع الجبهة الإسلامية وقد توافق ذلك الرأي مع الرأي الروسي الذي كان يخشى تمدد الجماعات الإسلامية داخل سوريا، بينما رحب الائتلاف السوري بتشكيل الجبهة رغم مخاوف الغرب من تشكيلها باعتبار أن بعض مكوناتها كانت جزءا من المجلس العسكري السوري[3].

هـ- جبهة تحرير سوريا:

تشكل هذا التجمع في سبتمبر 2012، لعدد من الكتائب والأولوية مثل صقور الشام وكتائب الأنصار، ولواء التوحيد، لواء عمرو بن العاص، لواء الفتح، أنصار الشام وكتائب الأنصار، ولواء التوحيد، لواء عميروش العاص، لواء الفتح، أنصار الشام وكتائب الفاروق التي انتشر نشاطها المسلح في العديد من المدن السورية خاصة القامشلي، وريف حلب ودير الزور طرطوس وبانياس، وقد أكدت الجبهة على الإلتزام بالإسلام كونه المرجعية الأساسية

[1]- الأهرام الرقمي، جانفي 2014.

[2]- قبلان، مرجع سابق الذكر، 2013، ص 50.

[3]- الأهرام الرقمي، جانفي 2014.

للتشريع مع التأكيد على احترام التعددية الدينية والقومية في المجتمع، كما بينت بأنها تهدف إلى إسقاط النظام السوري بجميع أركانه، والعمل على ملء الفراغ المؤسساتي والأمني خلال الفترة الإنتقالية، وحماية السوريين على اختلاف معتقداتهم وقومياتهم ومذاهبهم، وضبط السلاح وحفظ الأمن والتمسك بسيادة سوريا ووحدة أراضيها[1].

ورغم أن المعارضة الإسلامية المسلحة مرجعيتها القرآن والسنة، إلا أنها غير موحدة في إيطار سياسي أو عسكري جامع لها، فمنها من يتبنى الفكر الجهادي، العالمي الأقرب إلى القاعدة ومنها من يتبنى خطابا إسلاميا وسطيا على الرغم من أن معظم هذه القوى تنظر إلى صراعها مع النظام باعتباره جهاد ضد نظام علماني، لكن الاهم أنها تمتلك مقومات كبيرة وأدوات يمكن توظيفها للتواصل وللتأثير في المعارضة والشعب السوري كالخطاب الديني وقوة التمويل والمساعدات، كما أنها تعود في تشكيلاتها إلى الريف إذ تتوافر لها بيئة مثالية للعمل والتي تبدأ من شعور الريف بالإهمال والتهميش.

2- أحزاب المعارضة الكردية:

لقد عان الأكراد سياسة الاقتصاد والتهميش وعدم الحصول على حقوقهم في الجنسية والتعليم خلال عهد الرئيس حافظ الأسد، مع مجيء الرئيس بشار الأسد إلى السلطة تزايدت معاناة الأكراد الذين رأوا في حدوث الأزمة السورية متنفسا ويمكن أن يحقق أهدافهم فبدأت تنتظم الأحزاب الكردية في ائتلافين هما المجلس العام للتحالف الكردي ويضم حزبين الحزب الديموقراطي التقدمي الكردي وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي الموالي لحزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان والذي يتمثل نشاطه في شمال شرق سوريا[2]، بينما الإئتلاف الثاني يتمثل في المجلس السياسي الكردي ويضم تسعة أحزاب مثل حزب الباراتي

[1]- **مخاطر التشتت وضرورات التوافق**، الجزيرة للدراسات، المعارضة السورية ،12 ديسمبر 2013.
http://studies.aljazera.net/2013.

[2]- ملحق رقم (1)، مرجع سابق.

والأزادي والمساواة[1]. لقد حاول النظام كسب المعارضة الكردية إلى جانبه، وتحييدهم وإبعادهم عن الحركة الإحتجاجية لأن الساحة الكردية ساحة متحركة سياسيا وكذلك بسبب استناد ظهرهم إلى إقليم كردستان العراق بما يعني تأمين عمق استراتيجي إضافة إلى استغلالهم كورقة ضغط على الحكومة التركية لتحقيق أهداف النظام السوري[2]. من هنا نرى أن طبيعة العلاقة بين مكونات المعارضة السورية المسلحة أنها علاقة متغيرة ذات دينامكية معقدة تؤثر فيها عدة عوامل أهمها طبيعة الرؤى الإديولوجية والتمويل والعلاقة مع الدول المانحة للمساعدات.

3- المعارضة السورية:

لقد كشفت الأزمة السورية عن بروز قوى سياسية عديدة وفاعلة في الداخل والخارج وتحركات ومطالب متباينة من قبل الأقليات، وعن بروز لاعبين كثر في البيئة الإقليمية والدولية حاولت التوفيق بين مطالب المعارضة السياسية والعسكرية الأمر الذي أسهم في بروز الهيئات والأحزاب السياسية وأبرزها:

أ- هيئة التنسيق الوطني:

تشكلت في 30 جوان 2011 من حوالي 15 حزبا سياسيا، ويغلب عليها الطابع القومي اليساري، ويضعف فيها التمثيل الإسلامي والليبرالي وتضم رموزا من المجتمع المدني، وقد تشكلت هذه الهيئة بهدف مقاومة نفوذ الأحزاب التقليدية التي كانت قريبة من النظام[3]، كما رأت أن المخرج من الأزمة يتمثل في عقد مؤتمر وطني شامل يحتاج إلى حوار جاد ومسؤول يبدأ بتهيئة المناخات المناسبة ليكسب مصداقيته والثقة به ومطالبة النظام الإقرار بالطبيعة الشاملة للأزمة الوطنية من خلال وقف الخيار الأمني والإفراج عن جميع

---

[1]- باروت، محمّد جمال، مرجع سابق الذكر، ص 174.

[2]- خليفة ، مصطفى، **ماذا لو انتصر بشار**، 17 فيفري 2013.
http///Souaria

[3]- غالي، إبراهيم، **سيناريوهات ما بعد الأسد**، معهد العربية للدراسات والتدريب ،2012.
http://www.alarabia.net.articles/2012.

المعتقلين السياسيين، وقامت هيئة التنسيق على تكريس الإنقسام بين معارضة الداخل والخارج ما أدى إلى انسحاب عدد كبير من القوى والأحزاب الوطنية الفاعلة منها والإنضمام إلى المجلس الوطني[1].

ب- الائتلاف الوطني لقوى "الثورة" والمعارضة:

تشكل في قطر بتاريخ نوفمبر 2012 برئاسة معاذ الخطيب ونائبه رياض سيف بهدف بناء بديل سياسي وديمقراطي يتولى إدارة الأزمة والمرحلة الانتقالية وتوحيد صفوف المعارضة وتنظيمها وجعلها أكثر تنوعا وشمولا من خلال بناء أطر وقيادات سياسية وذلك نتيجة استمرار الضغط الدولي على المعارضة لتوحيد صفوفها متذرعة بكثرة الخلافات الداخلية، وعدم المقدرة على دعمها دون توحيد صفوفها سياسيا في كيان يمثل كافة أطياف الشعب السوري دون سيطرة تجاه على آخر، عسكريا بوجود مجلس عسكري موحد حتى يتسنى للمجتمع الدولي الإعتراف بهما ودعمها بشكل يضمن قيادتهم للمرحلة الانتقالية[2].

وقد طرح رياض سيف عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني عن مبادرة لتشكيل قيادة سياسية تحت مسمى "هيئة المبادرة السورية" كإيطار جامع للمعارضة، والعمل على إسقاط النظام وتفكيك الأجهزة الأمنية والحفاظ على السيادة الوطنية واستقلال القرار الوطني السوري، والتأكد على قيام الدولة السورية المدنية، التعددية الديمقراطية والحفاظ على وحدة الشعب السوري، وقد اكتسب الائتلاف شرعية الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا والجامعة العربية[3]، ولكن على الرغم من الاعتراف الذي حصل عليه الائتلاف إقليميا ودوليا، والمكاسب التي حققها على الصعيد الداخلي إلاّ أنه لا يزال يعاني من الضعف والجمود نظرا لغياب التواصل، والتنسيق بين أطراف المعارضة، وعدم قدرته على بناء إستراتيجية عسكرية موحدة، وكذلك بسبب تنوع مصادر التمويل والدعم الخارجية

[1]- كوش، مرجع سابق الذكر، 2012.

[2]- أحمد، صافيناز، **المعارضة السورية السياسية الدولية**، القاهرة، العدد 189، جويلية، 2012.

[3]- اسكندر، عمر، **سوريا أزمة نظام الثورة والبعث**، مركز أمية للبحوث والدّراسات، 2012، ص 85.

التي تعكس توجهات ومصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المشهد السوري، لذلك يجب العمل من أجل ضمان نجاح الإئتلاف الوطني وذلك من خلال تنظيم المعارضة السورية في الداخل والخارج، ووضع إستراتيجية عسكرية موحدة يمكن من خلالها التنسيق بين قيادات المعارضة المسلحة في الداخل وتحديد إستراتيجية لإسقاط النظام، وسبل إدارة المجتمع السوري والاهتمام بشؤونه في ظل الأزمة، ووضع خطة انتقالية لما بعد الأزمة وكذلك العمل على توحيد مصادر دعم وتمويل المعارضة السورية.

ج- المجلس الوطني السوري:

تشكل في أكتوبر 2011 واتخذ من تركيا مقرا له، وضم العديد من قوى اليمين الليبرالي والديني كجماعة الإخوان المسلمين إلى جانب العديد من القوى الليبرالية والعديد من الشخصيات المستقلة، مثل مأمون الحمصي، عارف دليلة، عبد الله الملحم وهيثم الصالح وبرهان غليون، الذي انتخب رئيسا له، ويعد المجلس وجه التمثيل الوحيد لقوى المعارضة في الداخل والخارج أمام العالم والأكثر تعبيرا لدى القوى الدولية، لكنه الأقل تأثيرا في الداخل بين مكونات الأزمة الأخرى[1].

ويهدف المجلس الوطني إلى دعم الحراك الثوري، وإسقاط النظام والعمل على إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام والعمل على بناء الدولة المدنية الديمقراطية[2].

4- الأطراف الداعمة للنظام السوري:

نجح النظام السوري في عسكرة الأزمة السورية، حيث تمكن من تشكيل العديد من العناصر الداخلية والإقليمية الداعمة له في مواجهة المعارضة والتي تتمثل في:

---

[1]- أحمد، صافيناز، **التأثير الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار**، السياسة الدولية، القاهرة، 2012، ص 125.

[2]- كوش، عمر، **عودة المجتمع السوري إلى السياسة**، حصاد المعارضة السورية ،2012.

http// :wwworient.news.net/index.php.

أولا: أطراف داخلية:

أ- المؤسسة العسكرية (الجيش):

تمكنت المؤسسة العسكرية السورية من تأدية دور فاعل منذ بدء الأزمة السورية، حيث أثبت الجيش قدرته على تجاوز الأحداث متماسكا دون انشقاق أو انقسام، ويعود ذلك إلى التركيبة البنيوية للجيش السوري الذي يعمل ضمن آليات ممنهجة بنحو مضبوط لا يلتقي فيه ثلاثة ضباط على رأي واحد، فيه أولوية منفصلة تماما عن الجيش النظامي وتعرف بالوحدات الخاصة، وكذلك الحرس الجمهوري والأجهزة الأمنية التي تعمل بالاستقلالية كالجيش النظامي والوحدات الخاصة والأجهزة الخاصة و الحرس الجمهوري التي تعمل بطريقة عناقيد العنب، حيث تشكل كل خطة عنقودًا مستقلا والذي يجمع هذه الوحدات المستقلة ارتباطها الأساسي بقيادتها المتمثلة برئيس البلاد الذي تمكنت الآلية الحزبية من جعله رمزا وقائدا له كامل الولاء في المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أسهم في تماسك القوة العسكرية للجيش السوري وقلّل فرص اختراقه بالرغم من بروز بعض حالات الانشقاق داخل المؤسسة العسكرية ومحاولة بعض الدول العربية والأجنبية إحداث انقسام في الجيش وشقه وصولا إلى إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، غير أن الرهان على انقسام الجيش قد سقط من منظور العلم العسكري رغم قرار عدد من الجنود والضباط من داخل المؤسسة العسكرية لكنها جلها في المراتب الدنيا في الهرم العسكري[1]، وبذلك يتبين أن تماسك المؤسسة مثل صمام أمان للنظام في مواجهة الأزمة وإدارتها[2].

ب- المجالس الشعبية:

تعدّ أحد تنفيذ الإستراتيجية الامنية للنظام السوري الذي بدأ بالاعتماد على ظاهرة تجنيد الرجال المأجورين لقمع التظاهرات منذ بداية الأزمة مقلدًا في ذلك التجربة المصرية،

---

[1]- ملحق رقم (4).

[2]-ا لحسن، سمير، **إدارة الأزمة السورية، الجيش بيضة القبان**، صحيفة الأخبار، لبنان، العدد 1124، الثلاثاء 20 مارس 2012. http://www.al akhbar.com/mode/45926

فهو يقوم على تجنيد أشخاص يفتعلون المشكلات مع المحتجين لإجبارهم على استخدام العنف حتى تستطيع القوى الأمنية التابعة للنظام السوري، ولم يقتصر تشكيل هذه الفرق على العلويين بل كان تشكيلها مرتكزا على درجة الولاء للنظام في المناطق القريبة من مناطق الاحتجاج ومناطق التماس، وقد تضمن هذا التنظيم رجالا مأجورين ومجرمين جنائيين وحزبيين من الطوائف والأديان كافة، دفعا للتفاعلات السياسية لتنحرف باتجاه الهويات الفرعية من أجل تكريس الحالة الطائفية على الأزمة وتحويل الوعي الطائفي إلى أفعال طائفية تؤدي إلى ردة فعل طائفي[1]، وقد تعددت مسميات هذه الفرق التي كانت تحمل في معظمها اسم اللّجان الشعبية ويتم تمويلها من قبل النظام ورجال الأعمال "المائة للكبار" وقد تزايدت خطورتها من خلال المشاركة في قمع التظاهرات في معظم المدن السورية وانتهاجها سلوكا قمعيا خاصة في حمص وبانياس[2].

ثانيا: أطراف خارجية.

أ- فيلق القدس:

يعد أحد أهم التنظيمات العسكرية المسلحة التي دعمت النظام السوري ضدّ المعارضة خلال الأزمة، حيث تم انتقال مجموعات مسلحة تقدر بعدة آلاف من قوات القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بقيادة العميد قاسم "سليماني" الذي نقل مقر قيادته إلى دمشق ليشرف بنفسه على العمليات والمهمات العسكرية ومن أهم الأدوار التي يقوم بها فيلق القدس خلال الأزمة تدريب فيلق المجموعات العسكرية السورية، مساعدة الأجهزة الاستخباراتية في مجال جمع المعلومات حول المعارضة[3].

---

[1]- علي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 389.

[2]- بشارة، عزمي، **سوريا درب الآلام نحو الحرية**، المركز العربي للأبحاث السياسية بيروت، 2013، ص 267.

[3]- بكر، علي، **بؤر جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا**، القاهرة، العدد 190، مجلد 47، أكتوبر 2012، ص 68- 69.

ب- حزب الله:

بدأ دور حزب الله في دعم النظام السوري خلال الأزمة السورية ضد المعارضة خاصة في منطقة القصير والمناطق الريفية والمناطق القريبة من الحدود اللبنانية السورية وقد تشمل دور حزب الله خلال الأزمة أيضا في حفر الانفاق في المناطق الوعرة على طول الحدود ومع سوريا منصات الصواريخ إلى المناطق والمرتفعات القريبة من الحدود السورية والمشرفة على مناطق البقاع[1].

ثالثا: مصادر تمويل المعارضة السورية.

إن استعراض وتتبع مصادر تمويل المعارضة السورية المسلحة وغير المسلحة يتبين لنا بوضوح خروج الأزمة من إيطارها الداخلي وتحوّلها إلى أزمة سياسية إقليمية ودولية، بمعنى آخر انتقال حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي إلى الداخل السوري، ويشكل موضوع التمويل أحد أبرز القضايا الخلافية بين المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، حيث تنوع سياسة الدامعين تجاه الأزمة، مما يؤدي إلى تزايد تأثير الأطراف الخارجية في الأزمة السورية، كما أن اختلاف مصالح الداعمين واختيارهم بدعم فصل دون آخر ينقل الاستقطاب الإقليمي والدولي إلى الداخل السوري، وينعكس اختلافا على الأرض الأمر الذي ينذر بتحوّل الحالة السورية من احتجاج مقموع على نظام مستبد إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ في سوريا، وتتنوع مصادر التمويل للمعارضة السورية سواء الكتائب أو الجيش الحر على ثلاثة مصادر أساسية وهي[2]:

[1]- المرجع السابق، ص 69.

[2]- كساب، أكرم، رسالة ماجستير: **الأبعاد الإقليمية للعلاقات السورية، 2000- 2012**، جامعة الأزهر، 2014، ص 78.

1- تمويل حكومي:

تسعى الحكومات لصنع أدوات لها تأثير ونفوذ في الصراع، ومن أبرز الحكومات التي تقدم تمويلا للمعارضة السورية، حكومات دول الخليج وبريطانيا وفرنسا وتركيا[1].

2- مصادر تمويل شبكي:

يعتمد على شبكات منظمة لديها خبرات كبيرة في تأمين المال والسلاح، وتمتاز الجماعات الإسلامية خصوصا بإمتكلاها شبكات في تأمين المال والسلاح، وتمتاز الجماعات الإسلامية خصوصا بامتلاكها شبكات تمويل كبيرة عابرة للحدود، ومنذ بداية الأزمة وتحوّلها إلى العمل المسلح بدأت بعض الشبكات في تحويل الدعم للداخل السوري وتعتمد في إيصاله على العلاقات الشخصية من خلال وجهاء محليين ورجال دين داخل سوريا وخارجها[2].

3- تمويل ذاتي:

وهذا النوع من التمويل لسد النقص الناجم عن تدفق المعونات الخارجية، كما لجأ إليه البعض لتحقيق درجة من الاستقلالية عن التمويل الخارجي المشروط، فتحول الكثير من الجماعات المسلحة التي استثمار كل ما يقع تحت أيديهم من آبار نفطية ومعامل ومنشآت اقتصادية، إضافة إلى الأسلحة التي يتم اغتنامها من مواقع الجيش النظامي[3].

ويتبين من ذلك أن المجالس العسكرية التي تشكلت خلال الأزمة اعتمدت في تمويلها بشكل رئيسي على مصادر تمويل خارجية، وارتبط هذا التمويل بسياسات تلك الدول والجهات الداعمة ورؤيتها للأزمة، فتارة يتم العمل على صرف مستحقات مالية للمجالس العسكرية،

---

[1]- "**السعودية تدفع رواتب عناصر الجيش الحر**"، صحيفة الغارديان، موقع بي، بي، سي، عربي.
http://www.bbc.co.uk/arabic/2012/6

[2]- كساب، المرجع السابق.

[3]- قبلان، مرجع سابق الذكر، ص 55.

وتارة يتوقف هذا الدعم لأسباب تتعلق بمصالح الممولين والداعمين للأزمة ومدى تطبيق مصالحهم في المنطقة.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة السورية.

كانت سوريا من بين الدول التي تح ول فيها الحراك الإصلاحي إلى "انتفاضة شيعية" بعد امعان النظام فيها باستعمال الحلّ الأمني، كما وفّر مبرّرات لإستمرارها وليتحوّل جزء منها إلى حمل السلاح والتدخلات الخارجية بمستويات مختلفة إقليميا ودوليا وتندرج الازمة السورية ضمن الأزمات المركبة متعددة الأبعاد على مستوى السلطة والمجتمع، فهي أشبه بلوحة فسيفاء، غاية في التشابك والتعقيد وأيّ تفسّخ فيها بشكل غير واع لن ينال من البيئة السورية الداخلية فحسب، وإنّما أيضا من دول الجوار الجغرافي وفي هذا المبحث يتم استعراض تداعيات الأزمة على النحو الآتي:

أوّلا: تداعيات الأزمة السورية على الجانب السياسي.[1]

لقد بدأت الأزمة السورية حالة تقليدية من الصراع الداخلي في شأن توزيع السلطة والثروة في بلد يحكمه نظام حكم استبدادي لم يكتف باحتكار مصادر القوة، بل أضفى على نفسه نوع من القداسة التي تفرض جميع أشكال المشاركة، لكن موقع سوريا الجيوبوليتيكي وفشل النظام في معالجة وإدارة الأزمة سرعان ما أسهم في عسكرة الأزمة، الأمر الذي أدى إلى وقوعها في دائرة الاستقطاب الإقليمي التي عملت على تحويل الحركة الاحتجاجية عن مطالبها التنموية من خلال إثارة العامل الطائفي خاصة في المدن المختلطة وأسهم في حدوث الأزمة.

ومما سبق نستنتج أن تداعيات الأزمة على ملامح الحياة السياسية في سوريا:

[1]– باروت، محمد جمال، **العقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود والإصلاح**، المركز العربي دراسة السياسات بيروت، ص 396– 397.

* انقسام بنيوي وتفريغ بعض المدن من سكانها وتدمير المجتمع من خلال التطهير المتبادل من قبل التيارات المتطرفة لكلا الطرفين، ويتضح ذلك من قول عزمي بشارة: «أنّ ثورة تقوم على تجييش طائفي أو هوياتي بشكل عام وينقسم من خلالها المجتمع إلى هويات لن تقود إلى تعددية سياسية وفكرية في إيطار المجتمع ككل، بل تقسيم المجتمع إلى مجتمعات ولا يلبث أن يأخذ هذا التشرذم شكل مجتمعات تفضي إلى انقسام في كيانات سياسية».
* نقل الأزمة من الأطراف إلى المركز وترييف المدن وانعدام الأمن ما أدى إلى انعدام الاستقرار السياسي في بعض المناطق السورية، وانتشار ظاهرة الإختطاف المسيس من قل النظام والمعارضة.
* فشل المعارضة في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية.
* حدوث اختلالات أمنية وانتشار ظاهرة التطرف الجهادي على الحدود مع دول الجوار يبين تزايد أعداد النازحين والمهاجرين قسرا، ما أدى إلى تزايد نفوذ الجماعات الإسلامية المحاربة ضمن لمعارضة المنتشرة على الحدود، ونظرا لعدم قدرة النظام على تأمين الحدود، الأمر الذي قد أسهم في انتقال الأزمة العنف إلى دول الجوار السوري، وتحولها إلى أزمة إقليمية الأمر الذي أسهم في انتقال العنف الطائفي من الداخل إلى دول الجوار في ظل حركة السوريين، إذ أصبحوا بشكل متزايد مكونا من مكونات السياسة اللّبنانية الداخلية بكل صراعاتها وجذورها الطائفية، كما أسهم تدفق اللاجئين إلى تغير موازين القوى داخل الطائفة السنية نفسها لصالح تصاعد دور التيار السلفي في طرابلس وصيدا، إضافة إلى تزايد مخاوف الأردن من تسلل العناصر الجهادية داخل الأردن في ظل انعدام الأمن، كما يخشى الأردن استهدافه من قبل النظام السوري نتيجة فتحه الأبواب أمام اللاّجئين السوريين، أما بالنسبة للعراق فقد تزامن تدفق اللاجئين على العراق مع وجود حركة عكسية لمسلحي القاعدة للقتال في سوريا، حيث أصبحت سوريا ملجأ

للعناصر المتطرفة بجانب تهريب السلاح الأمر الذي أحدث تداعيات خطيرة على استقرار العراق وتعزيز موقع السنة في مواجهة حكومة المالكي ذات الأغلبية الشيعية[1].

* انحسار سلطة الدولة وغياب دور الحكومة المركزية على أجزاء واسعة من البلاد وتراجع قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بواجباتها في حفظ الأمن الأمر الذي أدى إلى تمزيق الدولة وانهيار وتفسخ وحدة المجتمع في مناطق عديدة من سوريا.
* استمرار اعتماد الحل الأمني والعسكري من قبل السلطة المركزية، وتطور العنف المسلح بين كافة أطراف الأزمة السورية، ما أدى إلى خروجها من أيدي السوريين وتزايد التدخل والاستقطاب الإقليمي والدولي لطرفيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا: تداعيات الأزمة السورية على الجانب الاجتماعي والإنساني.

لقد أثرت الأزمة السورية بشكل سلبي في الوضع الإنساني وخلّفت اختلالات كبيرة في البنية الاجتماعية وأحدثت آثار كارثية على المجتمع السوري اجتماعيا وإنسانيا بالرغم من تنامي دور المجتمع المدني، إلا أن الأزمة أدّت إلى تدهور في العلاقات الإجتماعية وأدّت إلى انتشار التطرف والتعصب، وتأثرت سلبا بالقيم والأعراف الاجتماعية من خلال تأجيج سلوكيات الانتقام، مما أدى إلى فقدان الانسجام والتضامن بين مكونات النسيج الاجتماعي السوري وتعميق الفجوة الاجتماعية نظرا لأن حدوث الأزمة أدى إلى تغيّر كبير في التوزيع السكاني ضمن الأراضي السورية نتيجة تزايد معدل الوفيات بشكل مباشر وغير مباشر بسبب اشتداد العنف المسلح وتجاهل الوصول إلى الرعاية الصحية[2]، وكذلك تزايد أعداد النازحين

[1]– بيومي، محمود، **اللاجؤون السوريون في دول الجوار، أزمة إنسانية وتداعيات إقليمية**، الأهرام الاستراتيجي، 1 ماي 2013. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspa ?ser

[2]– نصر ربيع وآخرون، **الأزمة السورية والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، المركزي السوري للبحوث والسياسات 2013، ص 55.

قسرا الذين فروا من مدنهم وقراهم خاصة في مناطق التوتر، كحمص وأدلب ودرعاو دير الزور وحلب وريف دمشق خوفا من بطش النظام وتنكيله أووحشيةالمعارضة وإعادة توزيعهم في مناطق أخرى ضمن محافظاتهم أو في المناط الداخلية، وقد بلغ عدد النازحين حوالي 4.25 مليون نازح في المناطق الداخلية[1].

كما أحدثت الأزمة السورية تغيرا في طبيعة التركيبة الديمقراطية واختلالات عددية لدى الدول المستضيفة للاجئين، الأمر الذي بات يشكل تهديدا للإستقرار الداخلي ويمثل ضغط على البيئة الاقتصادية والاجتماعية لدول الجوار المستضيفة للاجئين السوريين تحديدا كالعراق، الأردن ولبنان وتركيا، وهذه الدول التي وجدت مواردها الخاصة تحت ضغط كبير نتيجة اضطرارها لتلبية احتياجات اللاّجئين الذين تم تشريدهم وتهجيرهم قسرا وقد ناهز عدد اللاّجئين في الدول الثلاث وفي المناطق الداخلية المليونين والرقم مرشح للإزدياد مع الوقت ومع استمرار الظروف نفسها ومع ازدياد قمع النظام وبطشه، ويعيش اللاجئون في ظروف اقتصادية وصحية وتعليمية واجتماعية سيئة جدًا.

لقد تجاوز عدد اللاجئين السوريين في تركيا 150 ألف لاجئا يعيشون في أربعة عشر مخيما وفقا لتصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في جانفي 2016 بينما بلغ عددهم في لبنان 200 ألف لاجئا في مناطق طرابلس وبيروت والبقاع، بينما بلغ عدد اللاّجئين السوريين في الأردن حوالي 290 ألف لاجئا، يوجد 62 ألف منهم في مخيم الزعتري اللاجئين، إضافة إلى 70 ألف لاجئ في العراق، يوجد منهم 58 ألف لاجئ في إقليم كردستان العراق[2].

وهناك بسبب آخر يحتم على المجتمع الدولي ألاّ يغض الطرف عن التحديات الإنسانية التي تخلقها هذه الصراعات، وهو الحرمان والتهجير وتشريد العائلات التي تعيش ظروفا إنسانية قاسية يؤدي في غالب الأمر لخلق التوترات المذهبية والعرقية، الأمر الذي قد

[1]– ريفلين، بول، **حرب التدمير الذاتي في سوريا وتداعياتها الإقليمية**، مجلة اقتصادي ،جامعة تل أبيب، العدد 6.

[2]– بيومي، محمود، مرجع سابق الذكر.

استغله المتطرفون لمصالحهم الخاصة، وإذا ما نجحوا في ذلك فإن مهمة بناء هذه المجتمعات بعد انتهاء الأزمة تصبح أصعب بكثير وربما ستكون مستحيلة[1].

وتتمثل تلك التحديات التي خلفتها الأزمة السورية على الصعيد الإنساني والاجتماعي في:

- ❖ تفاقم الأزمات الاجتماعية وتردي الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر وزيادة نسبة الفقراء ووصولها إلى مستويات قياسية، وتزايد التفاوت في توزيع الثروات، مما يعني تناقض الخدمات المقدمة للقطاعين الصحي والتعليمي، وقد دفعت تلك الأزمة إلى فقدان سوريا جزءا مهما في البنية التحتية ورأس المال البشري، الأمر الذي يتطلب العديد من السنوات لتعويضهما، إذ أن هذا التخفيض في الإنفاق سيحد من قدرة الحكومة على التدخل بحلول علاجية في المناطق الساخنة لمعالجة الآثار النفسية والاجتماعية للنزاع على الأطفال[2].
- ❖ يعين اللاجئون أوضاعا صعبة في ظل نقض الغذاء وافتقادهم للمأوى المناسب مما أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض في مخيمات اللاجئين والنازحين، نظرا لتعذر تقديم الخدمات الإغاثية والمساعدات الإنسانية التي رصدت 400 مليون يورو لعام 2013 بهدف مساعدة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات الأساسية للاّجئين.
- ❖ التضخم السكاني الذي ستعاني منه المدن المستضيفة للنازحين إذ أن أغلبهم نزح إلى المحافظة وسكنوا في مركز المدينة، وحتى في أطرافها البعيدة وقد لا يفكر الكثير منهم بالعودة مجددا إلى مناطقهم الأصلية التي نزحوا منها، مما يؤدي إلى تدمير النسيج الاجتماعي المكون للمجتمع السوري، يتضح من ذلك

[1]– العيطة، سمير وآخرون، **العرب وتركيا تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت.

[2]– نصر، ربيع وآخرون، مرجع سابق الذكر، 2013، ص 54.

أن اللاّجئين والنازحين السوريين يواجهون وضعا صعبا ويمثلون مشكلة كبرى للداخل السوري وتحديا لدول الجوار، إلاّ أن المستقبل القريب لا يحمل حلا قريبا لهم بل من المتوقع تزايد أعدادهم في ظل تصاعد العنف المسلح من قبل النظام والمعارضة وتضاؤل أفق الحل السياسي، الأمر الذي أسهم في إفراز جماعات متطرفة على الحدود وداخل دول الجوار مستغلة حالة انعدام الأمن، أو يمكن استخدام اللاجئين كورقة ضغط من قبل قوى معينة إضافة إلى ظروفهم الإنسانية التي توفر بيئة ملائمة لتجنيد المتطرفين في ظل الغياب الأمني.

ثالثا: تداعيات الأزمة السورية على الجانب الاقتصادي.

اتّسمت الأزمة السورية بالتعقيد في ظل عوامل متشابكة متداخلة يصعب الفصل بينها أنتجت من الركود، الأمر الذي كان له انعكاسات كارثية على الجانب الاقتصادي وتسببت بإدخال أكثر من ستة ملايين شخص في دائرة الفقر وبعضهم الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى مشاكل البطالة والإنعكاسات السلبية الاقتصادية التي خلفتها الأزمات منذ 2011. اقتصاديا تركزت الآثار الاقتصادية في انخفاض الناتج المحلي ومعدلات الاستهلاك والاستثماري والتجارة الداخلية، كما تأثرت المالية العامة بارتفاع عجز الخزينة وعبء الدين العام وتدهور سعر صرف العملة، وما تبعها من مشاكل اجتماعية وأخلاقية أهمها:

- ارتفاع معدلات التضخم نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية بنحو 25% عام 2012 نتيجة الحظر المفروض على العائدات النفطية المقدرة نحو 4 ملايين دولار[1].
- فقدان النظام السيطرة على الجزء الأكبر من الأراضي الغنية بحقول النفط، وخضوع جزء منها لسيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في شمال الشرقي، وجزء آخر لسيطرة المعارضة الإسلامية (في منطقة الشرقية على مقربة من دير الزور)، وهذا ما

[1]– تقرير الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية،ص2

يفسر تراجع البنية التحتية الخاصة بقطاع الطاقة، حيث تراجع إنتاج النفط الخام الذي كان يبلغ 380 ألف برميلا في اليوم قبل الأزمة إلى 20 ألف برميل يوميا بحلول منتصف العام 2013. أما إنتاج الغاز قد انخفض بمعدّل الثلث، ويعزى هذا التراجع المعتدل نسبيا إلى وجود حقول الغاز في المناطق التي لا تزال خاضعة تحت سيطرة النظام[1].

- فرض العقوبات الاقتصادية على مقدرات النظام السوري أسهم في هجرة رؤوس الأموال والخبرات البشرية إلى الخارج وهرب ما يقدر بنحو 22 مليار دولار من رؤوس الأموال للخارج مما أدى إلى انكماش الاقتصاد السوري بما نسبته 30% إلى 40% في عام 2012 وخروج ما يزيد على 60% من رجال المال والأعمال السوريين للخارج[2].
- تدمير البنية التحتية، وانهيار القطاع الصناعي في العديد من المدن السورية، فقد توقف 3360 منشأة عن البناء و677 منشأة عن الإنتاج وخروج 87484 عاملا عملهم في تلك المدن، كما أثرت الأزمة على مدينة حلب التي تمثل العاصمة الاقتصادية لسوريا بشكل خاص، فحسب تقرير يصادر عن البنك، توقفت نحو 75% من المنشآت الإنتاجية عن العمل في تلك المدينة، كما انخفض عدد العاملين فيها إلى 8400 عامل من أصل 38800 عامل، مما اضطر النظام لنقل المدينة الصناعية من منطقة الشيخ نجار إلى حيّ الجميلية في مدينة حلب، وقد أسهم ذلك الأمر في تعطيل الدورة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة داخل سوريا[3].
- تراجع حجم الانتاج و الناتج المحلي و تراجع معدل الصادرات ،و نمو القطاعات الاقتصادية الامر الذي أدى إلى انخفاض سعر صرف الليرة السورية بشكل كبير.

---

[1]– منى، علمي، **ضياع مستقبل سوريا الاقتصادي**، مؤسسة كارينغي ،نوفمبر، 2013، ص 02.

[2]– مركز سوريا بالبحوث والدراسات.

[3]– منى، علمي، مركز سوريا بالبحوث والدراسات، نفس المرجع.

http://carenegie endowment.org/sada/2013/11/9

- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الوقود والطاقة فازدادت تكلفة الإنتاج وارتفعت الأسعار ممّا أدى إلى انتشار ثقافة الغلاء وعم مناخه.

المطلب الثالث: ردود الفعل الدولية والإقليمية.

أولاً: ردود الفعل الإقليمية[1].

1- لبنان:

تعدّ لبنان من أكثر دول الجوار السوري تأثرا بالتغيرات السياسية ف سوريا نظرا للعلاقة التاريخية المتداخلة بين البلدين، والتي كانت سوريا تعد الطرف الأقوى فيها، وكان لها تأثير مباشر على معظم المستويات في لبنان، ولكن هذه العلاقة المتداخلة تراجعت بشكل كبير بعد اغتيال رئيس الوزراء اللّبناني رفيق الحريري، وتعتبر التحالفات السياسية بين سوريا ولبنان من أعقد التحالفات في المنطقة وأكثرها تنوعا وجزء من هذه التحالفات يعود إلى الحرب الأهلية اللّبنانية، وقد اتّهمت أطراف لبنانية عدّة النظام السوري بالمسؤولية عن اغتيال رفيق الحريري، أن الثورة السورية بصراعها مع نظام الأسد، لا تعتبر مصيرية وحاسمة بالنسبة للشعب السوري مستقبله، بل أن هناك أطراف كثيرة لبنانية تعتبر أن مايجري في سوريا وما ستؤول إليه الأحداث هو مصيري أيضا بالنسبة إلى لبنان وإلى مستقبل طوائفه واقتصاده وعلى هذا الأساس لم تكن سياسة النأي بالنفس الرسمية اللّبنانية إلاّ شعارا لم يصمد أمام هذه التدخلات أنّ انقسام الساحة السياسية اللّبنانية إلى فريقين كبيرين، كل منها يمثل وجهة نظر متباينة قد قسمت لبنان طائفيا ودينيا حيث يمثّل تيار المستقبل بأغلبية السنية وبعض المؤيدين له من المسيحيين والدروز. وهو يضم الطائفة الشيعية تقريبا من حزب الله وحركة أمل وبعض المؤيدين المسيحيين والدروز وجاءت الثورة السورية لتزيد من حدّة هذا الانقسام حيث أيد تيار (14 آذار) الثورة السورية فيم وقف (8 آذار) ضدها بل

[1]- مهند العرب، **القوى الفاعلة في الثورة السورية**، الأبحاث والدراسات، ص ...

وتدخل بشكل مباشر عبر حزب الله تحديدا بشكل عسكري إلى جانب النظام السوري وهناك بعض الأفراد من السنة اللبنانية يذهبون للقتال إلى جانب الثوار في سوريا.

وهو ما زاد من حدة الانقسام اللّبناني والاتّهامات المتبادلة بين الطرفين كلّ ذلك فيما تصارع الدولة اللّبنانية السنة الخامسة للثورة السورية لحمل عبء اللاّجئين السوريين في لبنان والذين يقدرون بحوالي مليون لاجئ لا تستطيع الدولة اللّبنانية حمل هذا العبء وحدها وهو ما يشكل ضغطا على لبنان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بل بوجود هؤلاء اللاّجئين خلق فرصة في بعض الأحيان لإحتكاك طائفي يتم تطويقه في كلّ مرة، حيث من المعروف أن اللاّجئين السوريين في لبنان يمثلون في الأغلب الشريحة السنية، وهم يتواجدون أحيانا في مناطق لبنانية ذات أغلبية شيعية أو فيها بعض الشيعة وبالذات من مؤيدي حزب الله، وهناك احتكاكات دائمة في مدينة طرابلس شمال لبنان بين الأغلبية السنية التي تؤيّد الثورة والأقلية العلوية التي تؤيد النظام السوري، ممّا يهدّد السلام الاجتماعي الهش في لبنان والذي لم يتعافى تماما من الحرب الأهلية اللّبنانية وقد يصل الإختلاف حول تقييم الثورة السورية إلى حافة الهاوية، وهو ما يعطل في كثير من الأحيان قدرة الدولة اللّبنانية على القيام بواجباتها ليس اتجاه اللاجئين فقط، بل اتجاه أيضا مواطنيها. إنّ استقرار لبنان الهش تاريخيا هو نتيجة بنية الطائفية ولطالما كان النظام السوري جزءا من الأزمة و الحل على الساحة اللّبنانية ولكن الثورة السورية يبدو أن الأمر قد عكس، حيث تبدو لبنان بطوائفه وتدخلاتهم وبالذات حزب الله جزءا من هذه الأزمة وجزاء من اشتعالها، حيث لم ولن تعود قريبا العلاقات السورية اللّبنانية فيما بعد سقوط نظام الأسد إلى طبيعتها السابقة، حيث يحمل السوريون في أغلبهم مرارة تدخل أطياف لبنانية معينة في محاولتهم للوقوف ضدّ الشعب السوري واراقة دمائهم، وأيّا كان المنتصر في الأزمة السورية، وكذلك أيًّا كانت التوافقات أو التسويات التي تتمخض منها هذه الثورة، فإنّ مثلها بالضبط سينطبق على الساحة اللّبنانية حيث انتصار الثورة قد يعني بالنسبة لأطراف لبنانية انتصارا لهم، وخسارة النظام قد يعني لأطراف أخرى خسارتها في لبنان، وهذا يعني أن هناك أطرافا لن تكون راضية وستبحث عن

فرصة أخرى لتغيير هذا الواقع وسيستمر هذا التدخل المتبادل بين النظام السوري في لبنان وبعض الأطراف اللّبنانية في سوريا ما لم تسود البلدين والمنطقة حكم يمثل كافة الأطياف في كل دولة ودون تهميش لأحد، ودون أن يشكل أي انتصار لطرف ما، شعور بالمرارة والهزيمة لأطراف أخرى[1].

2- العراق:

لطالما اتسمت العلاقات السورية العراقية بالحدّة والتنافر والصراع ولاسيما بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية، بعد تولي صدام حسين الحكم في العراق، حيث اصطف النظام السوري إلى جانب إيران في هذه الحرب على الرغم أن حزب البعث كان يحكم سوريا والعراق، وكذلك استمرت العلاقات بالتدهور وبالذات بعد أن انضم النظام السوري للتحالف الدولي بقيادة الو.م.أ لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، عند اشتعال الثورة السورية كان العراق الرسمي ممثلا برئيس الوزراء (نوري المالكي) يشدّد عل أهمية إيجاد تسويات سليمة تفاوضية لحلّ هذه الأزمة، ويؤكّد العراق على أهمية استقرار سوريا بالنسبة للمنطقة، لكن خلف هذا الكلام والتصريحات عن الحلول السلمية والاستقرار، كان نوري المالكي ينسق بشكل مباشر مع النظام الإيراني حول كيفية دعم نظام الأسد بشتى أنواع المساعدات ومنعه من السقوط، كل ذلك بخلفية طائفية للمالكي حيث أنه أعتبر أن من يقوم بالثورة على بشار الأسد هو حاقد وعميل على الرغم من أن المالكي ذاته لم يأت لحكم العراق عبر ثورة شعبية بل جاء عبر دبابات الو.م.أ التي احتلت بغداد 2003[2].

إنّ اصطفاف النظام العراقي إلى جانب الأسد قد انعكس بشكل مباشر بالتعامل مع اللاجئين بشكل طائفي رغم أن الأعداد التي وصلت إلى العراق من اللاجئين لم تكن كبيرة ولكن المالكي أصدر تعليماته في بعض الأحيان بإغلاق الحدود العراقية السورية لمنع اللاّجئين من الدخول رغم مطالبات المنظمات الدولية والإنسانية للمالكي بضرورة فتحها امام

[1]- أنظر مرجع سابق، (برق الأبحاث).

[2]- العراق وإشكاليات الموقف من الثورة السورية، فارس الخطاب، الجزيرة نت.

اللاّجئين، لقد اصطف العراق (حكم مالكي إلى جانب النظام السوري ورغم ذلك قام النظام العراقي باتّهام النظام السوري بأنه يصدر للعراق الانتحاريين الذين يروعون العراقيين بل وطالب بضرورة محاكمة النظام السوري عبر المنظمات الدولية عن جرائمه تلك، لقد أصبح العراق ممرا لكل أنواع المساعدات التي تأتي للنظام السوري عدا عن المليشيات التي تذهب للقتال في سوريا إلى جانب بشار الأسد منها (عصائب أهل الحق) و(كتائب أبو الفضل العباسي) وغيرها، بل أنّ هناك من الرموز الشيعية من وصف بشار الأسد بالأخ ومنهم (مقتدى الصدر). أما على المستوى الشعبي فيبدو الانقسام بين مكونات الشعب العراقي إزاء الثورة السورية جليا وواضحا، حيث أن سنة العراق بالذات العربي منهم يؤيدون الثورة السورية ويقبلون حسب قدرتهم اللاّجئين السوريين في مناطقهم.

أما بالنسبة للاكراد في العراق فيهمهم حصول أكراد سوريا على حقوقهم التي سلبها إياها النظام السوري من جنسية وحقوق مدنية وتنمية في مناطقهم، والبعض يوّد أن تحظى المناطق الكردية في سوريا باستقلال أو بشبه استقلال أو أن تحظى بحكم ذاتي موسع على الأقل بل وذهب البعض منهم للقتال إلى جانب أفراد سوريا في مدينة كوبا في عين العرب على شكل بيشمركة أو حتى متطوعين، وهناك من أكراد العراق من ينظرون بريبة وشك إلى الثورة السورية ولا يثقون بها. حيث يخشون بعد سقوط بشار الأسد أن يأتي نظام ويقمع أكراد سوريا كما فعل النظام السابق، ولكن الخشية الكبرى من كل الأطياف في الشعب العراقي أن يسيطر المتطرفون على مساحات شاسعة من الأراضي السورية بما يعنيه ذلك من تصدير الإرهاب والعنف إلى داخل الأراضي العراقية وانتشار السلاح[1].

قطر : كثير من الدول العربية توجست من الربيع العربي خوفا من أن تصلها رياح التغير والمطالبات العشبية بالحرية والديمقراطية إعادة توزيع الثورة. كانت قطر على عكس هذه الدول، لم تجد أي مانع في أن تنطلق في تأييد ثورات الربيع العربي. منذ وصول بشار

[1]– العراق وإشكاليات الموقف من الثورة السورية، المرجع السابق.

الأسد لحكم سوريا، اتصفت العلاقات السورية القطرية بالدفء والإيجابية حيث تستثمر قطر في سوريا 6 مليار دولار غير الاتفاقيات التجارية الموقعة بين البلدين، كما كانت قطر طرفا أساسيا في إنهاء شبه الحصار على سوريا سياسيا بعد أن تم اتّهام مباشرة بدمشق بالتورط في اغتيال رئيس الوزراء اللّبناني (ورفيق الحريري). وقد كانت قطر الدافع الأساسي لرئيس جمهورية فرنسا آنذاك "ساركوزي" لكي يقوم بزيادة لسوريا في ذلك الوقت، لم تعلن قطر تأييدها بشكل مباشر للإحتجاجات التي شكّلت شرارة الثورة السورية، لكن سرعان ما إنحازت للشعب في ثورته ضد النظام السوري قطعت الدوحة علاقاتها الدبلوماسية مع النظام السوري وسخرت كل طاقاتها لنصرة الثورة السورية إعلاميا وسياسيا ودبلوماسيا وإنسانيا، وإلى حدّ ما ماديًا، وقد ترأست في بداية الثورة لجنة منبثقة من جامعة الدول العربية لمحاولة عقد حوارات وطنية للأطراف المتناحرة في الثورة السورية، ولمحاولة وقف نزيف الدم السوري كل ذلك في أواخر 2011، لذلك لم يكن غريبًا أن تكون انطلاقة الوطن السوي من الدوحة عام 2012 بعد أن فشلت كل المحاولات والمطالبات العربية والدولية و الاقليمية للنظم السوري بالكف عن سفك الدماء والدخول بحوار جدّي مع المعارضة[1]، إنّ انطلاقة الإئتلاف الوطني السوري من الدوحة له عدّة دلالات ومنها، أن الدوحة دولة محورية ومهمّة في الإقليم وأنّها تريد أي تعلب دورا في الملّف السوري وأنّها ليست دولة تابعة للقرارات الخليجية التي تتزّعمها السعودية لذا نهجها مختلف، حيث أن علاقة قطر مع الإخوان المسلمين السوريين علاقة جيّدة نظرا لان تنظيم الإخوان تنظيما قويا ومنظما ويمتلك خبرة سياسية واسعة في مقارعة النظام السوري، وربما تعتقد قطر أن نجم الأخوان المسلمين السوريين في الدول العربية في طريقهم للإمساك بزمام الأمور والسلطة في هذه الدول وبذلك تعلو قطر بتحالفاتها الناجحة وسيطع نجمها رغم أن توجه قطر في دعم الثورة السورية واضح وكذا توجه السعودية ورغم أن هاجسهما معا التوسيع الإيراني في المنطقة إلا أن يمكن ملاحظة حالة من التدافع

[1]– مهند ،الغرب، **القوى الفاعلة في الثورة السورية**، برق الأبحاث والدراسات.

والتراحم بين الرياض والدوحة في الملف السوري تحديدا، حيث أن تأييد الدوحة للإخوان وبعض الفصائل المسلحة المرتبطة بهم، سلوك تتوجس منه السعودية، حيث أن قطر مازالت تدعم حركة الإخوان المسلمين أيضا في مصر. انّ جمود الأوضاع في الثورة السورية، ومراوحة الثورة مكانتها أعطى انطباعا بأن تغييرا ما يجب أن يتم لذلك لم يكن غريبا فور وصول الشيخ تميم للحكم في قطر ساد شعور بأن قطر تتراجع في الملف السوري لصالح السعودية ودعمت الثورة السورية على عدة أصعدة، ولعلّ مع وصول الملك سلمان إلى سدة الحكم في السعودية أنهى هذا التزاحم وكلّ ذلك لا يعن أن قطر تتوقف عن دعم الثورة السورية بل أنّها سائرة في هذا الدعم من منطلقات إنسانية وإعلامية وعروبية ومن أجل الحفاظ على أمن المنطقة[1].

3- الأردن:

منذ انطلاق الربيع العربي، وكثير من الدول تتوجس من وصول إحداث خللاً وبالذات الدول وذات القبضة الحديدية مثل الأردن والتي وصلتها بالفعل رياح الربيع العربي في مارس2011، وقامت الأردن بتقديم النصح للنظام السوري، بالقيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية وإنهاء القبضة الحديدية، لمحاولة أن لا تدخل سوريا بحالة من الفوضى قد يدفع ثمنها الأردن أيضا، حيث الأردن يستقبل منذ بداية الثورة السورية آلاف اللاجئين السوريين الهاربين بحياتهم، لذلك وجّه الملك عبد الله الثاني ملك الأردن دعوة صريحة لبشار الأسد بضرورة التنحي للحيلولة دون إغراق سوريا بحمام دم، وهو ما حصل بالفعل. إنّ علاقة الأردن بسوريا لا تتعلق فقط بجوار جغرافي ولكن بوحدة سكانية ثقافية ومصالح، لذلك ليس من خيارات الأردن المتاحة عمليا قطع العلاقات الدبلوماسية، بل أن الأردن يعتقد أنه من الأفضل للشعبين السوري والأردني أن تبقى هذه العلاقات السياسية والاقتصادية مستمرة و بنفس الدرجة، قام الأردن بفتح أراضيه للمعارضة السورية المعتدلة

[1]- عبد الباري عطوان، **قطر تتراجع**، الرأي اليوم.

وغير العسكرية حيث، يستقبل الأردن بشكل متواصل المعارضين السياسيين والمنشقين العسكريين والمدنيين، وقد كان منهم رئيس وزراء السابق (رياض حجاب) وتعود ضبابية الموقف الأردني من النظام السوري لحساسية العلاقة بين البلدين، حيث سوريا مهمة جدا بالنسبة للأردن (اقتصاديا) وأن الأردن يرتبط بمعاهدات مائية مع سوريا بحيث لا يستطيع تجاوزها لأنه يعتبر من أفقر الدول في العالم بالمياه، هذا عدا على أنّ الشارع الأردني وإن كان في أغلبية مؤيّد الثورة سواء الإسلاميين منهم أو غيرهم، حيث أنّ 82% من الشعب الأردني يؤيدون الثورة إلاّ أن هناك مجموعة مازالت تؤيّد النظام السوري وبالذات من اليسار ويعتقدون أن النظام السوري مستهدف بسبب عدائه المعلن لاسرائيل والنظام الأردني لا يريد أن ينحاز لطرف على حساب الطرف الآخر، حفظا للتوازنات سياسية، وربمّا يعود جزء من ارتباك الموقف الأردني تجاه النظام السوري إلى ضغوط إقليمية ودولية[1]. سواء كانت مؤيدة للنظام السوري أوضده.

إن أكثر ما يخشاه الأردن هو سقوط نظام بشار الأسد دون إعداد بديل له، بديل معتدل يستطيع السيطرة على كل التراب السوري، ويضمن مشاركة جميع أبناء سوريا بنظام ديمقراطي تعددي لأنّ هذه الفوضى إذا حصلت يعني أن التيارات المتطرفة تكون لها أرضية خصبة للإنطلاق منها للأردن حيث تسيطر بعض الجماعات المتطرفة على أجزاء من الحدود الأردنية السورية مثل جهة النصرة وكذلك وجود حزب الله في درعا يعني أن الحرس الثوري الإيراني أصبح على الحدود الأردنية بشكل عملي، وهو يشكل تمهيدا للأمن الوطني الأردني، وأن هذه الفوضى قد تشجع بعض الخلايا النائمة للجماعات المتطرفة في الأردن للتحرك في المملكة ممّا يشكل خطر حقيقي. كما أن ملف اللاّجئين هو ملف كبير ومحوري بالاهتمام الأردني وهو ما يشكل ضغط على موارد المملكة المحدودة ولاسيما المياه (ما يقارب المليون لاجئ) هذه الأعداد الكبيرة لم يكن الأردن مهيأ لاستقبالهم والإيفاء بمتطلباتهم

[1]– عبد الباري عطوان، مرجع سابق.

الإنسانية، ومن ما يتطلب تدخلا دوليا من الأمم المتحدّة والدول المانحة لكي لا يقف الأردن عاجزا أم احتياجاتهم، رغم أن مجيء اللاجئين إلى الأردن بظرف استثنائي وإنساني إلا أنه لا يخلو من احتكاك اجتماعي في بعض المناطق وخصوصا (الشمال الأردني) مع احتمال اندساس مجموعة متطرفة أو عناصر من استخبارات النظام السوري للقيام بأعمال تخريبية في الأردن. إن سقوط النظام السوري يعني أن العناصر المتطرفة أصبحت تسيطر على الحدود الأردنية السورية والحدود الأردنية العراقية، مما يشكل امتحان حقيقي لقدرات الأردن الأمنية والعسكرية حيث أن القوات الأردنية ستكون هي الجهة الوحيدة الواقفة على كلّ من الحدود بين الأردن وسوريا والعراق، بات من الواضح أن الأردن يحاول بمواقفه غير الحادة بالنسبة للأزمة السورية أن يكسب مزيدا من الوقت ليستطيع دراسة الموقف عن كثب ودراسة كلّ الاحتمالات والمتغيرات على الأرض، إن بداية السنة الخامسة للثورة السورية قد حملت أخبار طيبة لتقدم هذه الأخيرة في الشمال والجنوب السوري، وهذا ما شجع الأردن على القيام بخطوات إيجابية تجاه الثورة السورية مثل تدريب العشائر السورية في الأردن للتصدي لداعش وللنظام السوري ومع ذلك أن عدم اتخاذ الأردن خطوة حاسمة بإعلان العداء الصريح للنظام السوري ربما يجعل الأردن كحلقة وصل بين الأطراف المتناحرة، ولهذا عندما كرّر أحد أعمدة النظام السوري بهجت سليمان بعض التصريحات المسيئة للأردن لم يقم الأردن بقطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري وإكتفى بطرد السفير. الأردن يعلم أنه لا يستطيع حمايتها تماما بالإنتشار العسكري على طول هذه الحدود ولكن يحميها أيضا بعدم التورط بالملف السوري، ليبقى الأردن قويا بما يكفي لمساعدة الأعداء الكبيرة وكي يكون ملاذ للفارين من بطش النظام السوري، وليكون أيضا سند للنظام السوري الجديد الذي يولد من رحم الثورة.

5- تركيا:

لطالما نظر العالم العربي إلى تركيا نظرة ظلم لكن يبدو أن حزب العدالة والتنمية ومنذ وصوله إلى الحكم وهو يحاول إعطاء قصور عن نفسه للعالم العربي وأنها تختلف عن تركيا السابقة. منذ بداية الثورة السورية نجد أن تركيا اصطفت إلى جانب الشعب السوري وحاول وزير الخارجية التركي (داود أغلو) أن يقنع الأسد بأن يتعامل بمنطقية ومرونة مع مطالب المحتجين وذلك عبر زيارات متكررة إلى دمشق، لكن الأسد ظلّ يطلق الوعود ويماطل في اعتقاد منه أنّ آلته العسكرية والقمعية ستقضي على الاحتجاجات وينتهي الأمر فما كان من تركيا إلاّ أن حاولت أن تزيد الضغط على النظام السوري دون أن تقطع "ثغرة معاوية" معه عبر الضغط الاقتصادي والسياسي لكن لم يجد نفعا مع النظام السوري وعليه انتقلت تركيا للدعم المباشر للمعارضة السورية بالتشاور مع الدول العربية. فتحت تركيا حدودها للمعارضة السورية وأمدتها هذه المعارضة بالخبرة العسكرية واللّوجستية والسياسية والدعم الإعلامي والإنساني، حيث استقبلت منذ بداية الثورة إلى بداية السنة الخامسة حوالي المليون لاجئ سوري، رغم أن تركيا لها أهدافها الإنسانية والإسلامية بدعم الشعب السوري في ثورته إلاّ أنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام دولة تنهار إضافة أنها لا يمكن أن تتجاوز موضوع أن الأكراد على جانبي الحدود بين تركيا وسوريا لهم تطّلعات سياسية قد تصل لحدّ الاستقلال وهو ما يشكل خطرا مباشرا على أمن واستقرار تركيا السياسي والاجتماعي وإذا انتشرت الفوضى في سوريا فإنّ أكراد تركيا سوف يجدون ملاذا آمنا في سوريا لقيام حرب العصابات ضد الدولة التركية وقد يكون أكراد سوريا خير عون لهم في ذلك، وكذلك هناك ملف العلوين في تركيا حيث يؤيّد هؤلاء النظام السوري بصبغته العلوية وهذا ما يعقد المشهد ويزيد من حدّة تباعد مكوّنات الشعب التركي[1] وربّما يستغل بعض هؤلاء لزعزعة الأمن التركي، حيث أن سوريا تعتبر بالنسبة لتركيا المنفذ الوحيد للعالم العربي، وأن

[1]- رانيا ،طاهر، **الدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي**، مركز أمية للبحوث.

أي زعزعة في سوريا يشكل خطرا على الاقتصاد التركي (حيث مليارات الدولار تمر عبر سوريا لصالح التجارة البرية بين الدول العربية وتركيا) وهذا يتطلب دولة مستقرة وآمنة، وتركيا لا تستطيع الصمت أمام التدخل الإيراني في الدولة السورية بحكم أن تركيا تمثل الدولة المركزية والقوية في المنطقة فلا يمكن لها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى أن القوات الإيرانية على حدودها الجنوبية مسلحة بخطاب طائفي وأسلحة فتاكة، لقد فضّلت تركيا معاونة الإخوان المسلمين بشكل نسبي باعتباره كيانا منظما ومتماسكا له خبرة طويلة في مقارعة النظام السوري، وكذلك لا يمكن الاستغناء عنه في بحث سوريا ما بعد الأسد وهو يمثل بالنسبة لتركيا خطأ إسلاميا معتدلا لا يقبلون بالآخر و لايتقبلون الدولة المدنية، رغم الدعم الذي قدمته تركيا لسوريا وللحظة ما قامت بمراجعة سلوكها وذلك لعدة أسباب:

* أن النظام السوري أقوى مما كانت تعتقد وأن حلفاء سوريا الإقليمين والدوليين سيدعمون هذا النظام، فيما أن حلفاء المعارضة وأصدقاء الشعب السوري يبدون غير جادين في الدعم.
* إنّ المعارضة السورية منقسمة على نفسها ومتناحرة ولم تفلح محاولات توحيدها معا (تقسيم إيديولوجي، العلماني والإسلامي، المعتدل، المتطرف) رغم الجهد الكبير الذي قامت به تركيا.
* سقوط حركة الإخوان في مصر أدى إلى إعادة نظر تركيا بتحالفها مع حركة الإخوان المسلمين سوريا.
* حزب العدالة والتنمية وصل إلى السلطة بدعم ناخبيه وأي إخلال أو إنقاص مما قدمه لناخبيه سوف يتخلون عنه، لذا هو مهتم أولا بإرضاء الناخب التركي وحتى وإن كان ذلك على حساب بعض برامجه مع المعارضة السورية.

لتركيا طاقتها لإستيعاب اللاّجئين السوريين لهذا صرّحت بأن إذا زادت أعداد اللاّجئين عن قدرة الدولة التركية فهذا يشكل خطرا عليها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وأمنيا من

الواضح أن المعارضة السورية سوف تخسر حليفها القوي في حال خسر حزب العدالة والتنمية الحكم، فليس كل الأحزاب متفقة ومدعمة لهذه المعارضة[1].

ثانيا: ردود فعل الدول الدولية.

1- الولايات المتحدة الأمريكية والغرب:

لقد كشف الربيع العربي أن الو.م.أ لم تعد الدولة العظمى التي تتحكم في الأحداث السياسية وفور انطلاقه شعرت الو.م.أ بالإرتباك والتشويش، لكنها سرعان ما حاولت أن تكون انطباعا عما يجري في المنطقة وتتصرف بناء على هذا الأساس ومع أن ثورة سوريا إحدى حلقات الربيع العربي حيث تاريخيا تدع الو.م.أ جزءا من سياستها ونظامها الأخلاقي هو دعم حرية الشعوب في مطالبتهم بالعدل والمساواة والديموقراطية وعليه، فقد أيّدت الو.م.أ الثورة السورية، بل أن أوباما ذاته في مقابلة معه على قناة (CNN) صرّح أنّ الأسد قد فقد شرعيته[2] وهو كذلك نفس ما كان يطالب به بعض أركان الإدارة الأمريكية بوجوب رحيل الأسد عن الحكم، ثم ما لبثت هذه المطالب أن وصلت إل منع استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب وليس إسقاط النظام، مما يعطي إشارة للنظام أنه بإمكانه استخدام أيّ سلاح آخر لقتل شعبه، وهذا يدل أن الو.م.أ ليس لديها أي خطة لقمع النظام وردعه عن قتل شعبه وهذا ما أغلبه (الجنرال مارتن ديمبسي) حيث قال «إنّ أي تدخل عسكري أمريكي في سوريا سوف لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة»[3].

إنّ ارتباك الو.م.أ في ملف الثورة السورية واضح حيث طلبت في أوّل الأمر إلى وقف العنف والاستجابة لمطالب المحتجين، ثم تمّ الانتقال لفرض عقوبات مالية واقتصادية على الأسد. يبدو أن الو.م.أ تميل لكثير من الأسباب لعدم التدخل العسكري في الملف السوري

---

[1]- رانيا، طاهر، **الدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي**، مركز أمية للبحوث.

[2]- المرجع نفسه

[3]- **تطورات الموقف الأمريكي في الثورة السورية**، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات:
http://www.dohainstitute.org/release.
http://www.allbawaba.com/ar/%D8%.

ويبدو أنّ التجربة الأفغانية والعراقية، حيث تدخلت في هاتين الدولتين عسكريا وخسرت فيهما الكثير وعمّت الفوضى وانتشرت الجماعات المتطرفة، حيث يعني إسقاط النظام السوري حالة من الفراغ السياسي والأمني الذي قد يملؤه المتطرفون الإسلاميون، وهو ما يضر بمصالح الو.م.أ في المنطقة ويضر تماما بحليفها إسرائيل.

تعتقد الو.م.أ أن تكرار تجربة إسقاط نظام القذافي وعدم قدرة اللبيين على إيجاد نظام جديد يستطيع أن يحكم ليبيا، قد ينطبق على الحالة السورية أيضا، بل أن الحالة السورية أكثر تعقيدا على المستوى الطائفي والإثني ومن ناحية حساسية موقعها. من السهل إدراك أن الو.م.أ لن تقوم بدعم معارضة منقسمة على نفسها بلا قيادة ولا أهداف حقيقية واضحة، تحوي متطرفين من وجهة النظر الأمريكية، كلّ هذه الأسباب تجعل المتطرفين الإسلاميين يسيطرون على جبهات القتال ضد بشار الأسد، بينما في الطرف الآخر من يقاتل بشار الأسد من أجل قيام دولة ديمقراطية تعددية يصبحون أقلية لا حيلة لهم، ولا يمكن الاعتماد عليهم، وبعد أن أوشكت الو.م.أ على قصف معاقل الأسد تراجعت عن ذلك بمجرّد التفاهم مع النظام وروسيا وإيران على أن يتم نزع الأسلحة الكيماوية التي يمتلكها نظام الأسد، والتي تشكل خطر حقيقي على إسرائيل، وأصبحت الو.م.أ مجرّد متفرج هي و الغرب على المجازر التي يقوم بها النظام السوري بحق شعبه مستخدما كل الأسلحة بما يصل إلى الإبادة "الجماعية" إن هذا المشهد الدموي في استنزاف لقوى النظام السوري وقوى المعارضة فيما تبقى الو.م.أ والغرب بعيدين عن التدخل الحقيقي لنصرة الشعب السوري في ظل هذا الواقع السوري، حيث لا يلوح في الأفق انتصار لأي طرف على آخر، تبدو الحاجة متزايدة لتسوية إقليمية يتم التوافق عليها بين الو.م.أ والغرب وإيران وروسيا وتركيا والخليج، ويرضى بها الشعب السوري لمحاولة إنقاذ الدولة السورية من الانهيار. ان ما تقدمه الو.م.أ لفصائل الجيش السوري الحرّ لا يعتبر دعما حقيقيا ولا يمكن بأي حال أن يغير الموازين أو حتى يعادلها مع نظام يمتلك ترسانة عسكرية هائلة مدعومًا بميليشيات من العراق ولينان ومدعوما

عسكريا وماديا وسياسيا من إيران وكذلك بغطاء سياسي روسي أن الغرب سيبقى صامتا على ما يجري في سوريا طالما أن الأمر يتم بعيدا عن مصالحه[1].

2- روسيا:

رغم دخول الثورة السورية عامها الخامس وسقوط مئات الآلاف من القتلى وملايين اللاّجئين على يد النظام السوري و حلفائه كل هذا لم يجعل روسيا تعيد النظر بموقفها الداعم للنظام السوري.ان روسيا لا تملك تصورا حقيقيا لمبادرة متماسكة حقيقية واضحة لحل الأزمة السورية بل أن كل ما تملكه تصورات جانبية ومؤقتة لن يستطيع أن ينهي هذه المذبحة في سوريا.

انّ روسيا تحاول في كثير من مبادراتها ولقاءاتها مع المعارضة السورية مثل لقاءاتها مع معاذ الخطيب رئيس الإئتلاف السوري السابق، حيث كانت كل هذه اللقاءات يسودها الإرتباك وعدم وضع خطة محدّدة وعامة ولا تخرج عند اللقاءات السابقة مع المعارضة السورية، بل أن كل ما تسعى إليه أن تفتت هذه المعارضة وهي تعلم تماما أن الغرب لا يدعم بشكل حقيقي هذه المعارضة، وتحاول روسيا جرّ المعارضة إلى طاولة المفاوضات مع النظام للوصول إلى حلّ لا يرضي إلا هذا النظام وحلفائه، إنّ لروسيا مصالح قوية مع النظام وحلفائه حيث تعتبر سوريا من المستوردين الأساسيين للسلاح الروسي، وكذلك هناك قاعدة بحرية عسكرية لروسيا في مدينة طرطوس الساحلية، وتعتبر نافذة روسيا على البحر المتوسط، وكل من الدولتين تعتقدان أنّهما تكافحان التطرف الإسلامي الذي تخشى روسيا أن تصل إليها ولاسيما في القوقاز حيث الأغلبية المسلمة والتي يطالب بعض مناطقها بالانفصال مثل الشيشان لذلك تعتبر روسيا نفسها في معركة واحدة مع النظام السوري والغرب فيما يسمى مكافحة الإرهاب. وتطرح روسيا والنظام السوري أن الخطر الأكبر هو التطرف الإسلامي الذي يهدّد سوريا والعالم حسب إدعائهم ولا يأت الخطر من النظام

[1]- تطورات الموقف الأمريكي في الثورة السورية، مرجع سابق.

السوري بل أنّ النظام السوري هو شريك أساسي بالنسبة لهم في مكافحة هذا الخطر، وخير دليل على دعمها للنظام استخدامها للفيتو عدّة مرات في الأمم المتحدة في كل محاولة لإنهاء الأزمة إنقاذ الشعب السوري من المذبحة التي يعيشها[1].

تبدو روسيا أنها تحاول أن تبني في المنطقة تحالفا يضم كلّ من العراق وإيران والنظام السوري ولبنان عبر حزب الله و الحوثيين في اليمن المتتبع لهذا التحالف يرى أن روسيا تحاول بناء تحالف عبر الأقليات في العالم العربي الإسلامي ليكون رديفا لتحالف الو.م.أ والغرب مع كثير من الأنظمة العربية الإسلامية في المنطقة . إنّ احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية وانخفاض أسعار النفط عالميا، جعل من استمرار دعمها للنظام السوري والذي بدت عليه علامات الضعف والإنهاك جعل من هذا الدعم مكلف على المستوى المادي والسياسي ولاسيما مع استمرار هذا النظام بالقتل والبطش.

وكذلك إن اقتراب الناتو من حدودها الجنوبية والغربية أي في أكرانيا والبلطيق يجعل روسيا على استعداد لبحث فك تحالفها مع النظام السوري مقابل مصالحها الأقوى في دول الاتحاد السوفياتي السابق ضمن تسوية تضمن لها مصالحها في سوريا[2].

3- الصين:

من المعروف عن الصين أنها دولة العمل المستمر والنشاط الذي لا يتوقف .للصين مصالح مع طرفي الأزمة سواء مع تركيا والخليج والشعوب العربية التي تساند الثورة السورية أو مع النظام السوري وإيران وروسيا التي تقف مع النظام، وهي لا تريد أن تخسر أحد الأطراف، ولطالما وفقت الصين عن الحياد، أن استخدام الصين للفيتو قد غيّر المشهد الذي اعتدنا عليه عن الصين وربّما تعود أسباب استخدام الصين للفيتو أنها تود أن تشعر المجتمع الدولي بأن الصين العملاق الاقتصادي بدأ يصبح كذلك عملاقا سياسيا له رأي حازم في

[1]- مهند الغرب، برق الأبحاث والدراسات، مرجع سابق الذكر.

[2]- أبو زيد وبلال عبد الله، **الموقفان الروسي والصيني وأزمة كيماوي الأسد**، معهد العربية للدراسات.
http://studies.alarabiya.net.

قضايا العالم وأنّ عزلتها التي عاشت بها طويلا على المستوى السياسي قد انتهت ويدعم هذا التوجه أنّ الصين قد بنت ترسانة عسكرية ضخمة، وإن كان دخولها على الخط السياسي للأزمة السورية لا يعني أنّها ستزاحم بالضرورة الغرب والو.م.أ تحديدا إذ كانت قد أبدت عدم رضاها على إدارتهم ملفات مختلفة منها العراق، ليبيا... وبناءا عليه خسرت الصين مصالح اقتصادية كبيرة وبعض حلفاءها. تعرف الصين أن سوريا وإن كانت سوقا لها لكنها ليست سوقا كبيرة أو سوقا غنية وإنّ مصالحها في سوريا محدودة على المستوى الاقتصادي ولا مصالح حقيقية لها في سوريا على المستوى العسكري أو السياسي، إنّ تدخل الصين وروسيا واستخدامها للفيتو لصالح النظام السوري قد يرجع في جزء منه لوجود أقلية مسلمة في الصين تتركز في منطقة تركستان الشرقية، إنّ الصين تخشى من أن يمتد نفوذ المتطرفين الإسلاميين بعد إسقاط النظام السوري إلى أراضيها دعما للإنفصاليين لذلك هي تؤيد وإن كان على المستوى السياسي فقط وبعض الدعم اللّوجستي النظام السوري. إن توجه الصين الجديد على المستوى السياسي يلخصه ما نشرته صحيفة صينية حيث قالت: «على العالم أن يتعوّد على سماع الصين تتحدث فيما يتعلق بالصراعات الدولية مثل ذلك الدائر في سوريا»[1].

4- الأمم المتحدة:

إن الشعب السوري يدفع ثمن ضعف النظام الدولي، والأمم المتحدة تحديدا هذه المنظمة التي لم تعد قارة على التماشي ومواكبة القرن 21 بما فيه من متغيرات سياسية واقتصادية، حيث أن نظام الفيتو للخمس دول دائمة العضوية في الغالب يعطل اتخاذ قرارات لصالح كثير من الشعوب حيث أن الأمم المتحدة تقوم على أساس القوة هي المعيار الأوحد في تسيير هذه المنظمة، لقد حاولت الأمم المتحدة وإن بدا ضعيفا في الأزمة السورية من خلال تكليف الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي انان" في بداية 2012 وقدّم مبادرة

[1]- فراس، عباس، **محدّدات الموقف الصيني بين الأزمة السورية**، مجلة حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

سياسية التي كانت أساس مؤتمر جنيف1 لكن هذه المبادرة باءت بالفشل ويعود ذلك إلى عدم قدرة الأطراف المتحاربة في سوريا على التوافق على هذه المبادرة.

ولم يتم التوافق بين هذه الدول الكبرى إلا فيما يخص موضوع الأسلحة الكيماوية السورية، حيث صدر في هذا الشأن قرار من مجلس الأمن في 2013 بوجوب التخلص من الأسلحة الكيماوية التي يتسلح بها النظام السوري ولولا استخدام النظام لهذه الأسلحة على نطاق كبير في منطقة الغوطة لم يكن ليتم الاتفاق بين الدول على القرار أن مؤتمر جنيف (2) وإن كان حضره ممثلون عن المعارضة والنظام السوري ولكنه لم يفضي إلى شيء حقيقي كذلك لم تستطع الأمم المتحدة أن ترسل قوات لحفظ السلام لتفصل بين المتحاربين في سوريا كما يحصل في بلدان كثيرة في العالم التي تسودها النزاعات ويعود ذلك إلى أنه يجب أن توافق الأطراف المتصارعة على قبول هذه القوات وكذلك وقت القتال وهذا الأمر يحتاج إلى أن يكون هناك الحد الأدنى من التوافق السياسي سواء على صعيد الأطراف المتناحرة أو على الصعيد الإقليمي والدولي، لقد تمّ التوافق بعد فشل مهمّة كوفي عنان على المبعوث الأسمى الأخضر (الإبراهيمي) تجعله مؤهلا لأن يكون مبعوثا للأمم المتحدة رغم أنه قال بأنّ المهتمة "شبه مستحيلة"، وحاول أن يبني نوعا من التسويات يوافق عليها الأطراف، لكن الحقيقة أنه لم يستطع أن ينجز الكثير في مهمته وعليه استقال في منتصف عام 2014. ونتيجة شعوره بالمرارة والخيبة نتيجة فشله، قدم اعتذاره للشعب السوري، ليس من مهمات الأمم المتحدة أن تشعر بالعجز والفشل وأن تتحرك رغم شكوك الكثيرين حول العالم بقدرتها على الإنجاز في الملف السوري في ظل الانقسام الدولي والإقليمي والدولي والداخلي في سوريا ومع ذلك كلّفت الدبلوماسي الدولي (استيفان ديمستورا) رغم تزايد الوضع المزري في سوريا من القتلى[1].

[1]– فراس عباس، مرجع سابق.

والتدمير لم يستطيع ديمستورا أن يقدم مبادرة شاملة للتوافق عليها وظل يركّز على نقطة واحدة وهي وقف شامل للقتال من كل الأطراف في مدينة حلب وأنّه إذا نجح هذا الوقت يمكن تعميم هذه التجربة في المدن السورية الأخرى. لكن المعارضة لم توافق عليها رغم موافقة النظام السوري بحجّة أنّ كل ما في الأمر هو إعطاء استراحة للنظام السوري لتجميع قواته ليوجّهها حيث يريد، ومازال ديمستورا يحاول جمع النظام والمعارضة في مؤتمر شامل، لكن المعارضة أخيرا رفضت بشكل مبدئي حضور هذا المؤتمر لأن إيران مدعوة له وهي التي ساندت النظام السوري على قتل شعبه كلّ ذلك كان بدافع طائفي ولم تنظر للجانب الإنساني وحق الشعوب أن تنال حرّيتها في هذه الأجواء من الاقتتال دخلت الأزمة السورية عامها الخامس، وكل يوم تزداد معاناة الشعب السوري واللاّجئين لهذا صرّحت المبعوثة الخاصة لموفضية اللاجئين، أنها نتيجة هذه الأوضاع تشعر بالخجل[1] وكذلك صرّح بعض مسؤولي الأمم المتحدة أن العنف والحرمان واليأس أصبح ثقافة سائدة عند الأطفال السوريين وأنّ 12 مليون سوري بأمس الحاجة للمساعدات الإنسانية لإنقاذ حياتهم[2].

إن الأمم المتحدة والنظام الدولي أصبحوا أمثولة للعجز عن إنقاذ الإنسانية بل أصبحت الأمم المتحدة أشبه بمرجع لتوثيق لحظة تاريخية يسودها العجز الإنساني والبشاعة والإجرام.

[1]– مركز أبناء الأمم المتحدة.

[2]– مرجع سابق الذكر.

المبحث الثاني: مكانة سوريا في الإستراتيجية السعودية.

المطلب الأول: موقف التأييد, الإستراتيجية السعودية تجاه الأزمة السورية.

لقد تميزت العلاقات السعودية– السورية بخصوصية، لم يؤثر فيما تغير نظام الحكم في دمشق ولا علاقاته الخارجية غالبا، ففي عهد حافظ الأسد إلتقت دمشق والرياض في أكثر من موقف ومعركة، كمعركة تحرير الكويت عام 1991، وليس سرا أن ولي العهد الأمير عبد الله، قام بدور رئيسي في إدارة العلاقات السعودية– السورية وزار سوريا أكثر من مرة. فالمملكة أدركت في حينها أهمية الدور "السوري" في معادلات توازن القوى في المنطقة ولذلك حرصت على دعم استقلالية الحكم السوري وعلى تلبية طلبات دمشق، وبدون حساب[1].

ومع ذلك وبالرغم من اعتماد الأخيرة على الرياض، إلاّ أنّ دمشق لم تلتزم بالسياسة العربية والدولية التي تتبعها المملكة، حيث تباينت مواقفها في بعض الظروف كالحرب اللّبنانية مثلا.

كما أن تحالف سوريا وإيران، وطريقة ممارستها "وصايتها" على لبنان وموقفها السلبي من عملية السلام، ما لبث أن ألقى بظلاله على العلاقات بين الرياض ودمشق، لاسيما بعد اغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري رجل السعودية في لبنان وكان الخطاب الذي ألقاه بشار الأسد عشية خروج القوات السورية من لبنان بتاريخ 12 جويلية 2006 أثره البالغ على هذه العلاقات عندما وصف القادة العرب بـ (أشباه الرجال) إلى أن (طفح الكأس) بعد(انقلب) دمشق على إتفاق الدوحة وإقصاء سعد الحريري عن الرئاسة الثالثة في جانفي 2011 بعد إجهاض ما عرف بـ (مبادرة السين سين) أي سورية– السعودية التي سعت إلى التفاهم على تسوية تتصل باستيعاب انعكاسات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والقرار ألاتهامي في جريمة اغتيال الرئيس رقيق الحريري، وهي التسوية التي كشف الحريري خطوطها العريضة

[1]– باسم، الجسر، **العلاقات السعودية– السورية: تاريخ قديم**، الشرق الأوسط 03 مارس 2009، العدد 11053.

تحت عنوان (مؤتمر المصالحة والمسامحة) الذي كان يجري الإعداد لعقده في الرياض، وأخيرا جاء الموقف السعودي من الثورة السورية ضدّ نظام الأسد، ليكون القشة التي قطعت هذه العلاقة.

أولا: آليات التحرك السعودي تجاه الثورة السورية :

بعد فترة من الدبلوماسيات الهادئة التي اتبعتها المملكة العربية السعودية في التعامل مع بداية الثورة، إلاّ أنها خرجت عن هدوءها بخطاب الملك عبد الله بن عبد العزيز بتاريخ 2011/08/08 الذي أشار فيه إلى أن ما يحدث في سوريا ليس من الدين ولا من القيم ولا من الأخلاق، معلنا استدعاء سفير بلاده في سوريا للتشاور، وفي الخامس عشر من مارس 2012 قدمت الرياض نصيحة لبشار الأسد على لسان العاهل السعودي أيضا بقوله للأسد: «أنت تسير في المسار الخاطئ، وعليك أن تصحح مسارك وإن لم تكن لديك خطة لتصحيح المسار أترك الفرصة لغيرك»[1].

كلام الملك حمل في طياته رفضا سعوديا لما يجري في سوريا من أعمال عنف ضد الشعب السوري، داعيا إلى الوقف الفوري لمثل تلك الأعمال، فحذر الملك عبد الله وقتها القيادة السورية من التمادي والاستمرار في إراقة الدماء، ودعاها إلى تفعيل إصلاحات شاملة سريعة، مشددا على أن مستقبل سوريا بين خيارين لا ثالث لهمها: إما أن تختار بإرادتها الحكم أو أن تنجرف إلى أعمال الفوضى والضياع مؤكدا أن (سوريا الشقيقة شعبا وحكومة) تعلم مواقف السعودية معها في الماضي، وأن بلاده تقف تجاه مسؤولياتها التاريخية نحو أشقائها[2].

---

[1]– نايف ،الرشيد، **العاهل السعودي أبلغ الأسد..... الفرصة لغيره**، جريدة الشرق الأوسط ،العدد 12151، مارس 2012م.

[2]– بدر الخريق، **مواقف السعودية مع سوريا... من معركة "ميلسون"**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12176، 30 مارس 2012.

وجدّدت السعودية موقفها الغاضب مما يجري في سوريا عبر انسحاب الوفد السعودي بعد كلمة الافتتاح لمؤتمر أصدقاء سوريا في تونس بتاريخ 24فيفري 2012 قال فيها سعود الفيصل «ضميري يحتم عليّ مصارحتكم بأن ما تم التوصل إليه حجم المأساة ولا يفي بما يتوجب علينا فعله في هذا الإجتماع» موجها لحضور مؤتمر أصدقاء سوريا السؤال: هل فعلا قمنا بنصرة الشعب السوري الحرّ الأبي الذي صنع حضارة أم أنّنا نكتفي بإعلانات رمزية وخطوات متباطئة ونتركه ضحية للطغيان والإجرام؟[1]

وبموقفها الثابت المتمثل بوقف آلة القتل أعلنت المملكة في 23 جانفي 2012 سحب بعثتها من لجنة المراقبين العرب لأحداث سورية، وقال الأمير سعود الفيصل أمام وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في القاهرة: «إنّ هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، ونحن لن نقبل بأي حال من الأحوال أن نكون شهود زورا أو أن يستخدمنا أحد لتبرير الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري الشقيق معلنًا من هذا المنطلق سحب المملكة لمراقبتها نظرا لعدم تنفيذ الحكومة السورية لأي من عناصر خطة الحل العربي التي تهدف أساسا لحقن الدماء السورية»[2].

وبقي الموقف السعودي على ثباته وقد لخص الأمير سعود الفيصل في كلمته التي ألقاها أمام مؤتمر أصدقاء سوريا في إسطنبول بتاريخ 01 أفريل 2012 وهو قائم معادلة الجمع بين السعي للتخفيف من معاناة الشعب السوري، وتوفير الحدّ الأدنى من وسائل الدفاع المشروع لمن هم هدف لآلة القتل وأدوات القمع التي يمارسها النظام السوري، وهي دعوة صريحة من المملكة للعمل على:

أولا: حماية المواطنين السوريين في الداخل والإلتفات إلى اللاّجئين الذين غطوا الأراضي الأردنية واللّبنانية والتركية عبر تقديم المساعدات الإنسانية وهو غير متوافر بدون تأمين الممرات الإنسانية.

---

[1]– المرجع السابق الذكر.

[2]– المنار، **السعودية تحذّر من استمرار الموقف "المتخاذل للبعض" تجاه سوريا**، 2012/02/27.

ثانيا: تأمين من تبقى في الداخل عبر السعي الدولي لحماية أمنية وهو ما لم يتحقق إلاّ عبر التسليح وتزويد المعارضة المسلحة المتمثلة بالجيش السوري الحر بوسائل الإتصال الحديثة التي تمكنها من التواصل اليومي المستمر[1].

ثالثا: وضع حد لعمليات القتل المستمرة ضد الشعب السوري بالوسائل التي يراها المجتمع الدولي مناسبة، بعد أن تتخلى روسيا والصين عن حق النقض الذي أطال أمد الأزمة وأسقط المزيد من الشهداء[2].

ثانيا: أسباب التحوّل في الموقف السعودي.

يمكن القول بوجود مجموعة من الأسباب التي تفسّر تحوّل الموقف السعودي أبرزها ما يلي:

أ- تعتقد السعودية أن إسقاط النظام السوري (آل الأسد) من شأنه أن يحدّ من نفوذ إيران التي تهدّد السعودية أولا والعالم العربي والإسلامي[3].

ثانيا, حيث أن سوريا هي الحليف العربي الأكبر لإيران[4].

ب- تعتبر سوريا بمثابة رأس الحربة في محور الممانعة في مواجهة محور الإعتدال الذي تقوده السعودية ومصر ونظرا لأن مصر تمر بظروف داخلية معقدة بسبب الثورة، فإن السعودية ترغب في إظهار أنّ الغلبة في العالم العربي باتت لمحور الاعتدال الذي تقوده منفردة[5] .

جـ- التنافس الكامل أحيانا، والظاهر أحيانا بين كل من الدوحة والرياض.

د- تعتبر السعودية نفسها مركز الإسلام لذا لم تشأ أن تقف مكتوفة اليدين لما تراه من أعمال عنف ضد الشعب السوري.

---

[1]- أحمد ،غلاب، **المملكة وأحداث سوريا**، دار الحياة ،السبت 11 فيفري 2012.

[2]-" **الموقف السعودي من الأزمة السورية**""، الوطن اونلاين، 2012/04/02.

[3]- مليحة ،بينلي، **التحالف السعودي وتركيا**، جريدة العصر

[4]- مليحة، بينلي، المرجع نفسه.

[5]- محمّد بن هويدن، **دلالات الموقف السعودي من سوريا**، جريدة البيان، 20 ماي 2012.

هـ- تود السعودية تحقيق التوازن في المنطقة كلاعب إقليمي محوري وقوي في مواجهة بروز أدوار كل من إيران وتركيا فلقد استطاعت هاتان القوتان أن تستثمرا الظروف في المنطقة العربية لصالحها وأن تبرزا كقوى مؤثرة على شؤون المنطقة.

المطلب الثاني: اعتبارات الموقف السعودي.

أولا: اعتبارات موقف دول الخليج تجاه سوريا :

لقد اتخذت دول الخليج العربية مواقف أكثر قوة وحزما ضد النظام السوري السياسي مقارنة بالكثير من غيرها من الدول العربية، وقدمت الدول من الخليجية الدعم السياسي والمعنوي للشعب السوري المطالب بحريّته، وقد تزعمت هذا التوجه كل من السعودية وقطر اللّتين أصبحتا في طليعة الدول الخليجية بل والعربية المطالبة بالتشدد في التعامل مع النظام السوري من خلال دورها الواضح في رفع الملف السوري إلى مجلس الأمن للبث فيه وتجميد التمثيل الدبلوماسي مع دمشق.

والدعوة لتسليح المعارضة السورية المتمثلة في الجيش السوري الحر، والإعتراف بالمجلس الوطني السوري كممثل رسمي ووحيد للشعب السوري، هذا الموقف الخليجي لم يأت من فراغ بل كان وليد مجموعة من الاعتبارات التي كان لها بالغ الأثر في تبني دول الخليج العربية لهذا الموقف[1].

*** الاعتبار الأوّل:**

وهو الرفض الخليجي لحالة العنف المنظم الذي يتبعه النظام السياسي في سوريا ضد الشعب السوري وهو العنف الذي لا يمكن للدول الخليجية وفي مقدمتهم السعودية التي تمثل مركز الثقل الإسلامي. القبول به أو السكوت عنه، فالمحدد الإنساني كان حاضرا في

[1]- محمد قياتي، **الخليج والأزمة السورية.**

الموقف الخليجي تجاه ما يحدث في سوريا والمرفوض على المستويين الشعبي والحكومي والخليجي[1].

*** الاعتبار الثاني:**

وهو أنّ دول الخليج العربية ليست ضد تطلعات الشعوب العربية في الإصلاح، بل كانت مواقفها من أحداث ما يعرف بالربيع العربي أبرز مؤشر على دعمها للشعوب وليس للأنظمة، على الرغم من أن تلك المواقف ينظر إليها البعض على أنها تضر ببعض المصالح السياسية والاقتصادية المرتبطة بها، فدول الخليج لا تعارض طموح الشعوب في التغيير[2].

ولقد كان هدف الموقف واضحا من خلال دعم الدول الخليجية لتطلعات الشعوب العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، ودعمها اليوم لتطلعات الشعب السوري في العيش بعيدا عن حكم الإستبداد وقد جاء منطلقا من قناعة خليجية بأنّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعوب العربية لابد أن يتحسّن كي يساعد ذلك على دعم العمل الاقتصادي الخليجي والتبادل التجاري وينجح الاستثمارات الخليجية ويقلل من الضغوط الاقتصادية على الدول الخليجية التي أصبحت تتجمل فواتير دفع تحسين حياة المواطن العربي في مثل تلك الدول عن طريق المساعدات المباشرة أو التحولات المالية للعمالة العربية في الأسواق الخليجية، فدول الخليج منفتحة للتعامل مع أي شكل من أشكال الأنظمة السياسية التي ترتقي بها الشعوب العربية.

الاعتبار الثالث:

وهو الموقف الخليجي المتشدّد مما يحدث في سوريا وهو التخوف الخليجي من حالة عدم الاستقرار الذي يمكن أن يولده استمرار العنف في سوريا واستثمار العديد من الأطراف

[1]– موقع جامعة الدول العربية، 2012/03/29.

[2]– مجلة الإمارات اليوم، 2013/16/07.

الإقليمية والدولية لتلك الحالة للتوغل في شؤون المنطقة، الأمر الذي سيجعل سوريا "لبنان" جديدا و"عراق" آخر.

حالة عدم الاستقرار في سوريا أدت إلى اندلاع حرب أهلية مما ينذر بتوسع تلك الحرب لدول أخرى في المنطقة كلبنان والأردن، دول الخليج بدورها متخوفة من الفلتان الأمني الذي سيؤدي بالإضرار بمصالح تلك الدول عن طريق استغلال بعض الدول موضع في سوريا للدفع بأجندتها الطائفية والمذهبية والعرقية والتي من شأنها أن تلقي بظلالها على أمن واستقرار الدول الخليجية[1].

الاعتبار الرابع:

هي محاولة ملء الفراغ الذي خلفه تراجع القيادة الأمريكية في المنطقة مع التردد الأمريكي في التدخل لحسم الأزمة في سوريا لصالح المعارضة، فالتراجع الأمريكي خلق بؤر أزمات وأعطى رسائل لبعض الدول لتشدد في مواقفها في سبيل دعم مصالحها في المنطقة فالتراجع الأمريكي عن القيادة حمّس روسيا والصين لأخذ زمام المبادرة[2].

وشجّع إيران على التشدد وجعل العراق يميل بشكل كامل نحو إيران، وشجع النظام في سوريا على الإستمرار في استخدام الآلة العسكرية ضدّ الشعب السوري مستنجدا بالسلاح والخبرة الإيرانية والدعم الروسي وبتالي فإن دول الخليج العربية رأت أنه من الضروري أخذ زمام المبادرة في تحديد مستقبل المنطقة العربية وعدم ترك الأمور لدول أخرى تحاول أن تستثمر الوضع لخلق نظام، وقد مثلت سياسات سوريا الخارجية، خاصة أثناء الحرب العراقية الإيرانية تحديًا رئيسيا لأمن دول الخليج، حيث ساندت سوريا إيران في حربها ضدّ العراق بينما ساندت دول الخليج العراق. ونظرا لما تتردد حينها من تهديدات إيرانية بتوسيع نطاق الحرب ليشمل بعض دول الخليج خاصة السعودية، كما يذكر هاشمي رفسنجاني في مذكراته "يد القدر" فإن الموقف السوري كان يجدّ موقفا عدائيا بالنسبة لدول الخليج، ومع حرب

[1]– مجلة الوطن العربي، 2012/09/04.

[2] – www.arabic.Euronews.com.

الخليج الثانية، تبنت سوريا ولأسباب متعددّة موقفا مختلفا، حيث وقفت ضدّ احتلال العراق للكويت، وشاركت فيما يعرف بإعلان دمشق، وقد أسس هذا الإعلان حينها ما عُدّ نواة إيطار أمني جديد يضمن دورًا لسوريا في تحقيق الأمن في الخليج[1].

ثانيا: محاولة السعودية شراء الثورة السورية تحت غطاء التمويل والتدريب :

لا يمكن نسيان أن للسعودية مصلحة بسقوط النظام السوري، وهذا النظام الذي ارتبط بعلاقة وثيقة مع إيران عبر عقود، رغم كلّ محاولات الدول العربية والسعودية بالذّات بفك الارتباط أو على الأقل التخفيف منه، حيث ترى السعودية في النظام الإيراني خطرًا وجوديا عليها وعلى مصالحها في الخليج والعالم العربي، ومع ذلك لم تكن طوال الوقت علاقة السعودية سيّئة بالنظام السوري حيث أنّ العالم العربي وبالذات السعودية قد ساعدوا هذا النظام على الدخول إلى لبنان في الحرب الأهلية وإعطاء شرعية، لهذا الدخول، وكذلك كانت السعودية هي التي من أنهت الحرب اللّبنانية والتي تدخلت فيها سوريا حتى عام 1990.

يعتبر وصول الأمير بندر بن سلطان لرئاسة الإستخبارات السعودية بعد سنة ونصف من الثورة السورية لحظة مهمة في موقف السعودية من الثورة، حيث تدخلت السعودية فيها بشكل مباشر[2].

دورها في بناء الإئتلاف السوري الذي يعتبر الجسد السياسي للثورة السورية على المستوى السياسي الدبلوملسي.

رغم أن السعودية واقفة ضدّ النظام السوري ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنها متفقة مع كل فصائل المعارضة ولاسيما أنّ هذه المعارضة مختلفة إيديولوجيا فمنها المتطرف ومنها المعتدل ومنها الليبرالي، حيث تزيد المعارضة العلمانية على سبيل المثال دولة ديمقراطية علمانية وهذا ما لا ينسجم مع توجهات وجذور الدولة السعودية، لذلك تركّز السعودية في بناء تحالفاتها على الفصائل الإسلامية غير المتطرفة مثل جيش الإسلام بقايدة زهران

[1]– الموقع سي. إن. تي، في 2012/07/19.

[2]– مهنّد الغرب، **القوى الخارجية الفاعلة في الثورة السورية**، برق الأبحاث والدراسات، ص 34.

علّوش، رغم الملاحظات الكثيرة والشكوك حول توجهات علّوش والتي لا يخفيها الكثير من الفصائل الإسلامية الأخرى وربما يعود دعم السعودية لجيش الإسلام إلى محاولتها الحد من نفوذ الإخوان المسلمين سياسيا وعسكريا، وكذلك تقوم السعودية بدعم ما للجيش كونه يضم عناصر متطرفة، وكذلك تدعم بعض الفصائل الأخرى المعتدلة، وهناك من يرى أن لجيش الإسلام مهمة أخرى بعد سقوط النظام وهو أن يكون نواة للمحاولة تقليص نفوذ الفصائل المتطرفة التكفيرية سواء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو النصرة أو غيرها، وربما يكون لجيش الإسلام مهمة ضمن ترتيبات دولية وإقليمية وهي أنه في حال إنهار النظام السوري عدم الدخول للمناطق ذات الأكثرية العلوية حقنا للدماء ولترتيب أوضاع ما بعد النظام، لذلك لم يكن غريبا ما توارد عن خطط لجيش الإسلام من تدريب عناصر منه في الخارج برعاية سعودية[1].

يعدّ استسلام الشيخ تميم حكم دولة قطر بعد تنازل والده عن الحكم، وقتا مناسبا لأن تأخذ المملكة السعودية دورا أكبر في ملف الثورة السورية. وذلك ضمن تفاهمات دولية، حيث لم تستطع قطر إحداث خرق وتقدم حقيقي ملموس سواء في المجال العسكري أو السياسي لقد أصبح للأمير "بندر" معرفة عميقة بتفاصيل المعارضة السورية المسلحة مما يؤهل السعودية وهي الدولة العربية الكبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والديني، لأن تلعب دورا محوريا في مسار الثورة بصفتها زعيمة العالم التسني[2].

مع وصول الملك عبد الله أن مثال التحول في السياسة السعودية خاصة إطلاق عاصمة الحزم في اليمن وهو ما انعكس على الانتفاضة السورية. إذ عمدت السعودية إلى دعم عددا من الفصائل وهو ما يتجلى من خلال توجّد بعض فصائل المعارضة فيما يطلق عليه جيش الفتح، ليحققوا انتصارات متتالية ضدّ جيش النظام، ومع ذلك دوما هناك من يهمس بأنّه ليس من مصلحة السعودية سقوط النظام السوري، حيث ستفرغ التكفيرية

[1]– صحيفة: أخبار الخليج، 02/24/ 2012.

[2] – www.abawaba.com/ar.

والمتطرفة مثل داعش والنّصرة من القتال في سوريا إلى قتال السعودية بشكل أكبر. وربّما داخل أراضيها، وقد يكون استمرار القتال بين نظام الأسد وهذه الفصائل وانهاكهما معا من مصلحة أكثر من جهة في المنطقة[1].

[1]– صحيفة أخبار الخليج، مرجع سابق.

المبحث الثالث: مكانة سوريا في السياسة الإستراتيجية الإيرانية.

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية مع سوريا.

1- السياسة الخارجية الإيرانية:

منذ قيام الثورة في عام 1979 والسياسة الخارجية الإيرانية تعاني من شبه عزلة سياسية نتيجة للسياسة التي اتبعتها الثورة الإيرانية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي:

أ- فقد قطعت علاقاتها مع معظم الدول الغربية والو.م.أ إلاّ أن علاقاتها مع تركيا وباكستان ودول الاتحاد السوفياتي السابق بقيت مستمرة ومؤخرا عادت علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبعض الدول الأوروبية نتيجة للسياسة المعتدلة التي اتبعها الرئيس خاتمي إبان تسلمه الرئاسة، ثم عادت العلاقات وتراجعت مع أوروبا بعد تسلّم نجاد الحكم في إيران.

ب- علاقات إيران مع الدول العربية متباينة ومازالت متأثرة بمواقف الدول العربية من الحرب الإيرانية العراقية ومواقف بعض الدول العربية من إيران، يضاف إلى ذلك التصريحات الإيرانية المعادية التي يطلقها رجال الدين بين الحين والآخر ضد الدول الخليجية ومسألة الجزر الثلاث التي ترفض إيران بحث مسألتها أو تحويلها إلى محكمة العدل الدولية، لإيجاد حل لها ويمكن تلخيص أهداف السياسة الإيرانية بما يلي:

1- تحاول إيران أن يكون لها دور كبير في النظام الإقليمي والدولي في دول منطقة الخليج، فعملت على تحسين علاقاتها مع كاتب الدول الخليجية ومع العراق مع الدول الغربية، إلاّ أنّ الو.م.أ تحول دون ذلك كما أن احتلالها لجزر الإمارات العربية المتحدة في الخليج يسيء إلى علاقاتها مع الدول العربية والخليجية.

2-تقييم إيران علاقات جيّدة مع ليبيا ومع السودان ولكن علاقاتها مع مصر ليست في وضع جيّد حيث تقوم إيران بتدريب وتسليح الحركة الإسلامية المعارضة في مصر

كما تدعم الحركة الإسلامية في الجزائر الأمر الذي أساء إلى العلاقة السياسية بين الجزائر وإيران.

3-تمول إيران حاليا حركة حماس في الضفة الغربية غزة وحركة حزب الله في لبنان ومن شأن أن يسيء إلى العلاقة بين إيران ولبنان وبين إيران وإسرائيل وإيران والسلطة الفلسطينية خاصة وأن إيران تعارض الحل السلمي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

4- تغذي إيران حاليا جميع الحركات الإسلامية المعارضة في الدول العربية وأفغانستان وتركيا والبوسنة والهرسك والدول الإسلامية في الاتحاد السوفياتي ومن شأن ذلك أن يسيء إلى علاقاتها مع الو.م.أ والدول الأوروبية والدول العربية ويزيد من عزلتها السياسية[1].

أ- القوى السياسية في إيران :

يتنافس على الخريطة السياسية في إيران تياران رئيسيان منذ الإمام الخميني وحتى الآن، هما التيار المحافظ والتيار الإصلاحي وكانت القضايا الخلافية بين التيارين كثيرة مما أدى إلى حتمية الإنفصال منذ البداية ومن أهم القضايا الخلافية قضية ولاية الفقيه، حيث مال التيار المحافظ إلى مبدأ الولاية المطلقة للفقيه، بينما رأى التيار الثوري الراديكالي أن ولاية الفقيه مقيّدة، وعارضوا عمل رجال الدين بالسياسة. وقضية أسلمه الاقتصاد حيث ساند الثوريون الرادكاليون التوزيع العادل للإقتصاد الإسلامي وهو تفسير اشتراكي بينما مال المحافظون إلى حماية الملكية الفردية وشرعية الربح وهو تفسير ليبرالي رأسمالي للإقتصاد الإسلامي. وقضية التصور الخاص بشكل الدولة, فالإسلاميون الراديكاليون كانوا يميلون إلى دولة حديثة وديمقراطية لها علاقات على العكس الفقهاء التقليدين أرادوا دولة مركزية السلطة ومنغلقة[2].

---

[1]- القدس، 2000.

[2]- عبد الكريم، عمرو، **تمايزات النخبة الدينية الحاكمة**، 1987، مجلة السياسة الدولية ، العدد 90.

إن تبلور تيارين أساسيين في إيران قد مثلا تقسيم القوى السياسية في إيران على أساس التنمية التالية:

1- تيار اليمين المحافظ هو يعبر عن تحالف المؤسسات الدينية أو قوى البازار[1].

2- التيار الإسلامي: وهذا التيار يعرف بأنصار خاتمي حيث يؤمنون باقتصاد السوق وهم معتدلون في السياسة الخارجية ولا يرون عقدة في تطبيع العلاقات مع أمريكا وهو منفتحون دينيا وثقافيا.

إضافة إلى فئات وأحزاب أخرى علما بأن الإيرانيين يرفضون تقسيم الحياة السياسية إلى تيارات لكن في الواقع هناك انقسام داخل الحياة السياسية شكل في مجمله تيارات أساسية أهمها الإصلاحي والمحافظ[2].

ب- المؤسسات الدستورية في إيران:

تتداخل السلطة في إيران بشكل يصعب معه الفصل بين مؤسساتها وتقسيمها إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية لأن هذا التقسيم يتصادم مع خصوصية النظام الإيراني الذي تتداخل فيه المؤسسات الدينية والسياسية.

أولا: المؤسسات الدينية.

1- مؤسسة الولي الفقيه: حيث المرشد الأعلى يقف على رأس هرم الدولة المركزية في غياب المهدي المنتظر الإمام الثاني لدى الشيعة. حيث يؤكد الدستور على أن الزعيم الأوّل يمثل أعلى سلطة في البلاد دولة سلطة مطلقة على مؤسسات الحكم.

2- مراجع التقليد: الفقهاء الذين يضعون أحكام ويصدرون فتاوى وصلوا لأعلى درجات العلم والعدالة.

---

[1]- ابن جدو، غسان، **إيران إلى أين 200**، المستقبل العربي، العدد 254، ص 11- 12.

[2]- العلكيم، حسن حمدان، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مقومات ومعطيات**، مركز الدراسات الآسيوية، **1997**.

3- الحوزات العلمية: والتي تحكم علماء الدين وهي مؤسسة اجتماعية قائمة على مجموعة من النظم والروابط والضوابط الاجتماعية الخاصة تساعدهم على أداء دورهم في المجتمع والذي جعلها تقوم بدور سياسي أيضا هو أنها قوّة ضغط على الحكومات خاصة بعد تعميق مفهوم نيابة الفقهاء للإمام وإضافة أنها فكرة المجتهد الأوّل أو مرجع التقليد[1].

ثانيا: المؤسسات السياسية.

وهي تتمثل طبيعة النظام السياسي في إيران وهذه المؤسسات هي:

1- المرشد الأعلى للثورة: يعد منصب المرشد الأعلى للثورة أقوى مؤسسة في إيران، ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي رسخها الإمام الخميني وهي ولاية الفقيه. وقد أنشأ أتباع الخميني مؤسسة تتجاوز سلطاتها ما منح الشاه بموجب دستور عام 1906، حيث تؤسس المادة 110 من دستور عام 1979 على نحو راسخ صلاحيات الولي الفقيه وحقوقه.

2- رئيس الجمهورية: وهو الرجل الثاني من حيث الترتيب الهرمي الدستوري بعد المرشد الأعلى، يبدأ نفوذه يتركز بالدرجة الأولى حول السياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة، وليس حول السياسة الخارجية. ونتيجة للقيود الدستورية المفروضة على منصب الرئيس، فإن قوته ليست بالقدر الكبير المفترض غالبا في هذا المنصب في الغرب، وذلك أن منصب الرئاسة الإيرانية يختلف عن أي رئاسة أخرى من نواح كثيرة، فالنظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي يتعيّن فيه مصادقة سلطة دينية عليا (الولي الفقيه) غير منتخبة من الشعب على الرئيس المنتخب من الشعب بصورة مشروعة، وهو النظام الوحيد أيضا الذي تتبع فيه السلطات التنفيذية برمتها سلطة دينية هي سلطة ولاية الفقيه، وهي الأداة التنفيذية لتوجيهاتها، ولو من ناحية نظرية على الأقل، حيث ينص الدستور على أن الولي الفقيه فقط

[1]- فاضل، صدقة، **النظام الإيراني الحالي إلى أين 1988**، مركز الدراسات العربية

هو صاحب الاختصاص في القضايا السياسية العامة كلها، كما أنه النظام الوحيد الذي لا يمارس فيه المسؤول التنفيذي للدولة أي سيطرة على القوات المسلحة.

3- مجلس الشورى: (البرلمان) يتم انتخابه كلّ أربعة أعوام وتتضمن مهامه إعداد التشريعات (المواد 71- 75في الدستور) والمصادقة على المعاهدات الدولة والموافقة على إعلان حالة طوارئ (79) والقروض (77) ودراسة الموازنة السنوية وإجازتها (المادة 52).

4- المجالس الدستورية: من أهمها:

أ- مجلس الخبراء: ومهمته الإشراف على عمل القائد (الولي الفقيه)، وانتخابه من بين أعضائه وعزله إذ تبين عدم أهليته، وأعضاء هذا المجلس من العلماء (علماء الدين) ويبلغ عددهم نحو 86 عالما، وينتخب هؤلاء من أفراد الشعب مباشرة[1].

ب- **مجمع تشخيص مصلحة النظام:** تطلب وجود مثل هذا المجلس للحكم بين سلطات مجلس الشورى في المجال التشريعي وسلطات مجلس صيانة الدستور في الأعمال الفقيه الدستورية العليا، وأضاف المرشد الحالي (علي خامينيي) إلى هذا المجلس مهام جديدة أبرزها رسم السياسات العامة والإشراف على تنفيذها ولعب دور الهيئة الاستشارية العليا للقائد في مجال التخطيط والإشراف الكلي والإستراتيجي.

ج- مجلس الأمن القومي: شكل هذا المجلس بناءا على نص المادة (176) من الدستور ويتكون من رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) ومن رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة ومن وزراء الخارجية والداخلية والأمن إضافة إلى مندوبين يعينها المرشد ويرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس وهدفه تأمين المصلحة الوطنية العليا للبلاد.

[1]- عتريس، طلال، **التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم العربي**، الدراسات شرق أوسطية 2001، العدد 17، ص 77.

د- مجلس صيانة الدستور: يعدّ هذا المجلس أعلى سلطة دستورية في البلاد فهو مجلس للرقابة على القوانين ويتألف من 12 عضوا، 6 من الفقهاء يعينهم المرشد و6 من الحقوقيين الذين يقترع عليهم مجلس الشورى بعد ترشيح القضاء لهم[1].

5- الإصلاحيون والمحافظون:

يمثل الإصلاحيون والمحافظون الجناحين الرئيسيين في الثورة والذين تستظل بظلها الفصائل والتنظيمات السياسية المختلفة، وذلك أن هناك قوى وهيئات وتجمعات لها تأثير ونفوذ ولها أهمية استثنائية على المستوى الداخل الإيراني أو على مستوى علاقة إيران بالعالم، مما جعل دراسة عملية صنع القرار في إيران على جانب من الصعوبة نظرا لتعدد القوى والمؤسسات الخصوصية للنظام الإيراني، فهناك مؤسسة الجيش ومؤسسة الحرس الثوري، وإلى جانب هاتين المؤسستين ينبغي الإشارة إلى الجمعيات والمنظمات الأهلية ذات الطابع الديني أو السياسي، والتي شكلت لاحقا العمود الفقري للتيارين الإصلاحي والمحافظ[2].

ثالثا: الفئات الاجتماعية :

1- علماء الدين: وهم فئتين:

علماء الدين الذين يرون العمل السياسي على أنه من الأولويات الأساسية لمسؤوليات رجل الدين. علماء الدين التقليديون الذين لا يتبنون العمل السياسي.

2- الليبراليون: ترى هذه الفئة ضرورة التقارب مع الغرب وإعطاء المزيد من الحريات وتحرير الاقتصاد.

3- اليساريون: يتبنون إما جزئيا أو كليا النموذج الماركسي في بناء الدولة الحديثة وقد انبثق عنها أحزاب مثل مجاهدي خلق ومنظمة الشعب الفدائي وحزب توده.

---

[1]- عبد الرحمن، أميرة، **إيران من الإصلاحيين إلى الناشئين "انتكاسة أم تحقيق للحلم؟"** 2004،، السياسة الدولية العدد 156، أفريل، المجلد 39، ص 128.

[2]- عبد المنعم، **"أمن الخليج العربي"{ دراسة في الإدراك والسياسات 1994**، مركز البحوث والدراسات، القاهرة، ص 292.

4- التجار (البازار): وهم مع الإصلاح الاقتصادي وأية سياسات تصب في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية لإيران، وتعتبر أقوى فئة اجتماعية بعد علماء الدين في الحياة السياسية[1].

5- الفلاحون: لأي نظام سياسي في إيران يعتبر الفلاحون الرصيد السياسي الفعلي، أن التكوين الاجتماعي للنخبة السياسية يؤثر على تصور تلك النخبة للعالم الخارجي، وعلى أسلوب عملها في ميدان السياسة الخارجية، كذلك فإن النخبة السياسية ذات الأصول الدينية، كالنخبة السياسية الإيرانية تميل إلى رؤية العالم الخارجي من منظور ديني وإلى إضفاء الطابع الديني على السياسة الخارجية، وإلى التشدد في التعامل مع الأعداء السياسيين[2].

2/ دور إيران في نشر التشيّع:

تتواصل ايران قوميا ومذهبيا مع الدول العربية على مستوى العمالة الفارسية والشيعية العرب الذين يمثلون جزءا تكوينيا أساسيا من النسيج الاجتماعي الخليجي، بحيث يلعب متغيرا القرب الجغرافي والتداخل الديموغرافي دورهما وهو ما أدى إلى تشكيل لجان مشتركة في المجالات الاقتصادية وتوقيع عدد من الاتفاقيات الأمنية، فقد سبق أن وظفت الورقة الشيعية في حرب الخليج الأولى (1980- 1988) ودفعت بعض العناصر في الكويت والبحرين للقيام بأعمال شغب واضطرابات داخلية للضغط على الدول نتيجة لموقفها المؤيد للعراق، وبعد حرب الخليج الثانية 2003 ازدادت المخاوف من استغلال ايران لهذه الورقة خاصة مع تزايد نفوذ شيعة العراق، وقد مثلت قضية الوجود الشيعي واحدة من أهم القضايا الخلافية التي أثارت كثيرا من القلق والتوتر في العلاقات الإيرانية – العربية، حيث كانت بمثابة قنبلة مؤقتة داخل الدول العربية، فعلى سبيل المثال تبين وضع الشيعة في منطقة الإحساء السعودية مشكلات حادة للسلطات السعودية، حيث أثار سكان هذا الإقليم عدة اضطرابات على مدى العقود الماضية، وقامت السعودية بقمعها خاصة أن المنظمة تمتلك

---

[1]- يوسف، مازيندي، **"تحوّل إيران إلى القوة العظمى للقرن" في:** محمّد الرميحي، **"ماذا تريد إيران من حرب لبنان ؟"**، الحياة، 2066/08/16.

[2] – Beer, Francis, Peace against war, San Francisco: WH freemen, PP 283- 284.

ثروة نفطية مهمة، علاوة على ذلك كانت البحرين مطمعا واضحا لايران ,حيث استندت ايران في دعاوي سعيها للسيطرة على البحرين.كما كانت المواجهات الأمنية التي شهدتها البحرين عام 1994 والتي وضعت النظام السياسي على المحك سببا رئيسيا في توتر العلاقات الإيرانية البحرينية على خلفية الاتهامات التي أطلقتها البحرين بقيام إيران بدعم الاضطرابات الداخلية التي شهدتها في هذه الآونة

بالإضافة إلى ذلك وصل الأمر ببعض نواب مجلس الأمة الكويتي من الشيعة إلى المطالبة بنظام المخاصصة، حيث يتساؤلون باستمرار عن سبب وجود وزير شيعي في الحكومة، وعن عدم تعيين عضو مجلس بلدي شيعي[1]. حتى ظهر ما يعرف بالتشيع السياسي والتشيع الديني ويعرف التشيع السياسي بأنه "النفوذ الإيراني في المنطقة العربية" حيث أصبح الحديث عن النفوذ الإيراني في المرحلة الأخيرة حديثا إعلاميا وأمنيا بامتياز ولعلّ الكتاب العرب المرتبطين بالأجهزة الامنية يتحدثون عن أن أحمدي نجاد نجح بما فشل به الخميني في تصدير الثورة الإيرانية للدول العربية، وهناك تداخل بين التشييع السياسي والتشييع الديني هذا ناجم عن أن الشيعة العرب يتم توظيفهم في اللعبة الإيرانية الإقليمية ولظروف تاريخية تستغل إيران الشيعة العرب في بناء نفوذ لها في داخل المنطقة العربية. هناك تخوف رسمي من التشيع الديني يقدر التخوف من التشيع السياسي لأنه يشكل أرضية وقاعدة لعملية التشيع السياسي والشيعة العرب في الفترة الأخيرة أصبحت علاقتهم بإيران علاقة وطيدة وهذا زاد من النفوذ الإيراني في المنطقة العربية وهذا التخوف برز في الفترة الأخيرة على خلفية البرنامج النووي الإيراني حيث هناك حديث عن وجود محورين في المنطقة محور إيراني وآخر أمريكي يضم مجموعة من الدول العربية أو ما يطلق عليه المحور المعتدل[2].

[1]– عز العرب، محمد، مجلة البينة، مختارات إيرانية، العدد 61 ،اوت 2005، ص 3–6.

[2].المرجع نفسه.

وهناك حديث عربي عن الوقوف في مواجهة المدّ الإيراني في المنطقة العربية هذه الخلفية الرئيسية للتخوف من التشيع وخصوصا إذا ازدادت الأزمة حول المشروع الإيراني فمن المتوقع أن جزء أكبر من الشارع العربي ستنحاز إلى الجانب الإيراني ضدّ الجانب الإسرائيلي وسيمثل مشكلة أمنية وسياسية للدول العربية الصديقة والمتحالفة مع الدول العربية وهذه من أسباب التخوف من التشبع وتختلف البيانات والإحصائيات حول أعداد الشيعة العرب، بالتحديد في الدول التي توجد فيها نسبة معتبرة من الشيعة إذ تشير معلومات وتقارير دولية إل نسبة 10% في السعودية (المنطقة الشرقية)، وقرابة 50% في البحرين و30% في كل من الكويت ولبنان، و10% في قطر ونسبة تصل إلى 16% في الإمارات العربية المتحدة و60% في العراق[1].

لاشك أنّ إيران تحاول تأجيج النزعة الدينية لدى الطوائف الشيعية في داخل الدول مثل: البحرين، السعودية وغيرها وتحويل مجرى الصراع السياسي، لتوظيفه لحرب دينية إسلامية، مثل هذه الأوراق الإيرانية تدرك دولا مثل السعودية أهميتها وتأخذها على محمل الحذر لا الخطر.

1- الأهداف الإيرانية من عملية التشيع:

بدأت إيران في التفكير في مشروع الهلال الشيعي مع قدوم الثورة الإيرانية 1979 وتم إعلان أنها ثورة إسلامية وطرحت أطروحات سياسية وفكرية وثقافية غير طائفية لتسوق نفسها في العالم الإسلامي... ولكن بعد موت الخميني ظهرت الناحية المذهبية واضحة، فالملمح المذهبي كان مستقرا وراء معارك الثورة الإيرانية ولم يظهره الإيرانيون إلا بعد أن، ثبتت الثورة أقدامها وبعد الهدوء على الساحة الإيرانية، وفي السنوات الأخيرة ظهر الوجه المذهبي الإيراني في أفغانستان، حيث تحالفت مع الو.م.أ التي تسميها بالشيطان الأكبر ضد طالبان (السنية)، وممارسات الإيرانيين الداخلية كانت تتم عن وجه مذهبي صارخ فتعاملهم

[1]- أبورمان، محمد، "**برنامج مساحة حرّة**"، قناة العربية، 2007/11/16.

مع المسألة الكردية الداخلية لم يكن على أساس إسلامي واسع بل نظروا إلى القضية على أنها قضية سنية ومن ثم حاربوا الأكراد من هذا المنطلق والأقلية السنية داخل إيران تعاني الأمرين وهناك ضغوط شديدة عليها واضطهاد وقتل لقادتها وأئمتها[1]. وكما أن الإيرانيون يحلمون بأن يسيطر الشيعة على العراق ويؤسسوا للدولة الشيعية التي تعلن عن امتداد الهلال الشيعي لأرض الرافدين.

وأن مشروع الهلال الشيعي هو الذي يفسّر الموقف الإيراني حيث رأت إيران وشيعة العراق في "صدام حسين" "السني" خطرا أكبر من عداء أمريكا، فباتوا محايدين بين الحكم في دولة مسلمة والمعتدين على هذه الدولة المسلمة وخلص الموقف الإيراني في أن مصلحة الشيعة في التحرر أهم من مصلحة العراق في الاستقلال، حتى وإن كانت النتيجة احتلال العراق كله ولابد في هذا الأمر من الإشارة إلى مشاركة مراجع شيعية دينية وسياسية واجتماعية في المعارضة المرتبطة بالولايات المتحدة والتي جرت في الخارج وتّم فيها إيران التنسيق بين المخابرات الأمريكية وهذه الرموز الشيعية , قد قامت فلسفة إيران وشيعة العراق على أن شيعة العراق وقعوا منذ قرون طويلة تحت وطأة الحكم التعسفي للسنة ولاسيما في العقود الثلاثة الماضية[2].

ومن وجهة نظر إيران، فإذا وجودها الجديد في لبنان قد أنتج نقطة التماس المباشر الأول بين النظام الثوري وظائفه شيعية كبرى في العالم العربي وهي أكبر طائفة من هذا النوع خارج العراق، لقد أصبحت إيران لاعبا قياديا في شؤون هذه الطائفة حيث تغيرها قاعدة ممكنة كمدّ نفوذها إلى قلب الصراع العربي- الإسرائيلي وأن الدور الدقيق للبنان في الجدل المضطرد بين الذين كانوا يسعون في طهران لتصدير الثورة عبر المنطقة وأولئك الذين كانت لديهم أهداف أكثر تحديدا ظل دورا غامضا، مع ذلك يبدو أن هذا الوجود الإيراني الأولي في لبنان قد لقي الدعم من قبل الجناح الأكثر "راديكالية" الممثل بآية الله علي أكبر محتشمي،

[1]- يحي، محمّد، في حوار مع مجلة البينة، 16/ 12/ 2007.

[2]-المرجع نفسه.

السفير الإيراني في دمشق آنذاك الذي كان مسؤولا أيضا على الساحة اللّبنانية[1]، وبالنسبة للعناصر الشيعية الأكثر راديكالية، فإنّ الإحتلال الإسرائيلي للمناطق التي كانت شيعية في معظمها قد مثل تحديا مباشرا بغض النظر عن حالة العلاقات مع الفلسطينيين، أن الشيعة الراديكاليين الذين ألهبهم الموقف الإيديولوجي لإيران والاستعداد للتضحية بالنفس والاستشهاد قد ساعدوا في تشكيل الأساس لبعد جديد للتحالف السوري الإيراني، فبدلا من المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية النى هيمنت على مسار الأحداث في لبنان لمدة تقارب عقدا ونصف من الزمن، فإن حرب التحرير التي قادها الشيعة كانت على وشك البدء، وهكذا بدأت قضية فلسطين "السنية" بالإندماج مع القضية الشيعية المستقلة: قضية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي[2]، أنّ التدخل أو الاختراق أو التصدير الإيراني للأفكار والطروحات والعقائد إلى العالم العربي، واستغلال القضية الفلسطينية في إيطار الصراع الإقليمي، ومحاولة الإستناد إلى الوجود الشيعي العربي، لخلق نقاط توتر وتماس واحتكاك... والعمل الإيراني المحموم لتشييع قبائل وأفراد ومجموعات في العراق وسوريا والأردن والجزائر واليمن ومصر والخليج... واستفحال هذه الظاهرة، حتى باتت سببا هامًا من أسباب التوتر داخل المجتمعات العربية، وفي العلاقات الثنائية والعامة بين الدول العربية وإيران[3].

المطلب الثاني: الإهتمام الإيراني بسوريا.

1- طبيعة مصالح إيران في سوريا:

ومن أهمها المصالح المشتركة في العراق والدور الحيوي للشيعة في لبنان بالنسبة لسوريا وإيران على حدّ سواء، ولكن الأسباب الكامنة وراء ما يبدو أنه علاقة غير ممكنة ظاهريا هي أعمق من ذلك إلى حدّ ما وتكمن وراء الإعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمي

---

[1]- متولي، محمد وأبو علاء،"**جغرافيا الخليج العربي**، دار الوفاء للتوزيع والنشر، 1993.

[2] – Clawson, Iran's challange to the west : how, when end why ?/P 1993, Washington DC: policy paper N°33, Washington Institute for Near East Policy.

[3]- اللباد، مصطفى، **الكومنترن الإيراني يعزّز حضوره الإقليمي بعد الحرب على لبنان 2006** ، الحياة

والحفاظ على المصالح السياسية وغير السياسية شبكة من العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية والجغرافيا السياسية التي ساعدت في تشكيل التحالف وتقويته على مدى الخمسة عشر عاما المنصرمة، وفي منطقة المتحالفة المتذبذبة وغير المستقرة برهنت العلاقة السورية الإيرانية أنها أكثر ثباتا وديمومة من أية علاقة أخرى في المنطقة تقريبا[1].

إنّ سوريا وإيران وبتأثير دوافعها المحلية الخاصة من ناحية، ومجموعة معقدة من البواعث المعادية لإسرائيل والهموم الإستراتيجية على قدم المساواة من ناحية أخرى، كانت تبحثان عن وسائل مناسبة لتحقيق أهدافها. من هنا فإن كلا من سوريا وإيران وقد وجدت منفعة مشتركة في تنمية علاقاتهما مع مختلف الأطراف اللّبنانية كقوى بالوكالة في الصراع ضد الأعداء المشتركين وفي الصراع ضدّ بعضهما من حين لآخر.

كان مجال الأهداف الممكنة لهؤلاء الوكلاء واسعا ولكن أولها وأهمها قوات الإحتلال الإسرائيلي شكلت البنية التنسيقية الفضفاضة المعروفة بإسم المقاومة الوطنية اللّبنانية، كجبهة عريضة للعناصر المدعومة من قبل كل من إيران وسوريا، بما ذلك حزب الله الحديث الولادة آنذاك وشرائح معينة ضمن حركة أمل إضافة إلى مكونات الحركة الوطنية اللّبنانية وبقايا الوجود العسكري الفلسطيني الموالية والمعادية لمنظمة التحرير الفلسطينية على حد سواء.

إنّ وصول إيران إلى ميدان العمليات لم يكن ممكنا إلاّ من خلال القبول السوري مع ذلك فقد كانت سوريا العاملة في ساحتها الخلفية والملتزمة كليا بإبطال النتائج السلبية للغزو الإسرائيلي كمسألة مصلحة وطنية حيوية، غير راغبة منذ البداية في ترك العمليات المضادة لإسرائيل للعناصر المدعومة من إيران وحدها. كان أحد هموم سوريا ألاّ يختل التوازن بشكل حاد أكثر مما ينبغي ضد (أمل) ضمن الطائفة الشيعية مع الحصول على أكبر قدر ممكن من الضغط على الجناح، الراديكالي للحركة باعتباره يشكل رأس الحربة في الحملة العسكرية

[1] – Bakash. S, « Iran's relation with Israel, Syria and Lebanon », in M. Rezun, Iran at the crossroads: global relations in a trubulent decade, boulder co: west view, 1990.

المتزايدة الفعالية ضدّ الإحتلال الإسرائيلي وكانت إيران ذات فائدة كبيرة كوسيلة لتشجيع وإثارة هذا النشاط، ولكن لم يكن في المخطط السوري للأشياء أن تسمح لإيران بموطئ قدم مستقل كليا في لبنان من شأنه أن يضعف موقف سوريا الخاص. وإلى حد ما، فإنّ كلا من سوريا وإيران قد بدأتا بالتنافس على القطاعات نفسها، إلى جانب الطائفة الشيعية اللّبنانية، كانت هذه القطاعات تشمل عناصر راديكالية علمية أخرى مثل الفصائل الفلسطينية المناوئة لعرفات التي برزت آنذاك كإنشقاق في فتح مدعوم من سوريا في أوائل 1983 لذلك فإن إمكانية الإحتكاك بين سوريا وإيران بدأت بالإزدياد عند النقطة ذاتها التي بدأ بها التعاون الفعال في لبنان[1]. يبدو أن كلا من سوريا وإيران قد تطلعتا إلى مكان آخر للإستجابة لهذه التطورات ويبدو أنّ همّ سوريا الأساسي كان موجها نحو تغيّر محتمل في ميزان القوى العربي لصالح "المعتدلين العرب" لذلك فقد تحركت سوريا سريعا لإستعادة علاقاتها مع مصر التي ظلت مقطوعة منذ 1979 أنّ همّ سوريا كان استراتيجيا أكثر مما هو تكتيكي، فنظرا لكون سوريا غير معارضة للتسوية من حيث المبدأ، كانت مجهودها موجهة كما هو الحال دائما باتجاه منع انهيار التوازن الإقليمي الشامل وإمكانية عقد صفقات عربية منفصلة مع إسرائيل من شأنها أن تضعف قوتها وموقفها التفاوضي أما استجابة إيران بالمقابل فقد كانت تكتيكية إلى حدّ كبير، فالبنظر لكونها ليست لاعبة بحدّ ذاتها في عملية السلام، فقد تسعى بالدرجة الأولى للحفاظ على وتطوير صيلاتها مع القوى الأكثر ارتباطا بخطها الأيديولوجي السياسي. ربما لا يوجد سوى القليل من القضايا في الفن الغامض لسياسة الشرق العصبية على الإختراق مثلما هو المحور الإيراني السوري لقد برهنت هذه العلاقة على أنّها أكثر ثباتا من معظم الروابط بين الدول في منطقة مشهورة باضطرابات وتمزّقاتها، أن الطبيعة الثابتة لهذه العلاقة هي أكثر مدعاة للدهشة حتى لو وضع المرء في ذهنه الخفة التي تنبأ بها خبراء الشرق الأوسط بشكل مرح بزوالها الوشيك على مدى الأعوام السابقة[2].

---

[1]– مارسيل، ميرال، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، مجلة الوطن العربي، 2005/2/5.

[2]– الخالدي، أحمد، آغا، حسين"**سورية وإيران تنافس وتعاون**، بيروت، لبنان، ، دار الكنوز الأدبية ص 72.

قدمت حرب الخليج الثانية دليلا راسخا على متانة العلاقة السورية الإيرانية أظهرت أيضا الأهمية الحيوية للعامل العراقي في الحسابات الإستراتيجية للطرفين، ان إعلان دمشق الذي ضمّ دول مجلس التعاون الخليجي الستة ومصر وسوريا 1991 (6+2) كان يوحي أساسا بأن مفهوم الأمن الجماعي العربي في الخليج سوف ينبثق عن الحرب مع لعب سوريا ومصر دورا عسكريا رئيسيا للمرة الأولى في المنطقة، لكن هذا المشروع سيواجهه التعثر عاجلا، وبالدرجة الأولى كنتيجة للممانعة الخليجية والأمريكية المستمرة للتسليم بدور المحامي لأي طرف خارجي. خلاف لمصر، فإن سوريا ذاتها لم تراهن كثيرا على إمكانية دور عسكري فاعل في أمن الخليج، باحثة بدلا من ذلك عن دور سياسي أوسع وعن حصة من الدعم الاقتصادي الخليجي، إن دور سوريا في الخليج قد تعزّز بدون شك كنتيجة لعاصفة الصحراء وتوحد التصورات الإقليمية لدورها الموازن في مواجهة العراق وبالنتيجة فإنّ قيمتها كحليف لإيران قد تعززت بشكل موازي.

إنّ فشل إعلان دمشق في التمخض عن مفهوم واضح للأمن الجماعي العربي في الخليج قد يكون مواتيا من زاوية العلاقة السورية– الإيرانية بالنسبة للإيرانيين، إن أيّة صيغة تمنح قوى لا خليجية دورا في أمن الخليج تبقى صيغة خطيرة وغير ضرورية. لقد دافعت إيران بإصرار عن مفهوم أمن جماعي خليجي ذي قاعدة محلية كوسيلة للإعتماد على النفس بالإضافة إلى التحصين ضدّ تأثير الوجود العسكري الأجنبي المزعزع للإستقرار وخاصة الوجود العسكري للو.م.أ وكما هو مفهوم أصلا، فإن إعلان دمشق لم يكن فقط ليضفي الشرعية على القوى اللاخليجية باعتبارها قوى لاعبة أصلية مخلصة في المنطقة، بل يستبعد إيران أيضا مما كانت تعتبره دورها الشرعي بهذا الخصوص لذلك فإنّ الدور العسكري السوري الفاعل في الخليج لم يكن ليبقى ترحيبا من طهران، وقد يكون أحد الأسباب في أنه قد تعرض للإهمال من قبل السوريين أنفسهم أن البديل المقبول والأكثر قابلية للتطبيق في الواقع بالنسبة لسوريا في أن تقوي وتواصل دورها السياسي في الخليج، وهو دور يبقى ضمن

حدود القبول الإيراني والذي يتيح مع ذلك لسوريا هامشا عريضا من المناورة لممارسة نفوذها والسعي وراء مصالحها السياسية القومية والاقتصادية المستقلة.

إنّ سوريا من الدول العربية التي حظيت بالاهتمام الكبير في الدوائر الغربية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في المنطقة العربية سواء في دائرة الصراع العربي الصهيوني أو دائرة الصراع ضدّ الهيمنة الأجنبية على الوطن العربي، أو صدام المشروعين: القومي العربي الذي تقوده سوريا في الوقت الحاضر والمشروع الشرق الأوسطي الذي تريد الو.م.أ أن تلعب إسرائيل الدور الأساسي فيه[1].

حيث ارتكز المخطط الإمبريالي أساسا ليس فقط على تمزيق المنطقة العربية وخاصة مشرقها العربي، منذ اتفاقية سايكس بيكو، وإنّما أيضا على تدمير العلاقات العربية مع دول الجوار: إيران، تركيا، الدول الإفريقية، بحيث لا يجد العرب أنفسهم إلاّ في حالة حصار مستمر من الداخل (الكيان الصهيوني). ومن الخارج (هذه الدول المحيطة)، فإن وعي هذه المسألة يدخل في البعد الاستراتيجي لأية قيادة عربية تملك الهم القومي في الصراع ضدّ مشاريع الهيمنة ولتفتيت الإمبريالية لذا فإنّ العلاقات السورية- الإيرانية في مسارها التاريخي تدخل ضمن هذه الوضعية، ويشكل الوعي بضرورة تعميق العلاقات العربية مع الجيران أحد معالم السياسة الصحيحة المدركة لمصالح الأمة وضرورة حشد الطاقات المجاورة والإسلامية إلى جانب قضايا الأمة العربية العادلة[2].

*** الدوافع السورية الاقتصادية لتعزيز علاقاتها مع إيران:**

تقدم إيران دعم كبير لسوريا في كافة المجالات وخصوصا في المجالات العسكرية والاقتصادية، حيث أنه تم توقيع الاتفاقيات بهذا المجال وكانت آخر إتفاقية بين إيران وسوريا في أوت بين عام 2007. أما في المجال الاقتصادي فإن العلاقة السورية الإيرانية تمر بمرحلة تعميق وتوسيع وأصبح الاقتصاد السوري معتمد على المشاريع المشتركة مع إيران في

[1]- خالد جويعد، ارتيمة العبادي، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا- لبنان)**، 1979- 2007.

[2]- الخالدي، أحمد، آغا، حسين، مرجع سابق، ص 72.

القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والاتصالات اللاّسلكية والزراعة والمواصلات وتكرير النفط ومصانع الإسمنت وهذا التعاون وصل إلى مستويات قياسية خلال السنوات القليلة الماضية وتقدر التجارة الثنائية بين إيران وسوريا بحوالي 200 مليون دولار سنويا وفي عام 2007 صنفت الحكومة السورية إيران في قمّة المستثمرين في سوريا:

1- المواصلات: تبلغ حجم الاستثمارات الإيرانية في سوريا في هذا القطاع حوالي 60 مليون دولار.

2- الموارد الطبيعية: أعلن نائب وزير التعدين والصناعة الإيرانية على أكبر مهربيان في سبتمبر عام 2007 أن 10 مليارات دولار من الاستثمارات الإيرانية سيجرى استثمارها في سوريا خلال الخمس سنوات القادمة ويقيم البلدان حاليا 16 مشروعا استثماريا في هذا المجال.

3- الإسمنت: تمّ افتتاح مصنع اسمنت جديد في سوريا كلفته 250 مليون دولار وقدرته الإنتاجية 1.1 مليون طن سنويا ووفر هذا المصنع 400 فرصة عمل بدعم مباشر من إيران.

4- المياه: تقيم إيران بمشاريع لتزويد مدينة حلب بالمياه بالإضافة لقيام شركتي "صابر" و"ستكاب" ببناء عشر سدود مائية في سوريا.

5- مجال التعليم: تم تأسيس جامعة إيرانية في سوريا وتقديم دعم مالي كبير لكلية اللّغة الفارسية في جامعة دمشق[1].

ومن أجل كلّ ذلك فقد تعززت العلاقات بين سوريا وإيران، حيث أصبح هناك تعاون تجاري كبير جدا فقد زادت قيمة التبادلات التجارية بين الدولتان حيث تمّ توزيع عدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية بينهما مثل اتفاقية الغاز والنّفط واتفاقيات الطرق والربط الكهربائي وكذلك تقوم الدولتان على إقامة علاقات تجارية جديدة مع القوى الاقتصادية الصاعدة في

[1]- خالد جويعد، أرتيمة العبادي، مرجع سابق الذكر.

آسيا لإقامة علاقات تجارية معها بدل عن أوروبا والغرب حيث أنّ حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ حوالي 150 مليون دولار معظمها صادرات إيرانية لسوريا كذلك زادت الإستثمارات الإيرانية في سوريا لتصل إلى 750 مليون دولار بلغت عائدات السياحة الدينية في سوريا 100 مليون دولار وعدد الزوار الإيرانيين إلى سوريا يقدر بنحو 250 ألف زائر سنويا وكذلك تقوم إيران بالتعهّد بتقديم كل مجالات الأمن الاقتصادي لسوريا في حالة فرض حصار اقتصادي عليها. ويمكن تلخيص ذلك بما يلي:

أ- تهدف سوريا إلى الإنفتاح الاقتصادي مع إيران لمعالجة الأوضاع الاقتصادية وحلّ مشكلة البطالة وزيادة حجم التبادل التجاري في جميع القطاعات.

ب-الاستفادة من الخبرات الإيرانية في مجال التصنيع وخاصة تطوير الأسلحة البالستية والاستفادة من الدعم المالي في تمويل صفقات الأسلحة[1].

2- نقاط الخلاف بين سوريا وإيران:

أولا: العملية السلمية تمسك القيادة السورية بقرارها المتعلّق بالعملية السلمية واعتباره خيار استراتيجي لا رجعة عنه بالرغم من وجود نقاط خلاف كبيرة مع الجانب الإسرائيلي مقابل تشدد إيراني من العملية السلمية حيث تسعى إيران إلى تحويل الصراع العربي – الإسرائيلي إلى صراع ديني وعقائدي.

ثانيا: الموقف من لبنان: تسعى سوريا للحفاظ على التوازنات الطائفية وإظهار مرونة في درجة التدخّل السوري في لبنان مقابل تشدد في الموقف الإيراني.

ثالثا: العلاقة مع دول الخليج العربي: تسعى سوريا إلى تطوير تعزيز علاقتها مع الخليج العربي بعد مشاركتها في التحالف ضدّ العراق وقد أعلنت سوريا عن موقفها الثابت المتعلّق بالخلاف الإيراني- الإماراتي والتي أيّدت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة في مطالبها العادلة في الوقت التي تؤكّد إيران بأن هذه الجزر المتنازع عليها إيرانية.

[1]- خالد جويعد، مرجع سابق.

رابعًا: شهدت العلاقات العراقية السورية تطورا في جميع المجالات وتخشى إيران أن يكون هذا التقارب على حسابها[1].

أ- الشروط السياسية لإنهاء سوريا العلاقة مع إيران:

- **أولا:** إيقاف قضية المحكمة الدولية في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللّبناني (رقيق الحريري) وبقية الإغتيالات.
- **ثانيا:** إطلاق حرية العمل لسوريا لإستعادة نفوذها في لبنان.
- **ثالثا:** إعادة الجولان المحتل إلى سوريا.
- **رابعا:** رفع القيود عن تحركها السياسي لممارسة دورها المحوري عربيا وإقليميا ودوليا.

ومقابل ذلك تشكلت خلال السنوات الماضية قائمة طويلة من الشروط اللاّزمة لتسوية العلاقات السياسية مع سوريا والعودة بها إلى المسارات الطبيعية، ومن ذلك مواقف سوريا في دعم الحرب العراقية ضدّ قوات الإحتلال، وكذلك دعم المنظمات الفلسطينية الموصوفة (بالإرهابية) علاوة على الدور السوري في لبنان قبل مقتل رفيق الحريري يوم 8 فيفري2005م وحتى اليوم، ولم يتمكّن المجتمع الدولي (مجلس الأمن) من فرض عقوبات حقيقية على سوريا أو إصدار قرارات حازمة ضد سياساته، أو حتى الحدّ من أنشطته، إلاّ في حدود لم يكن باستطاعة لا سوريا ولا الصين معارضتها أو إسقاطها تجنبا لصدامات مع الو.م.أ[2].

[1]- الأسبوع.

[2]- شحادة، أمل، حزب الله، جريدة الحياة 2006/10/12.

الفصل الثالث

الانعكاسات الدولية والإقليمية للصراع السعودي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: الإنعكاسات على المستوى الإقليمي :

المطلب الأول: أزمة اللاّجئين :

أ- الزيادة الكبيرة في تركيا:

تدفع الهجمات الأخيرة التي تشنها قوات النظام السوري وقوات التحالف حول حلب بعشرات الآلاف من اللاّجئين السوريين الجدد إلى التوجه إلى تركيا التي تشكّل سوى بلد عبور إلى أوروبا، فقد فقدوا الأمل بالوصول إلى نهاية سريعة للصراع، كما أنّ هؤلاء يدركون أنه سيكون من الصعب عليهم للغاية العودة إلى سوريا وبالتالي يمكن للإتّحاد الأوروبي أن يتوقع وصول تدفقات جديدة هائلة من السوريين في الأشهر المقبلة على الرغم من وعود أنقرة بإبقائهم في تركيا، لقد سجلّت المفوضية السياسية للأمم المتحدة لشؤون اللاّجئين 4.6 مليون سوري في البلدان المجاورة، مقابل 3.3 مليون في جانفي 2015 وحتى العدد الكبير لا يبرز حجم المشكلة لأن نسبة من السوريين وليس جميعهم، تتقدم بطلب رسمي للحصول على حق اللّجوء، ففي الأردن مثلا سجلّت دائرة الإحصائيات العامة 1.250.000 سوري في التعداد الأخير، أي ما يقارب ضعف العدد المسجل رسميا في المفوضة والذي يبلغ 623.000 والأهم من ذلك تشير أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة إلى أن تركيا تحمّلت الجزء الأكبر من التدفق الآخذ في الإزدياد منذ عام 2015، فتعدد اللاّجئين المسجلين انخفض في الواقع في لبنان (1.070.000) وفي الأردن انخفض إلى (623.000 لاجئ) وكذلك مصر (123.500) في حين شهدت العراق إزديادًا طفيفًا (245.000) ومع ذلك لم يعد هؤلاء إلى سوريا وسافروا إلى أوروبا عبر تركيا عن طريق البّر والبحر والجو ونتيجة ذلك ارتفع اللاّجئين في أنقرة من 1.5 مليون إلى 2.5 مليون[1].

ويقينا، أن تركيا تبالغ على الأرجح في هذا العدد إلى حدّ ما من أجل الحصول على مزيد من المساعدة من الإتحاد الأوروبي، إلاّ أنّ إحصاءات أخرى تقلّل من نسبة هذه

[1]- المفوضية السياسية للأمم المتحدة.

الزيادة، لأن العديد من اللاّجئين الذين سجلوا أنفسهم في دول الشرق الأوسط قد انتقلوا إلى أوروبا بسرعة كبيرة بحيث أن الحكومات المضيفة الأولية لم تتمكّن بعد من إزالتهم من قوائمها، ويعود السبّب الرئيسي لهذا التدفق المتسارع إلى التدخل الروسي ففي ربيع عام 2015 كان بعض اللاّجئين السوريين قد بدءوا بالفعل بالعودة إلى إدلب بعد أن دفعت هجمات الثوار بقوات النظام على الإنسحاب بيد أن نفس هؤلاء اللاّجئين يهربون الآن من البلاد مرة أخرى، إذ دفعت عمليات القصف المكثفة بما لا يقل عن 300 ألف إلى مغادرة منازلهم. أمّا حاليا فإنّ معظم اللاّجئين في تركيا لا يريدون البقاء فيها، فعلى مدى أربع سنوات بقوا بصبر في المحافظات الجنوبية بالقرب من الحدود على أمل العودة إلى ديارهم بسرعة عندما تسمح الظروف بذلك ولكن الهجوم المدعوم من روسيا قد دفع بالكثيرين إلى التخلي عن هذا الأمل والتوجه إلى بلدان أكثر ملاءمة في أوروبا. وقد ترك غيرهم من السوريين المناطق الآمنة نسبيا التي تسيطر عليها النظام في البلاد لأسباب اقتصادية، واتجهوا مباشرة إلى أوروبا، وفي 01 جانفي عكست تركيا سياسة الدخول إلى البلاد من دون تأشيرة خاصة بالسوريين، وقطعت فعليا عدّة سبل قانونية للاّجئين لعبور الحدود (على سبيل المثال: القدوم عن طريق طائرة من بيروت أو عبر خطوط النقل البحري بين طرابلس ومرسين) ومع ذلك لا يزال العبور بغير قانوني يشكّل خيارا متاحًا بسهولة سواء عن طريق البر أو البحر، فالعديد من القوارب ستحاول نقل اللاّجئين مباشرة إلى السواحل الأوروبية[1].

ب- التدفق إلى أوروبا:

في العام الماضي وصل 1.5 مليون مهاجر غير شرعي إلى الاتحاد الأوروبي عبر مختلف الطرق، إذا عبر أكثر من 850 ألف البحر بين تركيا و اليونان، و150 ألف آخرين إلى إيطاليا من الساحل الليبي، ويشكّل السوريون ثلث هؤلاء المهاجرين فاعتبارًا من ديسمبر كان إجمالي عدد طالبي اللّجوء السوريين في الإتّحاد الأوروبي 897 ألف أن ارتفع هذا

[1]- فابريس، بالونش، **أسوأ ما في أزمة اللاّجئين السوريين قادم إلى أوروبا**، ، معهد واشنطن 12 فيفري 2016، المرصد السياسي 2557.

العدد من 235 ألف في غضون عام واحد فقط وقد بدأت نسبة كبيرة من هذه الزيادة في الربيع الماضي وبلغت في أكتوبر حين وصل العدد إلى 156 ألف.

- بيان- UNHCR.

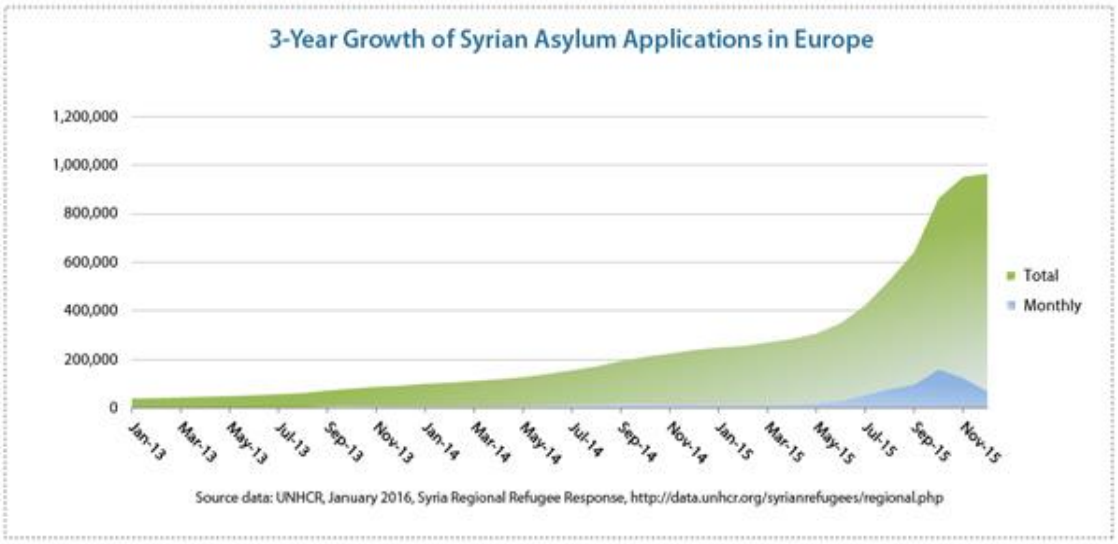

وعلى الرغم من التدخل الروسي هو الذي تسبّب بهذا الارتفاع الهائل، بيد أن الأرقام تظهر أيضا نمطا موسميا. فمن جوان إلى نوفمبر 2014 تمّ تقديم أكثر من 10 آلاف طلب لجوء شهريًا، وتراجع هذا المعدّل إلى النصف في أشهر الشّتاء، ليعود ويرتفع في ربيع 2015، حين أدى تحسن الأحوال الجويّة وهدوء البحار إلى تسهيل عملية العبور. بعد ذلك انخفض العدد بمقدار النصف مرة أخرى في نوفمبر الماضي بسبب الظروف الجوية وتدابير الرقابة الأكثر صرامة التي اعتمدتها السلطات التركية. ولكن عند حلول فصل الربيع، يجب أن تعود هذه النسبة لترتفع على الأرجح بسبب هجوم النظام الواسع شمال غرب سوريا، وفي حين يرتبط تدفق الهجرة إلى أوروبا بتدهور أوضاع اللاّجئين في دور الشرق الأوسط فإنّ تطوّر الأزمة داخل سوريا أصبح عاملا يحثّ على الهجرة أكثر من أيّ وقت مضى فاستمرار القتال يلحق المزيد من الضرّر بالوضع الاقتصادي حتى في المناطق التي تنعم بالسلام مما يدفع السوريين إلى المغادرة، لاسيما العاملين في القطاع الخاص دون رواتب مضمونة مثل

موظفي الدولة. ولكن المجموعة الأكبر من اللاّجئين تلك الفارّة من الهجمات الجديدة، لاسيما في المناطق التي تحت قصف جوّي مكّثف لهذا السبب مرّت بعض الضربات الجوية الروسية عمدا المستشفيات وغيرها من البنى التحتية كوسيلة لحثّ المدنيين على الفرار، وبالتالي عزل الثوار ولا يمكن للجيش السوري أن يحاول استعادة السيطرة على منطقة فيها عدد كبير من غير المقاتلين، إذ أنّ مثل هذه العمليات تسبب خسائر كبيرة في صفوف المدنيين من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الإدانة الدولية وإلى زيادة نفور السكان، لذلك فإن تطبيق سياسة نقالة لمكافحة التمرّد تتطلّب تطويق هذه المناطق والانتظار لمغادرة المدنيين[1].

*** استقطاب الاتحاد الأوروبي لمليون لاجئ في عام 2016:**

خلال العام المقبل قد ينزح أكثر من مليوني شخص بسبب القتال في شمال غرب سوريا، وعلى وجه التحديد من الأجزاء التي يُسيطر عليها الثورا في محافظة ادلب وغرب محافظة حلب، والأراضي التي يسيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) شرقي محافظة حلب، إذ أن الزيادة الكبيرة في أعداد اللاّجئين في تركيا منذ سبتمبر مؤشرا رئيسيا حول المكان الذي سيتوجه إليه العديد من هؤلاء اللاّجئين، لذلك ما لم يؤدي تحول جيوساسي إلى تغير الحالة السائدة داخل سوريا، يستوجب على أوروبا أن تعدّ نفسها لإستقبال ما يصل إلى مليون لاجئ جديد في عام 2016.

ويمكن استنباط هذه التقديرات من عدّة عوامل وهي:

- موقع السكان الأكثر تعرضا للتهديد من هجمات النظام الجديدة.
- الطرق الأكثر احتمالا لهروبهم وأنماط الهجرة الماضية التي لوحظت في ظل ظروف مماثلة.
- الاتجاه الأخير لمغادرة اللاّجئين لتركيا وتوجههم إلى الإتحاد الأوروبي.

[1]– المرجع السابق الذكر.

– خريطة Potentiel new migration[1]

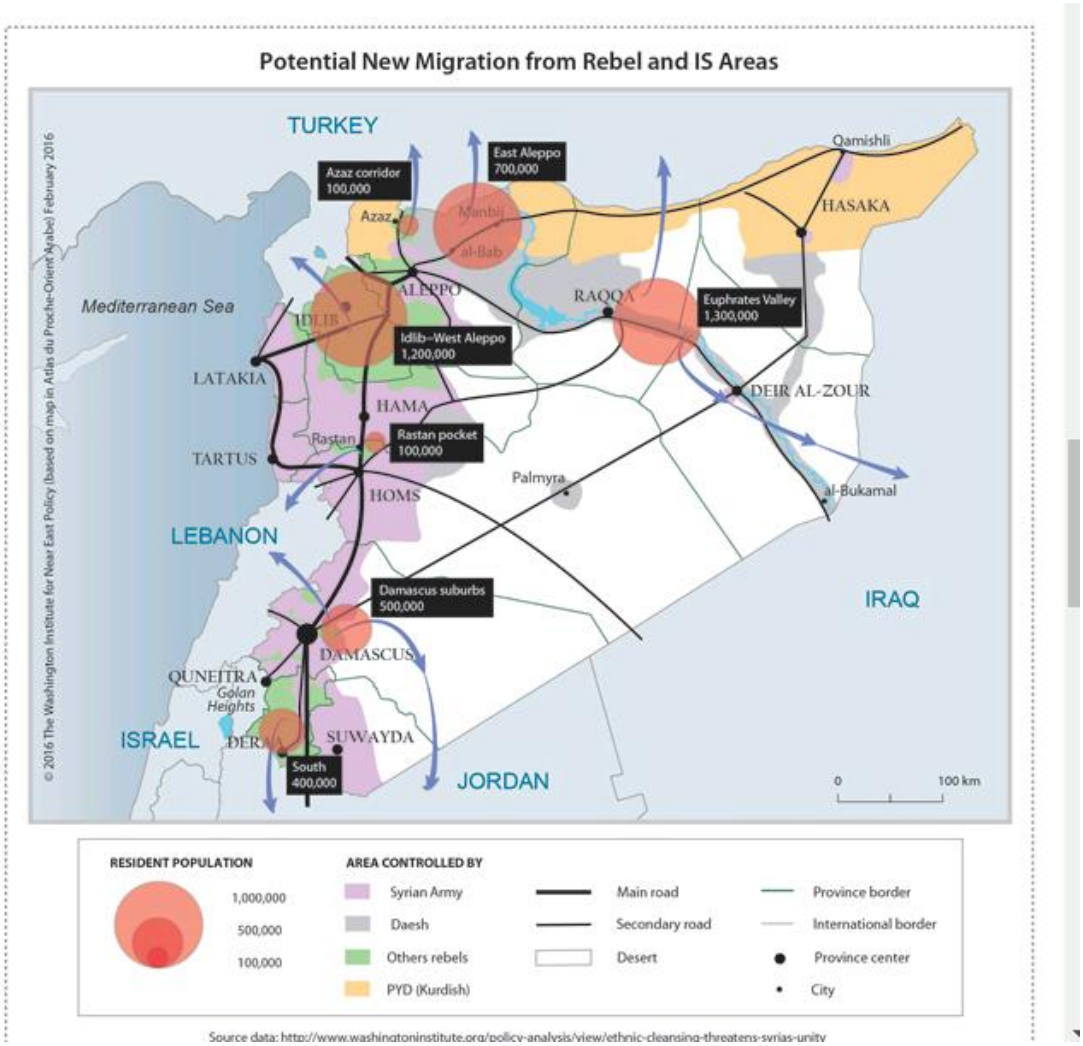

[1]– خريطة potentiel New migration

ويشكل اللاّجئون الذين قدموا بالفعل إلى أوروبا جزءا من هذه الزيادة، حيث يميلون لأن يكونوا بمثابة الجسور للآخرين الذين لا يزالون في سوريا أو الدول المجاورة، من خلال توفير المعلومات والمال للأفراد الذين يسعون للإنضمام إليهم، في ظل غياب عملية معالجة جذور المشكلة في سوريا، فإن الاتحاد الأوروبي عاجز إلى حدّ كبير عن وقف هذه الهجرة الجماعية فورا انطلاقها، إذ تأخذ بعض الدول الأوروبية إجراءات أحادية الجانب مثل: صربيا والمجر، وسلوفينيا التي أقامت الحواجز على حدودها بيد أن هذه التدابير غير فعالة في الوقت الراهن (على سبيل المثال: يمكن للاّجئين تجاوز العقبات من خلال الدخول عبر جمهورية الشيك بولندا الأمر الذي قد يحمل خطر تحطيم "منطقة الشغن" كما لا تؤدي الزيادة الكبيرة جدا في التمويل المتعلق باللاّجئين إلى جيران سوريا إلى توقف تدفقهم إلى أوروبا أيضا فنظام الرعاية الإجتماعية في الاتحاد الأوروبي يشكّل نقطة جذب قوية للمهاجرين الفقراء، وهو الأمر بالوعد بالأمان وربّما بجواز السفر[1].

- سياسة أوروبا المتناقضة:

من المثير للإهتمام أنّ الدول الأوروبية سمحت بطلبات هجرة سورية جدا من القنصليات الأجنبية، ومع ذلك فقد أعطت الشرعية لجميع اللاّجئين تقريبا الذين تمكنوا من الوصول إلى سواحلها من خلال وسائل أخرى. وعبر قيامها بذلك، تشجع أوروبا في الواقع الهجرة غير الشرعية فإذا لا يحظى اللاّجئون الذين يصلون من خلال هذه الوسائل بأي فرصة للحصول على الشرعية، فإن نسبة محاولتهم خوض هذه المرحلة لن تكون مرتفعة لذلك ينبغي على الإتحاد الأوروبي النظر في تخصيص تصاريح الإقامة لأولئك الذين يتقدمون بطلب من الدول المجاورة. أما بشكل غير رسمي فإنّ الإعانات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للدول غير الأعضاء المجاورة في إطار سياسة "الجوار الأوروبية" مشروطة بالمراقبة الفعّالة للحدود والالتزام باستعادة المهاجرين غير الشرعيين، وقد يفسّر ذلك بسبب

[1]– فابريس، بالونش، مرجع سابق الذكر

انخفاض نسبة تدفق السوريين عبر مضيق جبل طارق (حوالي 5000 في عام 2015) فعلى عكس تركيا التي أثار موضوع انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي الجدل لسنوات، فإن المغرب هو أكثر اعتمادً على التجارة الأوروبية، وبالتالي يأخذ الإلتزامات القانونية المختلفة تجاه الإتّحاد على محمل الجد. وفي النهاية تكمن أفضل طريقة لمنع تدفقات اللاّجئين الضخمة إلى أوروبا في معالجة جذور المشكلة في سوريا على افتراض أن الوقت لم يفت بعد. فتركيا ترفض اللاّجئين الجدد حتى إذا كانوا في حالة فظيعة على الجانب الآخر من الحدود، وذلك جزئيا لتجنب مساعدة الإستراتيجية الروسية لمكافحة التمرّد وبالتالي يمكن للدول الغربية أن تعتمد سياسة مماثلة، وذلك فقط إذا كانت على استعداد للتخفيف من حدّة الأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك، ومثل هذه الاعتبارات تعيد إلى الواجهة من جديد فكرة إقامة ملاذ آمن لحماية المدنيين في شمال وجنوب سوريا[1].

- دول أوروبا توافق على استقبال ملايين اللاّجئين السوريين:

لقد غيّرت صورة الطفل السوري الملقى قتيلا على الشاطئ القوية للغاية موقف أوروبا من اللاّجئين، إذ طالب دبلوماسيون كبار من فرنسا إيطاليا أو ألمانيا بإجراء إصلاح شامل للقوانين الأوربية المتعلّقة باللاّجئين، وأصدرت الدول الثلاث بيانا مشتركًا، يوم الأربعاء 09 جوان 2015، في محاولة لضمان انتشار عادل للمهاجرين في إنحاء أوروبا وأشار البيان إلى أنّ أزمة المهاجرين الحالية تضع الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أمام اختبار تاريخي كما دعا إلى تطبيق نظام اللجوء أكثر كفاءة الأشخاص المحتاجين.

وبعد اجتماع رؤساء ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واتصالهم بأوروبا وكندا وأمريكا تقرّر أن يتّم توزيع اللاّجئين السوريين فقط على الدول وفق الجدول التالي:

1- كندا تستقبل نصف مليون سوري شرط أن يحملوا تأشيرات من سفاراتها حيث ستعطي أوامر بإعطاء السورين تأشيرات لنصف مليون سوري.

[1]- " **الصراع في سوريا أكثر من مليون سوري ينظر سبب الحرب**، "BBC ،19 جويلية 2015.

2- فرنسا على استقبال 300 ألف لاجئ سوري.

3- ألمانيا وافقت على استقبال مليون لاجئ سوري.

4- إيطاليا وافقت على استقبال نصف مليون لاجئ سوري.

5- صربيا وافقت على استقبال 100 ألف لاجئ سوري.

6- بولندا وافقت على استقبال 100 ألف لاجئ سوري.

7-هنغاريا وافقت على استقبال 100 ألف لاجئ سوري.

وسوف يعطي الحق باللّجوء للسوريين فقط مع عائلاتهم مع إعطائهم إقامة دائمة وبعد خمس سنوات إعطائهم كذلك جنسية للبلد الذين هم فيه، وهكذا يكون 4 مليون ونصف سوري قد لجؤوا إلى أوروبا وكندا وأمريكا، وتعتبر هذه الهجرة أكبر هجرة بعد الحرب العالمية الثانية وتفقد سوريا 5 مليون من مكانها إضافة إلى وجود 6 مليون لاجئ في تركيا والأردن ولبنان ومصر والعراق واليونان، ويكون مجموع الذين هاجروا 11 مليون سوري موجودين خارج سوريا[1].

2- انتقال النزاع السعودي- الإيراني إلى تركيا:

الأزمة التي تفجرّت بين المملكة السعودية وإيران بسبب إعدام رجل الدين الشيعي نمّر باقر النمر تطورّت بعد أحداث الإعتداء على سفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مدينة مشهد، ودفعت السعودية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأعلنت البحرين والسودان أيضا إنهاء علاقاتهما الدبلوماسية مع طهران تضمانا مع السعودية، فيما اكتفت الإمارات بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إيران إلى مستوى قائم بالأعمال. هذه الأزمة لو كانت قبل الربيع العربي والثورة السورية والدور القذر الذي لعبته إيران في سوريا من خلال دعمها القوى لجرائم النظام السوري لكان الشعب التركي يتعاطى بشكل كبير مع النظام الإيراني، الذي قام بإعدام عشرات من العلماء والدعاة آخر من يحق له الحديث عن

[1]- توفيق، المديني، **السنة الرابعة عشر**، جريدة الوحدة الإسلامية، العدد 166، جانفي 2015.

إدانة تنفيذ أحكام الإعدام السياسية، ولكّنها ترى أيضا أن تركيا يجب أن تنأى بنفسها عن هذه الأزمة ولا تصطف مع أي طرف[1].

أ- موقف تركيا من الأزمة السعودية – الإيرانية:

جاء موقف الحكومة التركية من الأزمة جاء متوافقا مع الموقف الشعبي، وأعلنت وزارة الخارجية التركية في بيانها أن الإعتداء على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران أمر مرفوض. كما أعرب رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أغلو عن إدانته الشديدة بالإعتداء على البعثات الدبلوماسية السعودية في طهران ومشهد، ثم دعا في كلمته أمام الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية السعودية وإيران إلى استخدام القنوات الدبلوماسية لتهدئة التوتر، مضيفا أن تركيا مستعدة لعرض أي مساعدة بناءة يمكن تقديمها من أجل التوصل إلى حلّ الأزمة.

نائب رئيس الوزراء والناطق باسم الحكومة التركية نعمان قورطولموش في مؤتمر صحفي عقده بعد اجتماع مجلس الوزراء قال إن الإعتداء على البعثات الدبلوماسية أمر غير مقبول ثم أضاف قائلا: «تنفيذ أحكام الإعدام السياسية لن يساهم بأي شكل من الأشكال في تحقيق السلام في المنطقة ونحن ترفض جميع أحكام الإعدام السياسة». لافتا بأن تركيا قامت بإلغاء عقوبة الإعدام الأوساط المقربة من الحكومة التركية تؤكّد أن تصريحات قورطو لموش حول تنفيذ أحكام الإعدام السياسة تعبّر عن موقف مبدئي، إلاّ أن هذا التبرير كان يمكن قبوله لو أنقره سبق أن أدانت بإعدام إيران عشرات من علماء أهل السنة دون أن يكون لهم أي ذنب غير الدعوة إلى كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم. كما أنّ قورطو لموش نفسه حين قال: «نرفض جميع أحكام الإعدام السياسية» ضرب أمثلة لتلك الأحكام المرفوضة وذكر أحكام الإعدام الصادرة في مصر وأحكام الإعدام التي أصدرها صدام في العراق، ولكنه نسى أو تناسى أن يذكر أحكام الإعدام التي يصدرها النظام الايراني وينفذها،

[1]- اسماعيل، باشا، **موقف تركيا من الأزمة السعودية الإيرانية** ، مقال من كتاب عربي 21، **12 ماي 2016**، ص 32.

لاشك في أن الموقف التركي الرسمي من الأزمة السعودية الإيرانية الأخيرة كان صادما للمبالغين في التفاؤل بشأن التقارب التركي السعودي وكذلك لهؤلاء الذين ينظرون إلى العلاقات بين الدول بعقلية "الشجرة والأصل والجذع والأغصان والأوراق" ولعلّ هذه الصدمة توقظهم من الأحلام الوردية التي يسبحون فيها.

تركيا دولة ذات سيادة واستقلالية تحدّد مواقفها وفقا لمصالحها وإرادة شعبها، وتعبّر عن تضامنها مع حلفائها بطرق وأساليب تتوافق مع ظروفها ومصالحها، بعيدا عن التهييج الإعلامي، ويعني التقارب بينها وبين السعودية التنسيق والتعاون في إيطار المصالح المشتركة والتصدي للمخاطر والتحديات التي تهدّد كلا البلدين، بخطوات يتفق عليها الجانبان التركي والسعودي ولدراسة مثل هذه الخطوات وتحديدها، تم الإعلان خلال زيارة رئيس الجمهورية التركية رجب طيّب أردوغان الأخيرة للعاصمة السعودية، عن اتّفاق أنقره والرياض على إنشاء مجلس تعاون استراتيجي[1].

أردوغان لم يعلّق حتى الآن على الأزمة التي تفجرت بين السعودية وإيران بعد إعدام النمر. وقد تصدر منه تصريحات أكثر انحياز للموقف السعودي لأنّه متحمس للتقارب مع الرياض، إلا أنه من غير المتوقع أن تبتعد تلك التصريحات كثيرا عن المزاج العام في تركيا.

ب- الموقف الوسطي أمام الإشتباك السعودي – الإيراني:

على الرغم من التحالف الوثيق الذي يجمع كلا من السعودية وتركيا على مختلف الساحات في الشرق الأوسط في مقابل العداء غير المعلن بين تركيا وإيران، إلا أنه وكما كان متوقعا، تأخرت الدبلوماسية التركية في التعبير عن موقفها فيما يخص التوتر المتصاعد بين السعودية وإيران، بل أن لهجتها الدبلوماسية بدت "وسطية" إلى حدّ كبير، وقد انتظرت الدبلوماسية التركية يومين كاملين، بعد قطع العلاقات الإيرانية- السعودية حتى يتّضح موقف الحلفاء في الغرب، قبل أن يخرج مساء الإثنين، نائب رئيس الوزراء التركي، المتحدث بإسم

[1]- مرجع سابق الذكر.

الحكومة، نعمان قورطولموش معلنًا عن موقف تركي متطابق بشكل كامل مع موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ودعا قور طولموش كلّ من السعودية وإيران إلى التهدئة، مشدّدا ومؤكّدا في الوقت نفسه على ضرورة حماية السلطات الإيرانية البعثات الدبلوماسية الأجنبية على أراضيها وأضاف بأن المنطقة تقف أساسًا على برميل من البارود ولم تعد تمتلك طاقة على تحمّل المزيد من التوتر، وأنّ عليهما الحركة بتأن لأنّ الموقف العدائي الذي يتخذه واحدهما ضدّ الآخر يضّر بهما معًا. وبدا قورطولموش وكأنه يمسك العصا من الوسط مشيرا في المؤتمر الصحافي الذي عقده إلى أهمية كلّ من البلدين بالنسبة لتركيا قائلا :" إنه بالنسبة لتركيا وبالنسبة للمنطقة فإن كلا من السعودية وإيران دولتان مهمتان"[1].

*** إدارة الصراع بين الرياض وطهران:**

كما اعتبر بيان الخارجية التركية أن ارتفاع درجة التوتر بين الجانبين يشكّل تهديدا لأمن المنطقة، مشددًا على ضرورة احترام حصانة وحماية البعثات الدبلوماسية. كما جاء البيان وفقا للقواعد الدبلوماسية التي تنظم العلاقة التركية الإيرانية، والقاضية بمنع أي مواجهة مباشرة بين البلدين وتطابق بيان الخارجية مع بيان مجلس الأمن، الذي ندد بأقصى جزم ممكن بالاعتداءات على البعثتين الدبلوماسيتين السعوديتين في طهران ومشهد مطالبا إيران بحماية المنشآت الدبلوماسية والقنصلية وطواقمها، ودعا المجلس أيضا جميع الأطراف إلى اعتماد الحوار وإتخاذ إجراءات لتخفيف التوتر في المنطقة.

*** أسباب الموقف الوسطي لتركيا:** [2]

1- عقدة الإعدمات: لا يمكن فهم الموقف التركي في "استنكار الإعدامات السياسية" بعيدا عن التاريخ التركي المليء بهذه الإعدامات والتي نال المحافظون واليسار التركي والكردي قسطًا وافرًا منها منذ إعلان الجمهورية التركية، تحديدا بعد انقلاب عام 1960م، الذي انتهى

[1]- باسم دبّاغ، جريدة العربي الجديد، 06 جانفي 2016، الصفحة الرئيسية.

[2]- باسم، دبّاغ، جريدة العربي الجديد، **تركيا والإشتباك السعودي- الإيراني**، جانفي 2016.

بإعدام رئيس الوزراء السابق عدنان مندريس وعلى الرغم من أنّ الأحزاب التركية تكاد تختلف في كلّ شيء، لكن رفض الإعدامات السياسية وإغلاق الأحزاب والإنقلابات العسكرية تكاد تكون من المواضع القليلة جدًا التي يجمع عليها الأتراك، ولا مجال للخروج عن هذا الإجماع تحت أيّ ظرف، لأن ذلك سيحرص الحكومة الانتقادات معارضة شديدة، تجعل كلّ ما أنجزه "العدالة والتنمية"، خلال 13 عاما من دمقرطة البلاد وإنهاء الوصاية العسكرية عرض للتساؤل.

2- مسايرة الأطلسي: من جهة أخرى تحكم الدبلوماسية التركية للعديد من القواعد التاريخية التي تشترط ضرورة المواءمة شبه الكاملة مع موقف الحلفاء في حلف شمال الأطلسي وإتباع سياسات خارجية برغماتية، لا ترتكز على الاصطفافات الدينية والمذهبية بل على المصلحة، الأمر الذي بدا واضحا في الموقف من إعادة إصلاح العلاقات مع إسرائيل، بل والتأكيد على حاجة الطرفين لبعضهما البعض، اثر تغيّر الظروف في المنطقة، بعد حوالي خمس سنوات من العداء المزمن على المستوى الدبلوماسي والسياسي.

3- الخشية المذهبية: سبب آخر يضاف إلى الموقف التركي "البارد" والهادئ، إزاء الاشتباك بين الدولتين، يعود إلى الخشية التركية الحقيقية من ارتفاع حدّة التوتر المذهبي الشيعي- السني في المنطقة، وهي الخشية التي كانت من بين الشعارات الرئيسية للرئيس رجب طيّب أردوغان منذ وصوله إلى السلطة في عام 2002، ولم تشذّ عنها الدبلوماسية التركية إلا في زلات لسان وردت على لسان أردوغان نفسه الذي سرعان ما كان يعود ليسحبها أو ليوضّحها، أو ليترجم عكسها على الأرض تحديدا في سياق بعض التوترات المذهبية وهو ما دفعه في عام 2002، للمشاركة في مراسيم ذكرى عاشوراء في تركيا، في سياق الرغبة في التخفيف من الاحتقان المذهبي السني_العلوي في المنطقة مع العلم أن الرئيس السابق عبد الله غول، كان ثاني رئيس يزور في العام 2009 "بيت جمع" "دار الصلاة للعلويين" في تركيا بعد سليمان ديميريل. مع ذلك لا يعني الموقف التركي الوسطي

المعلن، بأنّ أنقرة تقف على مسافة متساوية من كلّ من طهران والرياض، لأن الواقع على الأرض يقول غير ذلك فالمحاور في المنطقة واضحة، سواءا في العراق أو في سورية أو في اليمن والموقف التركي منها واضح بما لا يدع مجالا للشّك، في ظلّ الدعم السعودي الخليجي التركي المشترك للمعارضة السورية، وأيضا الدعم التركي لمسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق في وجه كل من بغداد وحزب العمّال، الكردستاني المعتبرين في المحور الإيراني، وكذلك دعم تركيا لعمليات التحالف العربي في اليمن ضد الحوثيين والرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح المتحالفين مع إيران[1].

اللاجئون السوريون في لبنان:[2]

يبلغ عدد اللاجئين السوريون المسجلين والذين ينتظرون التسجيل في لبنان 80800 لاجئ سوري حسب مصدر المفوضية السامية لشؤون اللاّجئين، يرى قسم من اللاجئين وبشكل متزايد أن ما يحدث لهم يعكس الانقسامات السياسية المتأصلة في لبنان ويؤثر بشكل مباشر على وضعهم القانوني الإغاثي واختلاف التعامل معهم من منطقة إلى أخرى في لبنان.

1- منطقة طرابلس (أبو سمرة): عدد العائلات الموجودة (7643) يتراوح معدل العائلة الواحدة بين 4-5 أشخاص، تشكل الفئة العمرية من بين 4- 15 سنة حوالي 67% من إجمالي النازحين، وتتولى تنسيقية لبنان لدعم الانتفاضة، مع جمعية الإرشاد والإصلاح مهمة الإغاثة على الصعيد الطبي والغذائي، وعلى الصعيد الطبي يستقبل مستشفى دار الزهراء المرضى ويقوم بمعالجتهم حيث تتكفل المفوضية العليا لشؤون اللاّجئين بتغطية 85% من قيمة الفاتورة وذلك بالنسبة للأشخاص المسجلين وغير ذلك تتكفل الجمعيات الأهلية وبعض المتبرعين بتسديد النفقات للمشافي، كما يعمل المجلس الوطني في مركز دار الزهراء ويغطي

[1]- مرجع سابق الذكر.

[2]- ناصر، الغزالي، **تقرير النازحون في سوريا واللاّجئون السوريون في لبنان، تركيا، الأردن، حركة شباب 17 أفريل للتغير الديمقراطي في سوريا**. دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، اللّجنة العربية لحقوق الإنسان

تكاليف العلاج للمصابين إثر الاشتباكات والجرحى المدنيين، وذلك عبر توفير 50 سريرا ضمن المركز ذاته، وعلى المستوى الطبي تتكفل جمعية البساتين وجمعية الإرشاد والإصلاح بتعليم الطلاب السوريين وفق المنهج السوري ولكن ضمن دوام مسائي بعد انتهاء الطلاب اللّبنانيين من دوامهم المدرسي اليومي[1].

2- منطقة صيدا: عرضت رئيسة لجنة التربية والثقافة النيابية بهية الحريري أوضاع النازحين السوريين من الفلسطينيين إلى مدينة صيدا ومخيماتها مع وفد مشترك من المفوضية العليا للاّجئين التابعة للأمم المتحدّة ومنظمة اليونيسيف وجرى خلال هذا اللّقاء التداول في سبل تأمين الرعايا و المساعدة للعائلات السورية النازحة، وقد تحدثت المفوضية العليا للاّجئين واليونيسيف لإيجاد آلية تعامل وتفاعل مع النازحين السوريين، فحسب عملية الإحصاء أن هناك ما يقارب 450 طالب بحاجة للدخول إلى المدارس فالرقم في زيادة دائمة، بالتالي طرحت المفوضية إيجاد وفتح مراكز لتسجيل اللاّجئين وتأمين عام دراسي سليم للطلاب النازحين السوريين. وقد عملت على تخصيص أوقات دراسية خاصة بهم وذلك بسبب اختلاف المناهج[2].

* **التأثير السلبي للاّجئين السوريين:** أظهرت نتائج الإستطلاع أن سكان صيدا يعتبرون الأمور في لبنان في الاتجاه الخاطئ، والتأثير يظهر جليا على الوضع الاقتصادي 89% والأمنية 80%، فالمستطلعين في صيدا يعتبرون أن الكهرباء 43% هي أكبر مشكلة تواجهها تليها المياه بنسبة 33% والبطالة بنسبة 27%[3].

---

[1]- المرجع سابق.

http://www.facebook.com/17 april movement.

[2]- تقرير عن مركز ليبانون فايلز: 89% من سكان صيدا يعتبرون أن تأثير اللاّجئين السوريين سلبي، 27 جويلية 2015، على الساعة 04:19.

[3]- تقرير المستطلعين، نفس المرجع.

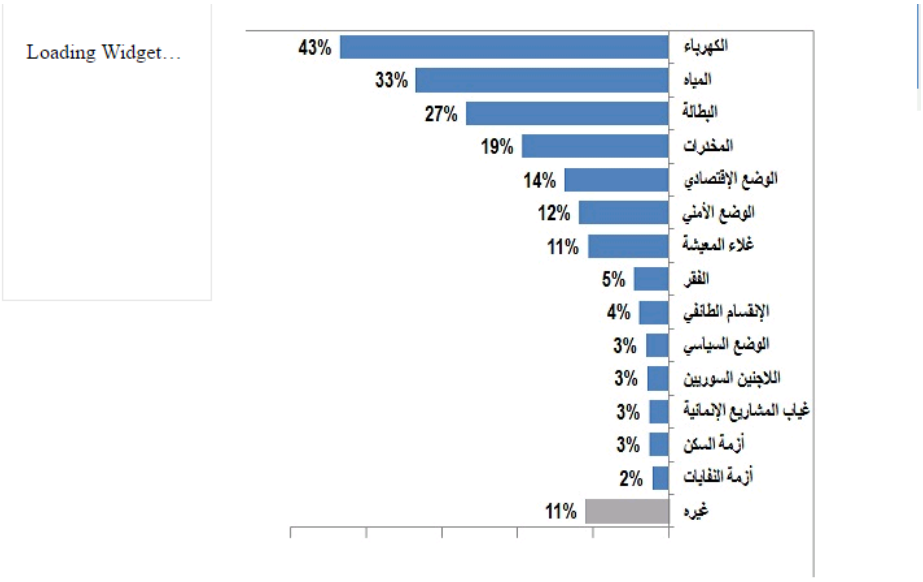

- 29% من المستطلعين في صيدا يعتبرون أن غلاء المعيشة هو أكبر تحدي يواجه عائلاتهم حالياً، تليه الطبابة بنسبة 27%، والبطالة بنسبة 25%.
- 54% من المستطلعين في صيدا يعلنون أن الكهرباء هي المشكلة التي يرغبون من السياسيين معالجتها في مجتمعهم لإنتخابهم، تليها المياه بنسبة 47%، والبطالة بنسبة 38%.
- 79% من المستطلعين يصفون الوضع الإقتصادي في صيدا بالسيئ.

بالتالي سكان صيدا اعتبروا أنّه على لبنان الحفاظ على سياسة الحياد تجاه سوريا وأنّه على اللّبنانيين عدم المشاركة في القتال الدائر فيها. فالمشاكل الاقتصادية والمعيشية تشكّل أبرز التحديات التي تواجه عائلات المستطلعين حاليا.

سكان صيدا أيّدوا أن تعتمد لبنان نظام اللامركزية ورفضوا أن يكون الزواج المدني متاحًا، وقد اعتبروا أن النّساء مؤهلات مثل الرجال للترشح للمناصب المنتخبة[1].

[1]– تقرير عن مجلس الوزراء في 12 أيار 2016، على الساعة 20:56.

المطلب الثاني: تفاقم العلاقات السعودية- الإيرانية.

1- الأزمة السياسية:

إنّ تصاعد التوتر بين السعودية وإيران سيؤدي لضغوط سلبية على تحسّن الوضع الإقليمي وخاصة في الأزمتين اليمنية والسورية والتي بدأت المفاوضات حولهما منذ فترة، وتسعى السعودية التي تحاول تحجيم النفوذ الإيراني إلى إقناع دول أخرى بقطع علاقاتها الدبلوماسية في إيران، وأبدى ولي العهد السعودي محمّد بن سلمان من الدور الأمريكي في الشرق الأوسط[1].

أ- زعزعة الأزمة ميزان القوى الإقليمية:[2]

ارتفعت حرارة الخلاف بين السعودية وإيران وحسب الدبلوماسيون أنّ لب الأزمة يكمن في رغبة متنامية لدى السعودية لمواجهة إيران وحلفاءها عسكريا منذ تولي الملك سلمان مقاليد الحكم، وقد بدأت الرياض حربا في اليمن لمنع قوات الحوثيين المتحالفين مع إيران من الاستيلاء على السلطة وعزّزت دعمها للمعارضة السورية التي تحارب الرئيس السوري الأسد حليف طهران، وإن إعدام النمر حرّكته في الأساس عوامل سياسية داخلية لكنه يرتبط أيضا بالمواجهة المفتوحة مع إيران، وقد جاءت التدخلات في أعقاب شكاوي سعودية على مرّ السنين ممّا تعتبره الرياض عدوانا إيرانيا منطلقا بلا رقيب وحسيب. توجيه السعودية اتهامات لإيران (تهريب السلاح إلى جماعات في دول خليجية)[3]. وكان من شأن الأزمة أن عزّزت فرص حدوث مواجهة أوسع نطاقا بين الحلفاء المستعان بهم لكلّ من الطرفين وقد قرّر بعض حلفاء الرياض قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران بعد الهجوم على السفارة وفي نفس الوقت حذّرت إيران مع العواقب وستؤدي سلسة الردود الفعلية هذه إلى تعقيد المحادثات السياسية المنعقدة بشأن تشكيل حكومة في لبنان والمساعي لجمع أطراف الحرب الأهلية

[1]- صحيفة الأيام الجزائرية 8 جانفي 2016، ص 02.

[2]- عبد الأمير رويج، وكالة النبأ الإخبارية 10 جانفي 2016، العدد 757.

[3]- المرجع نفسه، ص 03.

السورية على طاولة المفاوضات الرامية لإنهاء الحرب الأهلية في اليمن وكذلك التقارب من الرياض وبغداد. ثمة محاولات لمزيد من التصعيد سواء في ساحات القتال في الشرق الأوسط حيث تؤيّد إيران قوى متعارضة أو على الصعيد الدبلوماسي مع استفادة الرياض من القنوات التي تربطها بالدول العربية والإسلامية في محاولة لعزل طهران، وقد ذكر أحد الباحثين في الشرق الأوسط أنّ البلدين لم يصلا لحدّ الصراع الصريح واتّفقا في النهاية على وفاق بارد، لكن التصعيد الأخير يبيّن كيف يمكن للأحداث أن تحبط في بعض الأحيان الخطط الإستراتيجية، وبعد إعدام النّمر صرّح الحرس الثوري الإيراني بأن الإنتقام سيكون قاسيًا وسينزل على أسرة آل سعود التي تحكم في السعودية في المستقبل القريب.

ب- القصف المتعمد:[1]

حملت إيران الطيران السعودي مسؤولية قصف سفارتها في اليمن عمدًا، ما أسفر عن سقوط إصابات في صفوف موظيفها من جانب آخر قرّرت طهران منع دخول كل المنتجات السعودية إلى أراضيها، وأنّ هذا العمل المتعمّد من قبل السعودية يشكل انتهاكا لكلّ الاتّفاقات الدولية حول حماية البعثات الدبلوماسية، ومن جهة أخرى أعلنت إيران منع دخول المنتجات السعودية المستوردة، وكذلك الإبقاء على منع أداء مناسك والعمرة في مكة ومن جانبه أكّد وزير الخارجية الإيراني محمّد جواد ضرورة كفّ السعودية عن العمل ضدّ إيران وعرقلة جهودها الدبلوماسية وضرورة إيقاف هذه النزعة لإثارة التوترات وشدّد بشكل خاص على معارضة السعودية للإتفاق النووي.

لقد عمدت السعودية إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران إذا توقفت طهران عن التدخل في شؤون الدول الأخرى وقد تعهدت بأنّ الرياض ستواصل دعم مساعي السلام في سوريا واليمن على الرغم من نزاعها مع طهران.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 04.

جـ- التحرك الأممي:[1]

من جانب آخر تواصل الأمم المتحدة مساعيها لتدراك تداعيات الأزمة الديبلوماسية بين السعودية وإيران على جهود السلام في سوريا واليمن. وغادر وسيط الأمم المتحدة لسوريا "ستافان دي ميستورا" إلى الرياض لإجراء محادثات والتوجه إلى طهران للحصول على ضمانات بأنّ التقدّم الذي تحققّ في جهود إحلال السلام في سوريا، ليس في خطر. ويراهن وسيط الأمم المتحدة على الحصول على دعم كبير لإطلاق محادثات سلام بين نظام الرئيس السوري بشار الأسد والمعارضة في جنيف 25 جانفي وهو الإنجاز الذي تحقق بعد ثلاثة أشهر والتي شملت كلّ أطراف النزاع السوري. وقد اتصل الأمن العام للأمم المتحدّة بوزيري خارجية السعودية وإيران لحثّهما على تجنّب أي عمل قد يؤجّج التوتر بين البلدين في المنطقة وتلعب كل من السعودية وإيران دورًا بارز في الجهود الدبلوماسية لإنهاء النّزاع المستمر في سوريا منذ 5 سنوات، وإيجاد تسوية سياسة في اليمن، وإيران مع روسيا حليفة نظام الرئيس السوي بشار الأسد في حين أن السعودية تدعم المعارضة المسلحة السورية، وفي مبادرة تهدئة عبرت البعثة الإيرانية في الأمم المتحدّة عن الأسف لهذا الهجوم ووجهت رسالة إلى بان كي مان تعهدّت فيها إيران بأنها ستتخذ كل الإجراءات اللاّزمة لمنع تكرار حوادث مماثلة، وطلب بان كي مان من السعودية تجديد إلتزامها بوقف إطلاق النار في اليمن. كما أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو مستعدة لدعم حوار بين الرياض وطهران معبّرة عن قلقها حيال الأزمة التي اندلعت بين البلدين. وخوفها من تصعيد الوضع في الشرق الأوسط وحسب الدبلوماسية الروسية أن موسكو مستعدة لإستضافة محادثات بين وزيري السعودية وإيران وأبدت رغبتها في تشكيل إئتلاف واسع لمحاربة جهادي تنظيم داعش.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 05.

2- الأزمة الاقتصادية: اقتصاد طهران الخاسر الأكبر:[1]

بلغت الصادرات السعودية إلى طهران مع نهاية 2014 ما يقارب 383 مليون ريال سعودي مما تمثل 0% من حجم الصادرات السعودية لدول العالم فيما بلغت الواردات السعودية من إيران 682 مليون ريال سعودي، وتبلغ حجم التجارة المشتركة ما يقارب المليار و65 مليون ريال مع نهاية 2014.

ومع هذه الأرقام الرسمية تؤكّد المملكة بأنها حكيمة وصائية في قطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع إيران وأنها ذات تأثير سلبي فقط على إيران (طهران) نظرًا لأن حجم التبادل التجاري ضعيف بين الرياض وطهران، بدون وجود أي تأثير على الصادرات السعودية.

إنّ الاقتصاد الإيراني أفرز شركات داخل إيران غير قادرة على مناقشة نظيراتها الأجنبية، بالتالي فإن الاقتصاد السعودي الخليجي لا يستفيد من الشركات الإيرانية لإفتقاد هذه الشركات إلى التقنية الحديثة والمتطوّرة والخبرة، حيث لا تمتلك إيران صناعات متميزة بقطاعات النفط والطاقة أو حتى في تأسيس المطارات والقطارات ووسائل النّقل المتطورة[2].

فشل إيران الاقتصادي يساوي فشلها الاجتماعي والسياسي يشير المستشار الاقتصادي د. إبراهيم الغفيلي إلى أنّ الاقتصاد الإيراني يعيش وضعا مترديا وهشّا من الداخل، نظر لإنعدام البنية التحتية وتهالكها وبالتالي فإنّ السوق الإيراني غير جاذب للشركات السعودية والخليجية مع انتشار البيروقراطية الحكومية التي تعتمد على القمع وعدم وجود المناخ الإستثماري الآمن. مع انشغال الحكومة الإيرانية طيلة العقود الماضية بزرع الفتن والقلاقل خارج أراضيها وانشغالها عن تنمية المجتمع المحلي والتي انعكست سلبيا على البيئة الاقتصادية للبلاد، ويرى الغفيلي أن إيران قد فشلت اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، ولا

[1]- فهد، التنيان، **اقتصاد طهران الخاسر الأكبر من قطع العلاقات الدبلوماسية**، صحيفة الرياض الاقتصادي، الثلاثاء 05 جانفي 2016، العدد 17361.

[2]- المرجع نفسه.

يوجد لديها اقتصاديات متطوّرة ونجحت فقط في دعم الجماعات الإرهابية في مناطق كثيرة منها نيجريا والعراق وسوريا واليمن ويضيف المستشار الاقتصادي د. سالم باعجاجة إلى أن إيران هي الخاسر الأكبر والوحيد من قطع المملكة علاقاتها السياسية والدبلوماسية في ظلّ تردي أوضاع الاقتصاد الإيراني وانعدام التقنية باحتلالها مراتب متأخرة على الصعيد العالمي مع تضاؤل فرص العمل وبالتالي فإنّ إيران غارقة باقتصادها الغير المنتج نظير تصرفات و حماقات مسؤوليها الحكوميين[1].

[1]– إبراهيم، الغفيلي، **إيران فشلت اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا**، صحيفة الرياض الاقتصادي ، 5 جانفي 2016، على الساعة 10:25، ص 04.

المبحث الثاني: على المستوى الدولي "سياسة التحالفات".

المطلب الأول: من الجانب السعودي.

أ- التحالف السعودي التركي:

إنّ المشهد الأكثر إيجابية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية هو التقارب مع المملكة العربية السعودية وتطوير التنسيق بين البلدين بشكل متنامي منذ وصول الملك سلمان إلى سدة الحكم في جانفي الماضي، وقد بدى أن هناك توافقا متزايدا فيما يتعلّق بشأن سوريا من حيث دعم الفصائل السورية المسلحة وتنسيق المواقف في مؤتمر فيينا فيما يتعلّق برفض وجود الأسد في أي حلّ سياسي فيما أيّدت تركيا ما تقوم به السعودية في اليمن فضلا عن وجود عناصر مشتركة كالإستياء الكبير من الدور الإيراني في المنطقة وتراجع الثقة بين البلدين بالإدارة الأمريكية، وقد ظهرت بعض إشارات التوافق بين البلدين في العناية التركية الكبيرة باستقبال الملك سلمان وولي العهد الأمير محمّد بن سلمان، خلال حضورهم قمّة العشرين في مدينة أنطاليا التركية ما بين 15 إلى 16 نوفمبر، ويمكن القول أن العلاقة الحالية تجعل الفرصة مهيّأة أكثر من أي وقت مضى لتوثيق التعاون بين البلدين بالإضافة إلى دولة قطر لتشكيل محور ضاغط نحو تحقيق وجهة النظر المشتركة تجاه القضايا الإقليمية، وربما تحتاج السعودية في هذا السّياق إلى إقناع كل من مصر والإمارات للوقوف بجوار رؤيتها للحل في سوريا أو عدم الوقوف ضدّها على الأقل ولا يبدوا هذا عملاً سهلاً في ظل حرص القاهرة وأبو ظبي على وجود مسافة فاصلة بين أنقرة والرياض[1]. اتفقت تركيا والمملكة السعودية على إستراتيجية هجومية جديدة للإطاحة ببشار الأسد، إلاّ أنّ الإحباط المشترك الذي جمعهما بشأن التردد الأمريكي أدى إلى اجتماعهما في تحالف استراتيجي قاد المكاسب التي حققها الثوار في شمال سوريا، وساعد في ترسيخ التحالف الجديد لمعارضي الأسد وفقا لمسؤولين أتراك، مما أثار مخاوف الإدارة الأمريكية التي ترفض تحالف

[1]- الملك، سلمان، نتائج قمة العشرين، صحيفة الشرق الأوسط 18 نوفمبر 2015، تاريخ دخول 05 ديسمبر 2015. http://googl/s11kvz.

مجموعات الثوار بما فيها جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة للإطاحة بالأسد وأن هذا التحالف الجديد الثوار يمثل خطرا إسلاميا راديكاليا على النظام الذي يقوده الأسد في الوقت الذي ترتكز فيه الولايات المتحدة على الإطاحة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). أبرم التحالف السعودي- التركي بداية 29 ديسمبر 2015 ،حينما سافر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الى الرياض للقاء الملك السعودي "سلمان بن عبد العزيز" ويبدو التحوّل السعودي جزءا من حرب أوسع بالوكالة ضد إيران تتضمن الضربات الجويّة بقيادة السعودية في اليمن ضدّ المتمرّدين الحوثيين الذين تدعهم إيران، ويجمع التحالف الجديد بين التمويل السعودي والدعم اللوجستي التركي[1].

1- خيارات السياسة الخارجية التركية[2]:

- تكتفي بعرض رؤيتها للحلّ وتستمر في مطالبة واشنطن بالمنطقة الآمنة مع رفض وجود الأسد وتدعو الروس والإيرانيين لعدم المضي في سياستهم وتستمرّ في دعم المعارضة السورية سياسيا وعسكريا.

- أن تقوم تركيا بالعمل على تنفيذ رؤيتها بالعمل مع أطراف محدّدة والقيام بتدخل عسكري مواز مما يعني المواجهة المباشرة مع روسيا وإيران.

- تكثيف الضغط عبر الفريق المكوّن من تركيا والسعودية.

- تزويد المعارضة السورية بأسلحة متطوّرة.

- العمل بشكل مكثّف على توحيد المعارضة[3].

- العمل على تجنّب كل نقاط الخلاف، والتركيز على نقاط التوافق.

---

[1]- "**تحالف استراتيجي بين السعودية وتركيا للإطاحة بالأسد**"، وحدة جنيف الإعلامية، وكالة أسوشيتدبرس ،8 ماي 2015.

[2]- محمود، سمير الرنتيسي، **خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية والدولية**، مركز الجزيرة للدراسات ،14 ديسمبر 2015.

[3]- عمار القربي. http://studies.aljazera.net

– زيادة التنسيق إلى أعلى المستويات.

2– انعكاسات التحالف السعودي التركي:

يعكس التنسيق بين تركيا والسعودية حاجة ملّحة للدولتين تجاه سياسة إدارة أوباما في المنطقة وقد صدر عن مسؤولون أتراك أن السعودية بنفسها قامت بدعم وتمويل بعض المجموعات الإسلامية لمعارضة للأسد بضغط من واشنطن. إن دور جماعة الإخوان المسلمين في المعارضة السورية كان مثارا لخلاف بين تركيا والسعودية، فتركيا تدعم الجماعة في حين تعدّها السعودية تهديدا لحكمها.

يشير الإندفاع التركي السعودي الجديد إلى أن الدولتان تنظران للأسد باعتباره تهديدا أكبر للمنطقة من بعض المجموعات مثل النصرة، ويُستبعد أن تصل النصرة إلى موقع يمكنها من التمدّد بشكل كبير في سوريا.

وقد فوّض تقدم الثوار تركيا والسعودية الإحساس بانتصار حكومة الأسد في الحرب في سوريا، وإظهار المكاسب الفورية التي يمكن تحقيقها من خلال التحالف الجديد.

أدى الإتّفاق التركي السعودي إلى تأسيس مركز قيادة مشتركة في محافظة ادلب شمال غرب سوريا، وتمكّن التحالف الذي يشمل جبهة النصرة ومجموعات إسلامية أخرى مثل أحرار الشام من إحراز تقدم في الحرب مع الأسد.

لقد تمكّن التحالف الذي يسمى بجيش الفتح من السيطرة على ادلب ثم مدينة جسر الشغور ذات الأهمية الإستراتيجية ليسيطر على قاعدة عسكرية تابعة للنظام.

تحرّك كل من تركيا والسعودية لدعم أحرار الشام على حساب جبهة النصرة، هذا يشوّش على خط الولايات المتحدّة الأمريكية التي تعدّ الأحرار مجموعة متطرفة إلاّ أنّ لابد من التميز بين المجموعات الجهادية الدولية والمجموعات التي تهدف لتحقيق مكاسب محلية.

من جهة فإن التنسيق الجديد بين السعودية وتركيا بالإضافة لقطر سّهل تقدم الثوار إلا أنه لم يؤدي إلى تدفق الأسلحة وأنّ الثوّار استولوا على كميات الأسلحة من منشآت نظام الأسد[1].

ب- تحالف سعودي -قطري:

1- تطورات العلاقات السعودية- القطرية بعد 2011:

مع انطلاق الربيع العربي لم تتفانى دولة قطر في تقديم الدعم بأنواعه لثورات الشعوب مثل تونس ومصر، حيث اعتبرت ذلك فرصة لتسجيل دور تاريخي والمشاركة في تشكيل مستقبل المنطقة في حين شعرت السعودية والإمارات بأنها تضرّرت من الربيع العربي واعتبرتاه عدوى من الممكن أن تصيبها، لذلك قررّت كل من الرياض وأبو ظبي مواجهته بكلّ الوسائل الممكنة، فقد أدّت التظاهرات التي جرت في البحرين إلى رفع درجة الخطورة لديها إلى مستويات مرتفعة ويمكن القول بأن الدور القطري قد بلغ ذروة نشاطه مع انطلاق الثورات العربية وبدت الدوحة أحد أكبر الرابحين من الربيع العربي. ولقد وظّفت قطر قدراتها المالية والإعلامية لتأكيد حضورها في الساحة العربية وعملت بشكل كبير عبر تغطية قناة الجزيرة ولكنها أيضا غطت الأوضاع في البحرين بدرجة أقل بكثير من دول أخرى، كما شاركت مع دول مجلس التعاون بقيادة السعودية في عملية درع الجزيرة لرصد التحرّكات في البحرين مما أكّد استمرارية النفوذ السعودي في منطقة الخليج وعدم عمل قطر ضدّ استقرار أي نظام خليجي آخر.

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر تجاه الربيع العربي في كل مصر واليمن وتونس فقد اتّفقت الدوحة والرياض في سوريا وشهدت العلاقة في هذا السياق تنسيقا واضحا، ورحبّت الرياض بجهود الدوحة تجاه مشروع دعم المعارضة وتشكيل الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في الدوحة في 11 نوفمبر 2011. وفي هذا السياق ذكرت عدّة تقارير

[1]- صحيفة عمار القربي، مرجع سابق.

بأن السعودية لعبت دورا في توحيد جهود قطر والإمارات لتمويل المجلس الوطني السوري من خلال دعم مشترك إلاّ أن هذا الملف يتعرض للتوتر بسبب الخلاف[1] بشأن أي الجماعات ينبغي تسليحها، فالسعودية والولايات المتحدّة عبرتا عن قلقهما من تسليح قطر وتركيا لجماعة الإخوان المسلمين، فيما أنكرت قطر وتركيا تفضيلهما لجماعات على أخرى.

وقد ازدادت حدّة التوتر بين السعودية وقطر منذ عزل الرئيس محمّد مرسي حيث لم تقبل قطر بعزله[2]، فيما أيّدت دول الخليج الجيش المصري وبدا واضحا أنّ هناك تنسيقا بين دول مثل السعودية والإمارات والبحرين والكويت نحو دعم النظام العسكري في مصر وبعض الجماعات في ليبيا في حين بقيت قطر وقناة الجزيرة منبرًا لمعارضي الانقلاب العسكري في مصر. وفي مارس 2014 قرّرت السعودية والإمارات والبحرين سحب سفراءها من قطر وجاء في بيان مشترك للدول الثلاث أنّ القرار اتّخذ بعد فشل كافة الجهود في إقناع قطر بضرورة الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر[3]. وبعد قرابة 8 أشهر من الأزمة الدبلوماسية قررت السعودية والإمارات والبحرين اثر قمّة خليجية استثنائية في 16 نوفمبر 2014 في الرياض إعادة سفراءها إلى قطر الذين سحبتهم من الدوحة[4].

2- تداعيات التقارب السعودي – القطري:

مع وصول الملك سلمان إلى سدة الحكم في السعودية بدأت تظهر عدّة بوادر تشير للتقارب بين قطر والسعودية مثل تبادل الاتصالات والزيارات الرسمية والتغطية الاعلامية في البلدين و مشاركة قطر في عملية عاصفة الحزم ودعمها لها، ومع تعيين محمّد بن نايف

---

[1]- البيان المشترك للدورة الرابعة لمجلس التنسيق السعودي- القطري، صحيفة الرياض، 06 مار 2013.
http://www.alriyadh.com/815248.

[2]- تمّ عزل الرئيس مرسي بعد أيام قليلة من تولي الأمير تميم لمهارة قطر.

[3]- فرانك غاردنر، سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر بي-بي-سي. عربي، 05 مارس 2014.
http://www.bbc.com/arabic/niddleeast/2014/03/140305-gulfstates-quatar-envoys.

[4]- بيان مجلس التعاون، وكالة الأنباء السعودية وانس، 16 نوفمبر 2014.

وليا للعهد احتفلت قناة الجزيرة بهذا التعيين ووصفته بأنه الجنرال الذي طارد تنظيم القاعدة وقد دفع هذا التركيز من قناة الجزيرة إلى التنبؤ بتحسّن في مسار العلاقات السعودية القطرية خصوصا أن محمد بن نايف كان في الاتجاه المضاد للأمير بندر الذي كان متعارضا مع قطر. وقد كان للتغيير الداخلي في السعودية والذي تمثل بإقالة خالد التويجري رئيس الديوان الملكي دور في إقصاء محور بندر، الذي كان يعدّ حليفًا للإمارات ومعاديا لقطر مما حمل إشارات كثيرة على إمكانية تراجع العلاقة مع الإمارات وتقدمها مع قطر، وبمبايعة نايف رسخت القناعات نحو توجه تقوية وتقارب العلاقات السعودية القطرية [1] ، وفي غمرة هذا التقارب كانت السعودية تعد لعملية عاصفة الحزم في اليمن، فخلال فيفري 2015 أجرى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني اتصاله الأوّل مع ملك السعودية سلمان بن عبد الله ليتوج التواصل بلقاء بين الزعيمين في الرياض، وفي هذا الإيطار فقد ذكر الأمير محمّد نايف في زيارة له للدوحة، أن أمير قطر تعهّد بإلتزام بلاده بدفع الاستقرار في مصر ودعمها اقتصاديا وسياسيا[2]. وقد بدا للمراقبين أنّ هذه الفترة التي تمثلت بقدوم ملك جديد في الرياض هي فترة تنافس عالية الوتيرة في الخليج عدّة تداعيات على العلاقات بين السعودية وقطر والتغيير في السياسة السعودية بشكل عام على دولة قطر وقد كان ذلك في عدة ملفات:

1- الملف اليمني: استطاعت السعودية بعد عدة اجتماعات جمعت الإمارات وقطر من أجل حماية اليمن من الحوثيين وقد أصدرت بيانا في 26 مارس 2015[3] وبذلك تكون إحدى الملفات التي اجتمعت فيها الدولتان بقيادة الرياض. إلاّ أنّ هذا الملف لا يخلّ من الخلافات فقد أثار هجوم الرئيس اليمني المخلوع على السعودية وقطر في تصريحاته.

---

[1]- قرارات ملكية سعودية تجهز على المتبقي من جناح التويجري، التقرير، 30 جانفي 2015.
http://cutt.us/zynb.

[2]- وكالة الأنباء الألمانية، مرجع سابق.

[3]- بيان من السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت، بشأن اليمن، الإمارات اليوم، 26 مارس 2015.
Htpp://www.emaratalyoum.com/politics/News/2015-03-26-1.768981.

2- الملفين المصري والليبي: في إطار التقارب القطري السعودي فقد أدان مجلس التعاون الخليجي التصريحات المصرية بحق قطر بعد أن استدعت الأخيرة سفيرها احتجاجا على القصف المصري لليبيا واتهام مصر لها بدعم الإرهاب حيث وصف مجلس التعاون الخليجي الاتهامات بأنّها باطلة ولكن المجلس ألحق هذه الإدانة ببيان آخر حيث أكد فيه مؤازرة دول المجلس لمصر بقيادة السيسي، وتوترت العلاقات بين مصر وقطر بخصوص الملف الليبي بعد تقدم محدود جرى في العلاقات بين البلدين في ديسمبر 2014 برعاية العاهل السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز[1]، وهذه النقطة تدلّ على تقلّص الضغوط التي كانت تمارس على قطر من قبل الملك عبد الله. ويمكن القول بأنه من الصعب توافق كلّ من الإمارات وقطر في ليبيا ليس للخلافات القائمة بينها فحسب بل لمواقف الأطراف الليبية أيضا.

3- الملف السوري: كان لدول الخليج موقف عام تجاه إسقاط نظام الأسد في سوريا لكن الخلاف كان يتركّز حول الجهات التي سيتم دعمها وتهيئتها لمرحلة ما بعد الأسد. ولاشك أن إحدى الدول المنخرطة بقوّة في الملف السوري هي تركيا التي تحتفظ بعلاقات قوية مع قطر والتي كان لها دور في التمهيد للتقارب التركي السعودي ومن نتيجة هذا التقارب الحديث عن تنسيق سعودي قطري تركي تجاه سوريا، إلاّ أنّ في تصريحات عبد الخالق عبد الله بيّن أن هذا التحالف الثلاثي هو تحالف مزعوم وهو مجرّد خيال سياسي[2].

3- المسارات المستقبلية للعلاقات السعودية القطرية[3]:

يتضح أن السعودية تحاول القيام بمهة ضبط التنافس بين الإمارات وقطر لمصلحتها نحو الإستمرار في قيادة العالم العربي.

---

[1]- أمين عام مجلس التعاون يتراجع عن تصريحاته التي أيّدت الموقف القطري رأي اليوم، 19 فيفري 2015.
http://wwwraialyom. com/?P=220480.

[2]- الإمارات وخلافات مع السعودية، رأي اليوم 11 جويلية 2015.
http.//www.raialyom.com/ ?P=285769.

[3]- عدنان ،التميمي، **الكويت أجهضت ضغوط السعودية على قطر، الخليج الجديد.** "مجتهد" ينشر كواليس قمة خليجية سابقة
http://www.the newkhalij.com/ 2015/7/19.

* حفاظ السعودية على دور قيادي يوحّد العلاقة بين كافة دول الخليج ويعقد مصالحة شاملة بين الإمارات وقطر من أجل مواجهة تحديات تنظيم الدولة والنّفوذ الإيراني.
* تقارب السعودية مع قطر وتراجع علاقاتها مع الإمارات تدريجيا ومن شواهد هذا السيناريو دور الإمارات في اليمن.
* وقوف السعودية بجانب الإمارات والعودة لممارسة ضغوط على الدور القطري والجماعات الإسلامية وذلك من خلال وجود ترتيبات سرية بين البلدين بالتنسيق مع مصر.

وخلاصة القول أن السعودية تسعى لجمع كلّ الأطراف تحت سياستها وعدم خسارة أي طرف خليجي بالتالي تعتمد على تقوية العلاقات مع السياسات الأكثر قربا من الرياض ومسار العلاقات يتجه بشكل أكبر للتقارب السعودي- القطري حيث أنّ السعودية تريد مواجهة المشروع الإيراني في المنطقة وتحتاج كلّ من تركيا وقطر. وأنّ نجاح السعودية في اليمن يعني المزيد من التقارب السعودي – القطري خاصة إذا تعاونت مع الإخوان المسلمين في اليمن.

جـ- التحالف السعودي – الأمريكي:

إن العلاقات السعودية – الأمريكية تشكّل واحدا من ألغاز الوضع السياسي العالمي فالولايات المتحدة لا تكفّ عن ترديد زعمها بدعم الديمقراطية في العالم ولكنها لا تقترب من السعودية بهذا الشعار ولا تتغير سياسة الولايات المتحدّة تجاه السعودية في ظلّ رئيس أمريكي ديمقراطي أو رئيس جمهوري، وهذا لا يعني أن الولايات المتحدّة لا تمارس أيّ نفوذ على السياسة الخارجية السعودية.

أظهرت التطورات الأخيرة أن السعودية تميل إلى الخروج من معسكر العداء لإسرائيل وعلى الرغم أنها لم تعقد أي معاهدة سلام على غرار ما فعلت مصر والمملكة الأردنية فإنّها

أصبحت تتجنّب تماما إصدار البيانات التي تندّد بإسرائيل وبسياستها، كما تتجنّب بيانات التأييد للقضية الفلسطينية ونتج عن ذلك أن التماثل بين السياسة الخارجية لإسرائيل وللسعودية متوازيتان، وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية لم تجد صعوبة في إقناع الكونغرس بمجلسيه "النواب والشيوخ "بإتمام أضخم صفقات الأسلحة مع السعودية وكانت آخر هذه الصفقات بقيمة 60 مليار دولار ولم تعد إسرائيل تعترض على صفقات الأسلحة الضخمة التي تعقدها الإدارة الأمريكية مع المملكة[1].

1- اهتزاز التحالف إثر الربيع العربي:

كانت السعودية خلال الربيع العربي تقود معسكر مقاومة التغيير، لذلك كان من الطبيعي أن تتعارض توجّهاتها مع السياسة الأمريكية التي جاءت مسايرة له وبناء عليه، نظرت الرياض بكثير من الشك إلى الموقف الأمريكي من الثورات العربية، نظرت الرياض بكثير من الشك إلى الموقف الأمريكي من الثورات العربية، ففي الوقت الذي رفضت فيه واشنطن دعم التدخل السعودي – الخليجي في البحرين مطلع 2011 لقمع الانتفاضة الشيعية، قامت إدارة أوباما بالتخلي عن واحد من أوثق حلفاء في المنطقة وهو الرئيس المصري حسين مبارك[2]. وقد شكّل ما عدّته الرياض دعمًا أمريكيا لوصول الإسلاميين إلى السلطة في دول "الربيع العربي" أحد أهم مظاهر الخلاف السعودي الأمريكي في سياق الثورات التي شهدتها المنطقة ومصر بصفة خاصة، إذ بدأت واشنطن تبدي ميلاً لحكم "إخواني" يحقّق لها جملة من المصالح في إيطار سياسة جديدة للتأقلّم مع التغيرات الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة[3].

---

[1]– سمير، كرم، **التحالف الأمريكي السعودي**، صحيفة الأهالي ،**2012/07/10**.

[2] – Bruce Reiedel, « Saudi Arabia Blames America for the turmoil in Egypt", Agust 19/2013. At: http://www.thedailylest.com/articles/2013/08/19.

[3]– سعود الفيصل: **العرب مستعدون لتعويض المساعدات الغربية بمصر**، الحياة، 2015/8/19.
http://alhayet.com/Details/543090.

وبلغ الخلاف السعودي – الأمريكي ذروته عندما دعمت السعودية الإنقلاب العسكري الذي أطاح الرئيس محمد مرسي وحكم الإخوان في مصر، في الوقت الذي قرّرت فيه واشنطن قطع بعض المساعدات عن القاهرة كموقف احتجاجي لابدّ منه بسبب وقف المسار الديمقراطي وعبّرت السعودية عن دعمها الكامل للانقلاب وتعهدت بتقديم بديل من جميع المساعدات الغربية التي يمكن قطعها عن مصر[1].

2- الأزمة السورية: سبّبت الأزمة السورية توترا في العلاقات السعودية الأمريكية حيث عبّرت السعودية عن استياءها من الموقف الأمريكي الضعيف والمتردد من نظام الأسد وذلك بخلاف ما اعتبرته السعودية موقفا أمريكيا حازما غير مبرّر اتجاه أنظمة كانت تعدّ حليفة للغرب، فمنذ بداية الأزمة السورية أحجمت واشنطن عن خطوات مؤثرة التي يمكن أن تؤدي إلى رحيل النظام السوري- وظلّ الموقف الأمريكي بين استمرار واشنطن في رفض التدخل عسكريا ورفض تسليح المعارضة السورية[2].

وقد بلغ الاستياء السعودي من الموقف الأمريكي بخصوص الاتفاق الكيماوي السوري حدّ التهديد بوقف كلّ أشكال التعاون مع واشنطن[3]. وكمبادرة احتجاجية لافتة رفضت السعودية في أكتوبر 2013. تسلّم عضوية مقعد غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد علّلت السعودية قرارها بعجز المجلس عن وضع حدّ فاصل لمعاناة الشعب

---

[1]- Michel R. Gordon and marklandher,backstage glimpses of Clinton as dogged diplomat,win or lose;the new York times february2,2013.

[2]- مصدر الأمير بندر يقول أن الرياض ستبعد عن أمريكا بسبب مواقعها المتصلة بسوريا وإيران، روتيز 2013/10/23. http://www.ara.renteurs.com/article/topnews/ARACAEGB28ut2013/10/23?

[3]- "بيان من وزارة الخارجية يفيد بأن المملكة تعلن اعتذارها عن قبول عضوية مجلس الأمن"، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية السعودية 2013/10/18.

http://www.mofa.gova.sa/services and information/ news/ ministry news /pages/ articles/ D2013/ 10/1821339394.aspx

السوري وحملة الإبادة التي يشنها النظام السوري هذه مستخدما كل أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية[1].

حقيقة نهاية التحالف السعودي- الأمريكي:

في ظلّ وجود خلافات كبيرة بين واشنطن والرياض حول عدد من الملفات الإقليمية الرئيسية، إضافة إلى التوجّس السعودي من التقارب الأمريكي مع إيران، فهل يمكن استنتاج بأن التحالف الأمريكي مع إيران، هل يمكن الإستنتاج بأن التحالف السعودي – الأمريكي قد بلغ نهايته بعد أن أدى غرضه بالنسبة إلى الأمريكيين، يمكن أن نشهد استبدال تحالف أمريكي- إيراني به[2].

إنّ مصالح إدارة أوباما وأولويتها تبدو مختلفة عن تلك التي تعني السعودية المنشغلة كليا بإيران ومشروعها الإقليمي، فأوباما مستغرق بتنفيذ أجندته الداخلية وهو مستمر في توفير الظروف الإقليمية والدولية للخروج من المستنقع الأفغاني، وأن كلّ الضغوط التي تدفعه نحو الدخول في نزاعات مسلحة جديدة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، مادامت المصالح الأمريكية لم تتعرّض للتهديد على نحو مباشر، أنّ العلاقات السعودية- الأمريكية التي كانت تقوم على أساس النفط مقابل الأمن بدأت تتغير بسبب اكتشافات النفط والغاز الصخري في أمريكا، لكّنها لن تنتهي، فمن جهة، لا توجد أي تقديرات تشير إلى أن الولايات المتحدّة سوف تحقق إكتفاءا ذاتيا كاملا من النفط السائل حتى عام 2040[3]. ومن جهة أخرى فإن اهتمام أمريكا بنفط الخليج لم يقتصر يوما على تلبية حاجاتها المحلية من الطاقة بل كانت له منافع أخرى، بعضها ذي طابع اقتصادي استراتيجي، من الناحية الاقتصادية يشكل استمرار تدفق النفط من الخليج إلى الاقتصادات العالمية مصلحة أمريكية قصوى لأن

---

[1] –http://www.alakhbar.com/mode/194074.

[2] – Anthony H, Cordesman, « The gulf and middle east strategie parteners chip: The other side of the Iran negotiation, October 22, 2013. Cordesnan.

[3]– مروان قبلان، "**دبلوماسية الصين النفطية**"، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة دمشق، العدد 19- 20 (صيف 2002)، ص 201- 223.

تعافي الاقتصاد الأمريكي مرتبط ارتباطا وثيقا بتعافي الاقتصادالعالمي في الوقت الذي تتجه فيه أمريكا إلى تقليل اعتمادها على الخليج فيما يتعلّق بحاجاتها من الطاقة. كما يزداد اعتماد الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاديات الأسيوية التي تعدّ المستثمر الأكبر في الخزينة الأمريكية والمموّل الوحيد للحكومة الفيدرالية لذلك ستبذل واشنطن كل جهدها من أجل ضمان استمرار تدفق النفط العربي للأسواق الأسيوية بانسيابية[1].

أما إستراتيجيا، يشكل نفط الخليج أهم وسائل الضغط الأمريكي على الصين، ويعتبر الوجود العسكري الأمريكي على مقربة من حقول الإنتاج في الخليج فضلا عن سيطرة الولايات المتحدة على خطوط النقل البحرية التي تعد أهم أدوات ممارسة النفوذ الأمريكي في شرق آسيا والمحيط الهادي[2] لذا سوف يبقى نفط الخليج العامل الأساسي في تحديد سعر النفط عالميا. وأخيرا يعتبر تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا والمحيط الهادي مزاجًا أمريكيا يميل للعزلة بعد أن دفع الأمريكيين ثمن تورطهم في نزاعات طويلة الأمد في العالم الإسلامي ومع ذلك لا تبدو واشنطن تنسحب من منطقة الخليج والشرق الأوسط[3]، بل أنها تتجه لإعادة تعريف مصالحها وعلاقاتها معها.

المطلب الثاني: من الجانب الإيراني.

أ- تحالف إيراني عراقي:

أصبح هناك تمكين شيعي وتفعيل لدور الشيعة في العراق، الأمر الذي صبّ في مصلحة إيران رغم وجود الإختلافات مع بعض الأحزاب الشيعية التي ظهرت بعد سقوط النظام العراقي. وبداية من تلك اللّحظة ظهر التدخل الإيراني في المنطقة العربية والذي اعتمد على المحدد الطائفي بشكل أساسي حيث بدأت تظهر مشاكل طائفية وصراع مذهبي

[1]- جمال، خاشقجي، أمريكا روزفلت ترحل من عالم المياه، 2013/10/12.

[2] - http://CSIS.org/publication/gulf-and middle.east-strategic partnerships.other.side.iran-negotiations.

[3] - http://alkayat.com/opinions details/560975.

بين السّنة الشيعة،وحسب الإحصائيات الصادرة عن اللجنة العليا التابعة للأمم المتحدة فقد تمّ تهجير حوالي 200 ألف عراقي شيعي من قبل النظام العراقي مما أدى لاعتبارهم لاجئين في إيران، وبعد سقوط صدام عاد للعراق حوالي 1.8 ألفا منهم الأمر الذي أدى بالتبعية لزيادة النفوذ الإيراني حيث شعر العراقيون ينتمون بالأساس لإيران، كما أن العراق ذات أهمية كبيرة للمذهب الشيعي و بالتالي بالنسبة لإيران بما بها مرارات دينية حيث يعتبر العراق هذا العالم الشيعي فهي تحتوي على مدن الأضرحة تحتل العراق مكانة هامة في السياسة الخارجية الإيرانية[1].

واستمر الوضع على هذا الشكل واستمرت الصلة حتى أصبح من الصعب الحديث عن التطوّرات داخل النظام العراقي دون العودة للبحث عن الدور الإيراني، فقد كانت إيران تستخدم الأموال أيضا لتضمن علاقاتها بالعراق، حيث تم تقدير المساعدات المالية الإيرانية إلى حلفاءها في العراق، عن طريق السفير الأمريكي في العراق "كرسيتوفرهيل" في نوفمبر 2009. كما استخدمت إيران إستراتيجية في دعم الشيعة فقد عملت على إزالة الخلافات العالقة بين التيارات الشيعية، لكي تحقق مكسبين في وقت واحد، الأول يتمثل في الحفاظ على أغلبية شيعية تأتي بحكومات حليفة لإيران والثاني في كسب ولاء مختلف التيارات الشيعية على اعتبار أن إيران هي الوسيط المتوقع في أي خلاف شيعي– شيعي قادم. واستكملت إيران تنفيذ إستراتيجيتها في العراق من خلال محاولة التحكم في العملية الإنتخابية العراقية عن طريق حلفاءها العراقيين، وتواصل الدور الإيراني بعد انتهاء الإنتخابات لتدخل إيران في مرحلة تشكيل الحكومة وهو ما يدل على مدى النفوذ القوي الذي تمكّنت إيران من الحصول عليه في العراق، وتدخل إيران في السياسة الخارجية العراقية[2].

---

[1]– موسى ،عبد الوالي قاعود، **الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من 1991 وحتى 2010**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص 129– 130– 131.

[2]– صلاح، عبد اللطيف، **التدخل الإيراني في العراق،" التاريخ والواقع والمستقبل"**، جريدة مصر العربية، 30 مارس 2015.

❖ محاربة داعش:

إنّ الدور الإيراني الآن في العراق قد شهد تحوّلا جديدا لصالح إيران ويبدو أن الظروف الإقليمية سوف تخدم إيران خاصة داخل العراق، وتلك الظروف جاءت على يد داعش حيث سيطرت داعش على عدة مدن في محافظات وسط وشمال العراق، وهذه الأزمة كانت بمثابة فرصة وتحدّ لإيران ودورها في العراق، فلن تسمح إيران بأن يسقط نظام الحكم الشيعي في العراق مرة أخرى بصعود داعش ورغم أن الأزمة أربكت إيران إلا أنها تداركت الأمر سريعا وذلك اثر خياراتها في إدارة الأزمات، وعملت على تعزيز قدراتها للوقوف بوجه داعش والمحور الأساسي في هذه التدابير تثبيت المناطق الحيوية الشيعية والكردية ومن ثمّ إعادة ترتيب الصفوف لإسترجاع المناطق المحتلة من قبل داعش[1] وقد أعطى ذلك ميزة خاصة لإيران حيث زادت ثقة الشيعة العراقيين بإيران أكثر كالمنفذ والحليف، وتتمثل تلك الجهود في تدريب المليشيات الشيعية داخل العاصمة العراقية، بغداد وفي مناطق جنوب البلاد[2].

إلى جانب قضية داعش تأتي قضية الحوثيين حيث أن الموقف الإيراني موالي للموقف العراقي ورافض لحملة "عاصفة الحزم العسكرية" التي تقودها السعودية ضدّ الحوثيين[3]، وما يدل على مدى قدرة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق وإعلاء المبدأ المذهبي لدى حليفتها العراقية.

ب- تحالف إيراني روسي صيني:

صدرت تأكيدات إيرانية على وجود اتّفاق بين موسكو وطهران على تشكيل تحالف عالمي ضدّ الإرهاب تكون نواته من الدول الإسلامية ونتج عن الاجتماع الدولي في فيينا نحو ثلاثة أسابيع، بيان أعلن تأسيس "مجموعة الدعم الدولية حول سوريا" كلّفت المجموعة

---

[1]- دعم إيران للعراق ضدّ داعش أعاد "الشيعة" الثقة بالنفس، جريدة المسلة، بغداد 27 فيفري 2015.

[2]- نيكن روبترسون، تقييم المستشارين الأمريكيين ببغداد:الجيش العراقي سيقاتل داعش، CNN بالعربية 2014/7/3.

[3]- مثنى،العبيدي،**الدور الإيراني في العراق** :مجلة السياسة الدولية، العدد13،1مارس2015

الأردن وضع قائمة بالتنظيمات الإرهابية في سوريا، ودعت إلى تشكيل وفد موحد للمعارضة السورية استعدادا للتفاوض مع الحكومة وذكرت تقارير أن موسكو والولايات المتحدّة توافقا على استضافة الرياض للمؤتمر، إلاّ أنّ الرياض أعلنت رفضها ذلك مؤكّدة أنه لم يرد في بيان فينا2.

1- التحالف الإيراني- الروسي:

نشأ التحالف الروسي- الإيراني عمليا في سبتمبر 2015 وقد لعبت الأحداث الأخيرة في المنظومة الدولية وخاصة الحرب الأهلية السورية دورا في إنشاء هذا التحالف وجعله أمام اختبار جدّي حقيقي بشأن مدى استقراره، حيث اتخذت روسيا قرارا استراتيجيا بالتدخل العسكري في الحرب الأهلية السورية للمحافظة على نظام بشار الأسد. وقد وقفت في مقدمة هذا القرار جملة من المصالح الروسية في الشرق الأوسط ومن ضمنها العمل على توسيع التأثير الروسي في قضايا المنطقة، والحفاظ على وجود بحري على ساحل البحر المتوسط، والعمل على إزاحة الموقف الأمريكي، لذلك جاءت الحاجة ملّحة لإقامة تحالف روسي إيراني[1].

أ- دوافع التحالف:[2]

إن هذا التحالف الروسي- الإيراني هو إستراتيجي تاريخي وقد جاءت الرغبة الروسية في المحافظة على نظام الأسد لتزيد من عمق التعاون الإستراتيجي بين روسيا وإيران داخل سوريا، لاسيما بغرض محاربة "الإسلام الجهادي السلفي" الذي يهدّد روسيا في أراضيها وعلى حدودها.

لتحديد قوّة العلاقات ما بين البلدين لابدّ من دراسة كيفية تلاقي مصالحها، فروسيا وإيران تتشاطران مصلحة كبرى تتمثل في الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية، والولايات

[1]- شاهر شهيد، سالس، مقال من نون بوست : **التحالف الروسي- الإيراني**، 30 نوفمبر 2015.

[2] -http://www. noonpost.net.

المتحدة ترفض بناء علاقات ودية تقوم على مبدأ الشراكة المتساوية، كما ترفض ضمن علاقاتها أن تأخذ مصالح الأطراف الأخرى بعين الاعتبار، وهذا التعامل يحبط علاقات أمريكا مع البلدان التي تختلف مبادئها ومصالحها من الولايات المتحدة الأمريكية.

إيران وروسيا تتنافسان ضمن أسواق الطاقة، حيث يزعمون بأن إيران قد تصبح منافسا لروسيا إذا باشرت بتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وهو السوق الذي تهيمن عليه روسيا، ولكن خلافا لهذه الحجّة تبدو روسيا بحاجة ماسة إلى السوق الإيرانية، وتعتبر نفسها أحد أكبر المستفيدين من رفع العقوبات عن إيران. وقعت كل من روسيا وإيران مذكرة لتطوير علاقاتهما التجارية والاقتصادية ومجموعة من القطاعات مثل الغاز والنّفط والصّناعات الثقيلة كالتّعدين والخدمات المصرفية، وحسب وزير الطاقة الروسي "الكسندر" فإن البلدان سيعملان على تأسيس مصرف يعمل على تمويل مشاريع النّفط والغاز.

إضافة إلى أنّ كلّ من روسيا وإيران تتسعان بدوافع للتدخل في سوريا فروسيا على دراية تامة بأن بدون قوّة بريّة متحمسة مثل إيران لن يكون لعملياتها أدنى فرصة للنّجاح في الحرب السورية، ومن هذا المنطلق يصبح وجود إيران من خلال حزب الله في لبنان، حاسما لتحقيق الأهداف الروسية على التراب السوري، وحسب قول الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" «حملة روسيا المعقدة في سوريا، كانت لتكون مستحيلة لولا إيران». فبدون وجود حليف مدفوع بغايات إيديولوجية وسياسية متينة، كانت روسيا ستواجه في سوريا ما واجهه الإتحاد السوفيتي في أفغانستان.

ب- التشققات التي واجهت التحالف:[1]

رغم عمق التحالف الإيراني الروسي إلاّ أنه لا يخلو من شوائب عدّة:

1- انعدام الثقة بينهما والذي يعود إلى القرن 19 عندما ضمت روسيا بعض الأراضي الإيرانية لولايتها وكذا معارضة روسيا لبرنامج إيران النووي، بالإضافة

[1] "**تشققات تهدّد التحالف الروسي- الإيراني**"، الجزيرة نت، الجمعة 15 جانفي 2016، الساعة 11:08.

إلى تعليق روسيا تسليم دفعة صواريخ S-300 في 2011 لإيران التي دفعت ثمنها مسبقا والتي تنتج عنها تقدم طهران بدعوى قضائية ضدّ روسيا.

2- إن مصالح روسيا تتعارض مع المصالح الإيرانية، فروسيا ذهبت نحو سوريا بهدف حل المسألة السورية لتأمين موقعها من خلال زعزعة الموقف الغربي داخل المنطقة ولذلك تبدي السياسة الروسية تساهلا في هذه المنطقة في غرف المفاوضات وفي الوقت نفسه هناك خشية روسية متنامية من توجه إيراني نحو الغرب من أجل إتمام الإتّفاق النووي.

3- أيضا إيران لا تبدي ابتهاجها من تقوية الموقف الروسي في سوريا ولا تبدي إرتياحا للتعاطي الروسي مع الغرب ويبدو أن روسيا تتجاوز كليّا الموقف الإيراني في سوريا. إضافة إلى أن طبيعة أوامر الثقة بين إسرائيل والروس ينعكس بدوره سلبا على الثقة بين موسكو وطهران ويضح الصعوبات أمام الجهود الإيرانية بالتعاون مع حزب الله.

4- إنّ عملية اغتيال "سمير القنطار" في غوطة دمشق المنسوبة لإسرائيل لتثير غضب إيران وحزب الله لأنّ مثل هذه العملية لم تكن لتتم لولا التعاون الروسي الإسرائيلي ممّا سيعمل في المستقبل على زعزعة التحالف الروسي الإيراني[1].

2- التحالف الصيني الروسي:

أ- التعاطي الصيني الناشئ في منطقة الشرق الأوسط (سوريا نموذجا):

تعتبر الصين الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة منطقة ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية وأمنية لها ويعود تاريخ العلاقات الصينية السورية إلى مئات السنين، إذ شكّلت سوريا الطريق التجاري الذي ربط بلاد الصين ببلاد العرب. وقد اهتمت بكين بسوريا واعتبرتها خط الدفاع الأول عن مصالح الصين في آسيا الوسطى وبلد العبور لمعظم النفط

[1] - http://www.aljazera.net.

العراقي. وفي عام 2002 إلتقت أهداف السياسة الخارجية السورية مع المساعي الصينية الهادفة إلى زيادة نشاطها الاقتصادي في العالم. بعد طرح بشار الأسد إستراتيجية تسعى لتحويل سوريا إلى قاعدة لنقل الغاز ومنطقة تجارة حرّة تصل بين الشرق والغرب، عبر ربط البحار الخمسة (المتوسط، قزوين، الأحمر، الأسود، الخليج العربي) من خلال سوريا، ورأت الصين في إستراتيجية بشار الأسد مشروعا لإحياء طريق الحرير، الذي يمكن أن يسهم في بناء منطقة جديدة للتنمية الاقتصادية في غرب الصين، تكون بمرتبة جسر يربط آسيا والمحيط الهادي شرقا وبالمنطقة العربية غربًا وتشكّل بذلك نمطًا جديدا للإنفتاح الصيني[1].

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين حوالي 2.48 مليار دولار عام 2010 إضافة لحوالي 1.82 مليار كعقود هندسية صينية في سوريا، و4.82 مليون دولار تحويلات عمّال صنيين في حوالي 30 شركة صينية في سوريا و16.81 مليون دولار على شكل استثمارات صينية مباشرة، واحتلت الصين المرتبة الأولى في عام 2010 في الشركاء التجاريين لسوريا بنسبة تصل إلى 6.9% من إجمالي التجارة السورية مقابل 3% لروسيا الاتّحادية، كما أنّ الشركات الصينية تساعد سوريا في مواجهة المشكلات التكنولوجية الناتجة عن العقوبات الأوروبية على سوريا في القطاع النفطي الذي يشمل 20% من إجمالي الناتج السوري. ويبدو أن الموقف الصيني تجاه موجات الربيع العربي وتحديدا الثورة السورية، أخذ يتبلور وفقا لسياق إستراتيجية جديدة متّسقة مع قدرات بكين المتنامية[2].

ب- مساندة الصين للنظام السوري دعمًا لطهران:[3]

بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية بالنسبة إلى الصين، تخشى الأخيرة أن يؤثر سقوط النظام السوري المالي على مكانة إيران الإقليمية كحليف إستراتيجي لسوريا، حيث تحتل إيران موقعا مركزيا في سلم الأوليات الصينية. كما أنّ إيران منتج ضخم للطاقة وسوق

[1]- سأشان، العلو، "**الدور الصيني في الملف السوري**"، مركز عمان للدراسات الإستراتيجية، 18 أفريل 2016، ص 10.

[2]- نفس المرجع السابق ، ص 11.

[3]- المرجع نفسه، ص 12.

كبيرة لتصريف المنتجات الصينية اللاّزمة بإدامة معدّلات التنمية المرتفعة. ويساهم التحالف مع إيران بتسهيل المهمة الصينية في دخول الشرق الأوسط في الإستراتيجيات العالمية، وفكّ عزلة الصين عنه، فحسب خريطة الشرق الأوسط وغرب آسيا تكشف بوضوح أنّ إيران هي الحليف شبه الوحيد للصين في هذه المنطقة، الذي يؤمن 45% من واردتها النفطية، كما تنظر الصين إلى إيران باعتبارها، المطل المائي المحتمل في الخليج العربي للأسطول الصيني الضخم، وهو المُطل المفيد تجاريا وجيوبوليتيكا. وتتعزز هذه الفرضية بملاحظة أفضلية القرب الجغرافي للصين مقارنة مع أمريكا مثلا من القوس الجغرافي الحاوي حوالي 71% من احتياطات النفط عالميا، وحوالي 69% من احتياطات الغاز الطبيعي ويشمل هذا القوس الجغرافي روسيا وآسيا الوسطى وإيران والعراق والسعودية ودول الخليج ويسمح هذا القرب الجغرافي للصين بإحراز الأفضلية في التسابق على موارد الطاقة مع واشنطن مستقبلا، شريطة أن يكون لها موطئ قدم توفره إيران بموقعها الجغرافي في قلب القوس. كما تقدم إيران للصين ميزتان:

الأولى: حقول الجنوب الإيراني السلطة على الخليج العربي تؤمن جزءا معقولا من نفط الشرق الأوسط. أما الشمال الإيراني فيمنح لبكين فرصة الإطلالة الممتازة على بحر قزوين الغني بالطاقة. إضافة للأهمية الإستراتيجية الإيرانية فهي تمثل أهم موّرد للنفط للصين من ناحية، فإن مكانة إيران تعزّز في إستراتيجية الصين الدولية، ورغم أن السعودية هي الموّرد الأول للصين، لكن الحساب الإستراتيجي الصيني يقوم على أساس أن أيّة أزمة حادّة بين الصين والولايات المتحدّة قد تجعل من السعودية طرفا لا يؤمن من جانبه، خلافا لما هو عليه الوضع في إيران، بالتالي أصبحت الصين الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية، التي ترافقت مع إبرام الصفقات الضخمة في قطاع الطاقة بين بكين وطهران والتي بلغت حوالي 120 مليار دولار، إذ صارت الصين الرابح الأوّل من الأزمة النووية الإيرانية حتى الاتّفاق النووي.

جـ- ضروريات التحالف الصيني- الروسي:[1]

شهدت العلاقات الروسية- الصينية تحسنًا في تاريخ العلاقة بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، وتدل الاتّفاقيات الموقّعة خلال الزيارة الأخيرة للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" 20 ماي 2014 إلى شنغهاي على رغبة البلدين الإرتقاء بحجم العلاقات بينهما على مستويات الدفاع والاقتصاد وخصوصا في مجال الطاقة الذي حقق فيه البلدان اختراقا كبيرا بالإضافة إلى حجم صفقة الغاز التي أثارت المناورات العسكرية البحرية بين البلدين. وقد برز التحالف الروسي الصيني موّجها ضدّ الولايات المتّحدة الأمريكية عبر التنسيق على عدّة مستويات أهمها:

أولا: أمن الطاقة، حيث وقّع البلدان خلال الزيارة الأولى للرئيس بوتين إلى الصين صفقة غاز تاريخية بلغت قيمتها حوالي 400 مليار دولار تزوّد روسيا بموجبها الصين بـ 38 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لمدة ثلاثين سنة، يأتي اهتمام الصين بمصادر الطاقة الروسية في إطار إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع مصادر إمدادات الطاقة، وتأتي معظمها من الشرق الأوسط بالتالي وسبب الربيع اضطرت بكين للبحث عن مصادر بديلة من بينها آسيا الوسطى وروسيا لضمان تدفق الإمدادات بشكل مستقر[2].

ثانيا: تمتين التعاون العسكري حيث تشكّل روسيا على المستوى العسكري أهمّ مزوّد للصين بالسلاح، فمبيعات السلاح الروسي تمثل أهّم مصدر في عمليات التحديث الواسعة التي عرفتها القوات البحرية والجوية الصينية في العقود الأخيرة، وتشمل المبيعات، الطائرات المتطورة، الغواصات، صواريخ أرض جو، الصواريخ المضادة للسفن، ونقل التكنولوجيا العسكرية والإنتاج المشترك لبعض من هذه الأسلحة، ومن المتوقع أن تتوصل الصين إلى

[1]- عبد الرحمن ،المنصوري،" **التحالف الصيني الروسي**"، مركز الدراسات للجزيرة ،**الأحد 22 جويلية 2014**، الساعة 11:45.

[2] - http://www.senters.com.articl 2013. 3.22.

اتّفاق لشراء 24 طائرة من نوع سوخوي 535 المتطوّرة جدًا وأربع غوّاصات وتشكّل المناورات العسكرية المشتركة منذ 2005 على مدى قوة العلاقة بين البلدين[1].

ثالثا :النظام الأمني القاري الجديد،من بين أهم الأهداف الإستراتجية للصين حاليا هو إنشاء نظام اقتصادي وسياسي عالمي متعدد الأقطاب، والابتعاد تدريجيا عن النظام الحالي الذي ترى الصين أنه يخدم مصالح الغرب.و بعد تصاعد روسيا كقوة عالمية بعد أكثر من 20سنة،ترى الصين أن التقارب مع روسيا سيخدم المصالح الصينية بشكل أكبر. و يظهر ذلك جليا في تنسيق البلدين جهودهما في ايطار مجموعة دول البر يكس التي تخطط لإنشاء بنك وصندوق مساعدات وفي سياق آسيوي أنشأت الصين منظمة شنغهاي للتعاون لتوفير آلية التعاون المشترك بين روسيا والصين. كما تنشط الصين بالتعاون مع روسيا في إيطار مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا "CICA" وهو مؤتمر يصل عدد دول الأعضاء إلى 26 عضو ويهدف لتعزيز التعاون والحفاظ على الأمن والسلام في آسيا إلاّ أن الهدف الحقيقي منه هو إقامة نظام أمني قاري لمواجهة التحالفات الأمريكية[2].

وخلاصة القول لقد نجح التحالف الروسي– الصيني مع إيران في دعم صمود نظام الأسد وفي كسب لعبة عضّ الأصابع مع المجتمع الدولي. كما نجح في فرض إيران جزء من هذا الحلّ، وبعد التدخل الروسي على الأرض ورفع العقوبات الإقتصادية عن إيران تبدو الصين في موقف أقل رسوخا من الموقف الروسي بسبب طبيعة إستراتيجيتها تجاه المنطقة غير أنّ بعض العوامل قد تجعل التراجع الصيني عن استمرار الموقف الحالي أمرا صعبا ويتجلى ذلك في حرصها على العلاقة مع إيران وروسيا اللتان تمثلان موردًا مهما للسلاح والطاقة، لطالما ساهم الموقف الصيني الروسي في تعقيد الأزمة السورية عبر الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للنظام، وما الدخول السوري المباشر على المشهد السوري سوى

[1]– وكالة الأنباء رويتز.

[2]– حسين، باكير،" **الأهداف الإستراتيجية للصين**"، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2014.
http://studies-aljazera.net reports/2014.06.20146810213305.html.

لتسهيل السيطرة على تداعياتها والحفاظ على شكل النظام المفيد بالنسبة لها. ويمكن في ضوء هذه المعطيات لدول الخليج أن تساهم في إيجاد الحليف البديل تدريجيا عبر الانفتاح على الصين إضافة إلى استمرار انفتاح المعارضة السورية على بكين وبناء جسور يتم استثمارها في المرحلة الانتقالية[1].

[1]– المرجع نفسه.

المبحث الثالث: السيناريو هات المحتملة للتنافس السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: وجهة العلاقات المستقبلية.

بات واضحا حتى الآن أنّ العامل الاقتصادي في العلاقات بين البلدين ليس محوريا ورئيسيا تبني عليه علاقات سياسية ثابتة، فالسعودية تقدّم خياراتها السياسية على مصالحها الاقتصادية، وفي الغالب يتم التضحية بالمصالح الاقتصادية على حساب المصالح الأمنية للأنظمة القائمة، ومع أن العامل الاقتصادي الإيراني يبدو فاعلا في العلاقات الإيرانية مع كل من روسيا والصين والهند وحتى تركيا، فإنّ ذلك العامل لا ينظر إليه بمعزل من خيارات تلك الدول الإستراتيجية الأمنية والسياسية. أما بالنسبة للسعودية فهي كقوة تضحي مصالحها الاقتصادية بمقابل خيارتها الأمنية والإستراتيجية.

إنّ الملّفات السياسية الساخنة في العراق ولبنان وفلسطين شكّل صدعا في العلاقات بين البلدين، ومن وجهة نظر السعودية يمكن أن يهدأ القلق الأمني الخليجي دون النهاية في حال احتواء التمدّد الإيراني في العراق وتمّ تقليص نفوذ حزب الله في الشأن السياسي اللّبناني وتجريده من السلاح، وكذلك إذا ما خضعت حماس لمحمود عبّاس أو بمعنى آخر إذا ما تمّ تجميد تمدّد النفوذ السياسي الإيراني في هذه الملّفات الذي أضعف السياسة السعودية[1].

مظّلة الأمن في الخليج لا يمكن أن تنجح وفق المنظور الأمريكي الذي يستبعد العراق وإيران، لأنّ دول مجلس التعاون الخليجي غير قادرة على حماية نفسها من البلدين في حال الصراع. كما فشل مجلس التعاون الخليجي نفسه في تحقيق الأمن الذي كان من أحد دوافع تشكيله، وأخيرا قامت دول الخليج بعقد اتفاقيات منفردة مع أمريكا وزيادة النفوذ الأمريكي في الخليج وذلك بمنحها القواعد العسكرية وهذا ما أجّج عدم الاستقرار بدلاً من تحقيق الاستقرار ولن يكون هناك حلّ سوى احتواء ما يعتقده الخليجيون خطرا إيرانيا/ عراقيا ضمن نظام أمني

[1]– سعد ،الشريف، **التنافس، الصراع، وإمكانية الشراكة الإستراتيجية**، مجلة الحجاز.

إقليمي جمعي قد سيظّل بشرعية دولية تضمنه الأمم المتحدة مثلا[1]، وأن السياسة القائمة على التهميش أو الحرب على إيران أمر ليس من مصلحة دول الخليج نفسها، فالإيرانيون لم يوفّروا التهديد بأنّهم لن يسمحوا للنفط بالتصدير إن حرموهم من ذلك، فضلا على أن الحرب الأمريكية الإيرانية قد تؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز وضرب قواعد وقطع بحرية أمريكية في دول الخليج نفسها، أي أنّ هناك احتمالا بقيام حرب إقليمية أوسع مما خطّط له الرئيس السابق بوش[2].

أولا: أن الطبيعة التنافسية بين البلدين تحتاج إلى تأطير وأنّ ليست إيران من تبحث عن الاعتراف بدورها في المنطقة فدورها واضح وملموس في كافة الملّفات، وأن تحتاج إلى هذا الإعتراف على أرض الواقع هي السعودية التي خسرت الكثير من مواقعها، إنّ إيران مدعوة لتقاسم الدور مع السعودية في الملّفات المشتركة ورغم تصريح إيران بذلك إلاّ أن ما يعتبر نجاحًا إيرانيا همّش بشكل كبير دور السعودية، وبالتالي فإن الموضوع ليس مسألة منافسة شريفة بين طرفين بل نُظر إليها وكأنه تهميش و فقر على دورها في المنطقة وعليه فالمطلوب إفساح إيراني للسعودية بأن تمارس دورًا حقيقيًا يراعي مشكلات القصور والتقصير في السياسة الخارجية السعودية وذلك في إيطار شراكة إستراتيجية أوسع، إنّ مشاريع إيران الأمنية التي يطرحها الإيرانيون يفترض أن تلحظ البعد الحساس بالنسبة للسعودية ومكانتها الخليجية والعربية والإسلامية وبدى واضحا أن مكانة السعودية ودورها لن يحظيان بالاحترام على الأرض بالتالي سيعمل على إبطال وتعطيل مفاعيل العلاقات الإيرانية مع عدد من الدول العربية والإسلامية، ولعلّ قطع العلاقات المغربية الإيرانية خير دليل على قدرة السعودية وقوّتها في مواجهة المنافس، بيد أن مشروع السعودية السياسي مؤسس على

[1] – Polin G, Mainuddin and Joseph R, Aicher Jr and Jeffrey M. Elliot from olliance to collective & security: Rethinking the gulf cooperation Middle East policy. Jol 4, Issue3, 1996.

[2] – سعد ،الشريف، **التنافس الصراع، وإمكانية الشراكة الإستراتيجية**، مجلة الحجاز.

الصّدام مع إيران والتنافس معها والإنضواء مع السياسة الأمريكية، ويكون أن الخلاف قائم بين إستراتيجيتين مختلفتين مما يجعل من الصعوبة تحقيق إستراتيجية شراكة بين البلدين[1].

ثانيا: كلّ من السعودية وإيران بحاجة لإعادة استكشاف الأخر عن قرب وإعادة تقييم للعلاقات بينهما بمنظور مستقبلي، فالسعودية مثلا تخشى من احتمالية إعادة العلاقات الإيرانية بينهما بمنظور مستقبلي، فالسعودية مثلا تخشى من احتمالية إعادة العلاقات الإيرانية الأمريكية حيث بإمكانه أن يطيح بالنّفوذ السعودي إلى أبعد الحدود، ويجعل من إيران قوّة مهيمنة في مسائل الشرق الأوسط وفي مقدّمتها أمن الخليج مما يتطلب من السعودية ومصر التفكير وإعادة تقييم سياستهم الخارجية تجاه إيران ليس على قاعدة العداء المطلق خاصة وأنّ السعودية تعرّضت إلى انتكاسة في مكانتها الدولية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وما زاد المشكلة تفاقما بعد تفجيرات 9/11 الذي لم يتح لها إلاّ هامشا قليلا من المناورة السياسية في انتقاء سياستها الخاصة بها. وفضلا عن ذلك فإنّ تقييمات غربية تحدّثت عن أنّ الإستراتيجية الأمريكية على تهميش دور السعودية وليس فقط بين دول الخليج، وذلك اثر الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية الفردية لأمريكا مع أي دول خليجية، مما عبّرت السعودية عن إنزعاجها من ذلك، فحسب قراءة لمايكل دايف لمحلية جينز في ماي 2005 فإنّ ميزان القوى في الخليج يشهد إعادة هيكلة جذرية تتغيّر بموجبه طبيعة الدور العسكري الأمريكي، وهيكل العلاقات مع الحلفاء الإقليمين وكذا توقف المحاولات الأمريكية لجعل السعودية في قلب الإستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، وبدلا من ذلك فقد بدأ نهج جديد قوامه تطوير علاقات ثنائية مع دول الخليج الصغيرة، وما يمكن ملاحظته أن محور السياسة الخارجية الإيرانية هو استبعاد ضامني الأمن الخارجيين وأن هدف التسلّح الإيراني هو ردعي، دفاعي، وأن تطوير أسلحتها يستهدف صدّ واحتواء التحديات للمصالح الإيرانية والتهديدات الخارجية لبقاء النظام. وأنّ السياسة الإيرانية قائمة على ضبط النفس

[1]– سعد الشريف، نفس المرجع السابق.

وتطبيع العلاقات الإقليمية والدولية، إلاّ أنها قد تتحوّل لإستراتيجية الهجوم، في حال وجود تهديد في شكل غزو عسكري أو إجراء سرّي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية. وما يمكن استخلاصه هو أن السعودية بحاجة إلى تقييم علاقاتها مع الولايات المتحدّة من الزاوية الأمنية ومن زاوية الدور الموكول إليها في المستقبل. مما قد يجعل السعودية ضحيّة في مجال استبعاد مصالحها في محيط الجزيرة العربية، وقد يتطور الأمر إلى محاولة إسقاط النظام أو حتى تقسيمها بحجّة رعاية الإرهاب السلفي، بمعنى أن الولايات المتحدة لا تريد دورا لإيران ولا للعراق ولا للسعودية في تقرير أمن الخليج، وهذا هو الأساس الإستراتيجي الذي يفترض أن تبنى عليه الإستراتيجية الأمنية المستقبلية. وهذا ما يدفع إلى تنشيط العلاقات الإيرانية السعودية والسعودية العراقية وكذلك العلاقات السعودية مع الصين والهند واليابان وباكستان، على الأقل للمساومة بها كورقة مع الأمريكيين، وإيجاد توازن يخدم بقاء النظام في المملكة[1].

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة.

إنّ الأزمة السعودية – الإيرانية قد تشهد تطوّرات مختلفة في الفترة القادمة، ممّا يفتح الباب أمام مجموعة من السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الإيرانية.

1- السيناريو الأول- التصعيد[2]:

من المحتمل أن تشهد الأيام القادمة محاولات للتصعيد من قبل السعودية في أشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة من التصعيد، فقد يكون في شكل دبلوماسي بجانب قطع العلاقات الدبلوماسية عن طريق السعي إلى محاكمة دولية من طرف السعودية تتهم فيها إيران باختراق

---

[1]- محمد ،علي الفائز ، **العلاقات السعودية الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظام: من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، شؤون السعودية**، العدد1، فيفري 2011، ص 34، 39.

[2]- عبد الحافظ، الصاوي، "**الآثار الاقتصادية للخلاف السعودي الإيراني**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،**5 جانفي 2016**.

http://E/-الأزمة/والتداعيات/التطورات/الإيرانية/السعودية html.

الإتّفاقات الدولية، وقد يكون التصعيد في هيئة ضغوط اقتصادية قد يستخدمها الطرفان لإستمالة دول الجوار الإقليمي إلى موقفها وذلك بزيادة الاتفاق على التسليح وذلك من أجل التفوق النوعي ودعم حلفاءها في المنطقة وهناك حرب بالوكالة في جبهتي النّزاع القائمتين في اليمن وسوريا بدعم كل طرف لحلفاءه، فتسعى السعودية لتمويل المعارضة والضغط بقوّة في الملف السوري ورّبما إيقاف المسار التفاوضي لفترة قادمة. أما على الصعيد اليمني قد تسعى المملكة لدعم الجيش اليمني في مواجهة الحوثيين في اليمن لإحداث تغيير على الأرض ومن المتوقع أن تسعى السعودية للإشتراك في ساحات الصراع في العراق من خلال الدعم العسكري للقوى السّنية في البلدين لمواجهة التوغّل والسيطرة الإيرانية، فربما تقدم السعودية وحلفاءها دعما للجماعة السّنية التي تقاتل قوات الحشد الشعبي في العراق أو ربّما تخفّف الرياض من لهجتها حيال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. وفي لبنان يظل الدعم السعودي للقوى السّنية بزعامة سعد الحريري والحاضر بقوّة، في محاولة تضيق الساحة اللّبنانية على حزب الله وإيران، فرغم شغور منصب الرئيس في لبنان لم تتمكن القوى الداخلية من إختيار رئيس، وذلك بسبب رغبة كل من الرياض وطهران بالمجيء برئيس يقبل بأحدهما، ومنذ إندلاع المواجهة الدبلوماسية الأخيرة بين السعودية وإيران لم يجتمع أعضاء المجلس النيابي اللّبناني لاختيار رئيس، لأنّ إخلاف بين طهران والرياض يخيّم على المشهد.

*** الدوافع وراء هذا السيناريو:**[1]

إن السعودية تسعى في الفترة الحالية لأن تضع حدًا للتوغل الإيراني في المنطقة ولاسيما بعد شعورها بالخطر المتزايد بعد التطوّرات الأخيرة في ملفات الصّراع والتخاذل الأمريكي في مساعدتها سواء ضدّ إيران وبداية العمل بالاتفاق النووي إلى جانب تجنبّها التورط في الملف السوري ورفض دعم المعارضة، هذا إلى جانب أنها تملك مساندة عربية

[1]– عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق.

ربما قد تكون تمّ الإعداد مسبقا لها في الفترات الأخيرة بما يمكنها من أن تلعب دورا حاسما في الفترة القادمة لتظهر بصورة القائدة في المنطقة.

القيود: هناك مجموعة من القيود يمكن تلخيصها وهي أن السعودية لا تقبل بالدخول في حرب مباشرة في الوضع الراهن وتسعى لتجنبها. كما أنّ الوضع الاقتصادي للسعودية لن يسمح لها بأن تتمادى في حروب بالوكالة بشكل يكبدها أكثر مما تتكبّده بالفعل حاليا بل تسعى إلى تحقيق مصالحها سياسيا بعيدا عن تحمّل المزيد من الأعباء.

وحقيقة أن التصعيد وارد في المرحلة القادمة، فعلى غرار ما حدث في الحرب العراقية الإيرانية، ربّما يتصادم الطرفان بشكل مباشر من خلال عملية عسكرية تكون محدودة مثل ضربات جويّة يقودها سلاح الجوّ السعودي المتفوق على إيران أو تقدم طهران قصف المدن الساحلية السعودية بصواريخ بالستية، للتأكد على الحضور الإيراني القوي في الخليج أو سيتحول الصراع إلى الساحتين اليمنية والسورية المتهيئتين الآن لتصفية الحسابات بين الرياض وطهران فمن المتوقع للأزمة السورية أن تشهد تطوّرا كبيرا في المعارك الدائرة بين قوى المعارضة المدعومة خليجيا وبين قوات الأسد وحلفائه، ويتحوّل الصّراع إلى تصعيد دبلوماسي ومزيدا من الضغط لتحقيق أهداف كلّ طرف أو ربما تأجيل التفاوض في سوريا واليمن لحين تصبح المفاوضات انتصارا.

2- السيناريو الثاني: الصدام المباشر:[1]

يقوم السيناريو على فرضية قرب حدوث الإنفجار في العلاقة ما بين المملكة السعودية وإيران، وذلك نظرا للتناقض الإستراتيجي والسياسي والمذهبي الواضح بين المصالح السعودية والإيرانية في المنطقة، ليصل لحدّ المواجهة العسكرية، فقد شكّلت التصريحات القوية التي أدلى بها السيّد علاء الدين بروغردي "رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني" في مؤتمر صحفي في دمشق يوم 2015/05/14

[1]- شوقي، فرج، **العلاقات الإيرانية السعودية في أوّج توتّرها**، 17 العربي الجديد 2015/04/20.
http://www.alaraby.com.uk/politics/2015/4.

حيث تهجّم فيه على العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز بعبارات خارجة عن الأعراف السياسية الدبلوماسية، تعكس حجم التدهور في العلاقات السعودية والإيرانية، واقترابها من حافة المواجهة بمختلف أشكالها، وأن العلاقة بين البلدين وصلت لأشدّ من حالة العداء وباتّجاه الحرب الحقيقية، لذلك قامت إيران في عامي 2012- 2013 بتطويق السعودية بمجموعة من القواعد العسكرية بالسودان وارتيريا وجزر دهلك، إثيوبيا والعراق. وفي المقابل تحاول السعودية تأكيد نفوذها من جديد مقابل النفوذ الإيراني وذلك عبر التحالفات العربية وخاصة عبر دعم نظام الرئيس السببي في مصر وتشكيل تحالف عربي سنّي يكون قادرا على مواجهة التمدّد الإيراني، بالإضافة إلى إسقاط النظام السوري من خلال دعم المعارضة بالمال والسلاح، وما يمكن ملاحظته هو أن السعودية قد نجحت ولو جزئيا في صراعها مع إيران وذلك بتدخلها العسكري في البحرين واليمن بالإضافة لنقلها للصّراع الإقليمي مع طهران إلى أسواق النفط العالمية حيث طفت إلى السطح مواجهات وتهديدات بين البلدين في هذا الجانب، وقد هدّد الرئيس حسن روحاني الدول المسؤولة عن انخفاض أسعار النفط بأنّها ستندم بسبب تأثّر الخزانة الإيرانية بانخفاض أسعار النفط، فالمملكة السعودية تعتبر إيران منافسا كبيرا لها وعدوًا لدُودًا على الصعيد السياسي، الاقتصادي والاستراتيجي والاديولوجي وحتّى أن السعودية أعدّت إستراتيجية واضحة وهي مقارعة إيران في كل بلد لها فيه نفوذ، خاصة مع وقوفها في وجه التقارب الأمريكي- الإيراني في موضوع الملف النووي الإيراني لأنها ترى أن هذا الأخير يعطي إيران نفوذا وهيمنة كبيرين إقليما ودوليا. لذلك تشهد العلاقات السعودية الإيرانية هذه الأيام أعلى درجات التوتر، وسط تهديدات متبادلة بالانتقام العسكري على أرضية أزمة حجّاج منى، والصّراع في كلّ من سوريا واليمن والعراق، ولذلك باتت احتمالات الانتقال من حرب بالنيابة "By proxy" إلى صدام مباشر، حيث أكّد اللّواء محمّد علي الجعفري القائد العام للحرس الثوري الإيراني في تهديدات صدرت عنه أن الحرس الثوري مستعد لتوظيف جميع قدراته لتوجيه سريع وعنيف في أي وقت كان ومكان، ضدّ آل سعود بسبب كارثة منى واسترداد حقوق الحجّاج الإيرانيين

الضحايا، وتحقيق طلب المرشد الأعلى آية الله على خامنئي فهل تصل الأمور بين البلدين إلى المواجهة العسكرية المباشرة؟؟؟[1].

3- السيناريو الثالث: الحرب الباردة:[2]

يمكن لهذه الحرب الباردة بين البلدين الكبيرين البقاء في المنظور القريب، كون أن الإستراتيجية الإيرانية تقوم على عدم فتح مواجهات عسكرية جديدة بعد انتهاء الحرب مع العراق والتي استمرت ثماني سنوات واستخدام القوة الناعمة في تنفيذ مشروعها. وفي خطبة العصماء تحدّث على رضا زكاني "محلل استراتيجي إيراني" أمام البرلمان وأشار إلى ما سمّاه مرحلة الجهاد الأكبر لدى إيران، مشيرا لنية إيران لإعداد وتصدير مشروعها ونموذجها من الثورة الإسلامية للمنطقة العربية من أجل تحقيق ما يفهم أنّه وتحرّر سياسي وديني في إيطار ثوابت الإسلام، فالجهاد الأكبر عندهم هو حملة إيديولوجية، فغالبا ما يقول علماء الدين الشيعة أنّ الجهاد الحقيقي ليس الدخول في حرب وإنما إحداث تغير سلس لدى الآخرين، وهنا يشير "زكاني" إلى أنّ هذه المرحلة من الجهاد تتطلّب سياسة خاصة ونهجًا جذرًا لأنها قد تؤدي إلى العديد من التداعيات مشيرا إلى أن الخطأ الذي ارتكبته السعودية هو عندما آمنت بقناعة عمياء أن صوت المال سيكون أعلى في النهاية، ويرى عبد البارئ عطوان أن هذا التصعيد يهدف إلى ممارسة ضغوط على السعودية لدفعها لمزيد من الشفافية في مسألة التحقيقات في وفاة 464 حاجًا إيرانيا بينهم مسؤولين كبار وتقديم اعتذار رسمي عن هذه الكارثة وتعويضات لأسر لضحايا، لأن إيران، ومهما صعدت، من الصعب أن تدخل في حرب مباشرة لمعرفتها لحجم الخسائر المتوقعة، حتى لو كان الانتصار حليفها وهذا ما يفسّر سياسة ضبط النفس في اليمن واحد الأدنى من التدخل المباشر في سوريا،

---

[1]- اشتيوي، بثينة، **إيران والسعودية، علاقات على صفيح ساخن تحكمها التغيرات الإقليمية**، موقع ساسة بوست.
http://www.sasapost.com/Saudi.iranian-1elator 30/5/2014.

[2]- عطوان، عبد الباري، **الحرس الثوري الإيراني يهدّد السعودية بردّ عنيف وقوي في أي زمان ومكان**، صحيفة رأي اليوم 2015/10/05.

http://www.raialyoum.com/?/P=325180.

وبالنظر إلى طبيعة العلاقات السعودية– الإيرانية على مدار العصر الحديث نجد أنّها غلب عليها طابع الحرب الباردة، وهو الأمر المرشح بالاستمرار خلال الفترة القريبة القادمة.

5– السيناريو الرابع: التراجع:

ربّما يكون هذا السيناريو حاليا مستبعدا، فما الذي يدفع السعودية للتراجع عنه؟ ولكن يمكن فهمه في إيطار ضغوط من الخارج لأجل ذلك فأحد هذه الضغوط قد تأتي من قبل دول الخليج التي تربطها بإيران علاقات اقتصادية، وتبادل تجاري يقدّر بـ 22 مليار دولار ولاسيما الدور الإماراتي الذي يشكل تعاملاتها مع إيران ما يقارب الـ 80% من حجم هذا التبادل مع دول الخليج، كما أنّ مول الولايات المتحدة الأمريكية قد تضغط هي الأخرى من أجل التراجع في الوقت الذي ترغب فيه من إحداث نوع من التهدئة في المنطقة والإبقاء على نوع من التوازن في الشرق الأوسط.

وعلى الجانب الآخر قد لا يكون التراجع نتيجة لضغوط بل نتيجة لمساومات وتفاوضات بخصوص الأزمات الحالية، تأتي على هيئة ضمانات من قبل الولايات المتّحدة والقوى الدولية التي تشارك في الأزمة السورية كرحيل الأسد أو دعم المعارضة كما قد تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة زمام الأمور إليها عن طريق توليها لمهمة التصدّي بإيران وهي التي تسعى إليها السعودية حتى توقف التراشق بين الدولتين وتعيد الأمور إليها في الشرق الأوسط قبل أن يتصّرف كلّ طرف دون تنسيق معها[1].

5– السيناريو الخامس: التوافق:[2]

يقوم على فرضية وصول الطرفين المملكة السعودية وإيران "إلى تفاهمات مشتركة تراعي مصالح البلدين، تركّز على قاعدة اقتسام النّفوذ والمصالح بهدف خفض مستوى التوتر

[1]– شاكدام، كاترين، **تفكك الإمبراطورية السعودية في وجه المحور الإيراني الجديد**، موقع نون بوست.
http://www.noonpost.net/Content/4279.13/11/2014.

[2]– السعدون، صالح، **الصراع السعودي الإيراني من المنتصر**.
http://www.dr.alsadoon.com/news.view-586.html.

في المنطقة، والتفرّع لخطر مواجهة الجماعات الإرهابية (داعش) التي أصبحت تهدّد مصالح واستقرار البلدين، وذلك نظرًا لكون البلدين يعانون من مشاكل اقتصادية واجتماعية فإيران مازالت متأثرة بالعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليها بسبب البرنامج النووي والسعودية تعاني من أزمة اقتصادية من انخفاض سعر البترول، وحسب توقّعات المراقبين فإنّ إيران تتجه إلى تهدئة المواجهة مع السعودية على كلّ الجبهات بما في ذلك أفغانستان وهي آخذة بعين الاعتبار أنّ الأزمة السورية ليست قريبة من الحل، واحتمال أن تحل بالشكل الذي يكون في صالح إيران، يتراجع يوم بعد يوم، وبالرغم من احتدام الصراع بين السعودية وإيران، يرى البعض أن هناك أطرافا سعودية وإيرانية لا تريد أن تصل الأمور إلى حدّ المواجهة، فقد ظهرت نداءات كثيرة من الساسة الإيرانية وجّهت إلى المرشد الأعلى على خامنئي من أجل تلطيف الأجواء مع الرياض، مذكرة إياه بتدخل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في اليمن والذي فشل هناك بالرغم من الدعم العربي اللاّمحدود له في تلك الفترة[1].

[1]– سعدون، صالح، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

وفي النهاية يمكن القول أن انفجار الأوضاع بين السعودية وإيران وصولا[1] إلى المواجهة العسكرية أمرا مستبعدًا في هذا الوقت بالتحديد، وذلك نظرًا لعدّة اعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية، فالسياسة الإيرانية تقوم على عدم الدخول في مواجهة عسكرية من جديد مع أي جيرانها بعد تجربة الحرب مع العراق التي تم فيها استنزاف إيران سياسيا وعسكريا واقتصاديا، واستخدام القوة الناعمة والحرب بالوكالة بديلا لذلك، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إيران بعد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب العقوبات الغربية التي كانت مفروضة عليها بسبب البرنامج النووي الإيراني، وفتح أيّ مواجهة عسكرية بين السعودية وإيران قد يفتح الباب أما إسرائيل لقصف المنشآت النووية الإيرانية مستغلّة بذلك الحرب الدائرة، لذلك فإنّ السيناريو الأقرب إلى التحقيق خلال الفترة القادمة هو استمرار الحرب الباردة بين الطرفين، رغم تفاقم التصريحات والتهديدات الإيرانية الموجّهة نحو السعودية[2].

[1]– منصور، أبو كريم، "**دراسة بعنوان مستقبل العلاقات السعودية– الإيرانية**"، مركز أمد للإعلام، 13 أفريل 2016. السعودية 20%، الإيرانية 20% في 20% ظلّ، 20% سامي 20% الصراع% ، السياسي%، الطائفي20 % المنطقة .http://www العلاقات%20 html.

[2]– منصور، أبو كريم، مركز أمن للإعلام، مرجع سابق.

خاتمة

خاتمة:

وأخيرا يعتبر الخلاف السعودي الإيراني العنيف من أبرز العوامل المؤثرة على المفاوضات في شأن الحل في سوريا ومن البديهي أن هذا الخلاف وما جرى من قطع العلاقات بين الدولتين سيكون له تأثير على الحلّ في سوريا، حيث سيكون التشدّد هو الأساس، فإيران متشددة حيال المعارضة السلفية الإسلامية والسعودية حيال وفد النظام السوري وهذا ما سينعكس سلبا على الأزمة السورية ونحو إيجاد حلّ في سوريا.

يمكن القول أن الأزمة السورية تعدّ أحد أوجه هذا التنافس (السعودي- الإيراني) والذي يعدّ واجهة كبرى للصراع في المنطقة والعالم بأكمله إذ يعتبر كما يقول: عبد الله النفيسي أن سوريا تمثّل الرّئة الإيرانية في الشرق الأوسط ومع دخول روسيا كحليف يودّ السيطرة على المياه الدافئة في قاعدة طرطوس العسكرية، لكن التطوّر الأخطر ظهر مع صفقة الاتّفاق النووي الإيراني وتدخل روسيا، بالتحالف مع إسرائيل لقصف الجماعات الجهادية في سوريا، مما يعني قيام تحالفات لم تكن مقبولة من قبل أكثر دلالة على ذلك هو محاولة إيران منافسة السعودية في كسب الو.م.أ في مقاربة القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية.

الملاحق

الملحق رقم (01):

خارطة توزيع القوى و الأطراف الفاعلة خلال الأزمة السورية

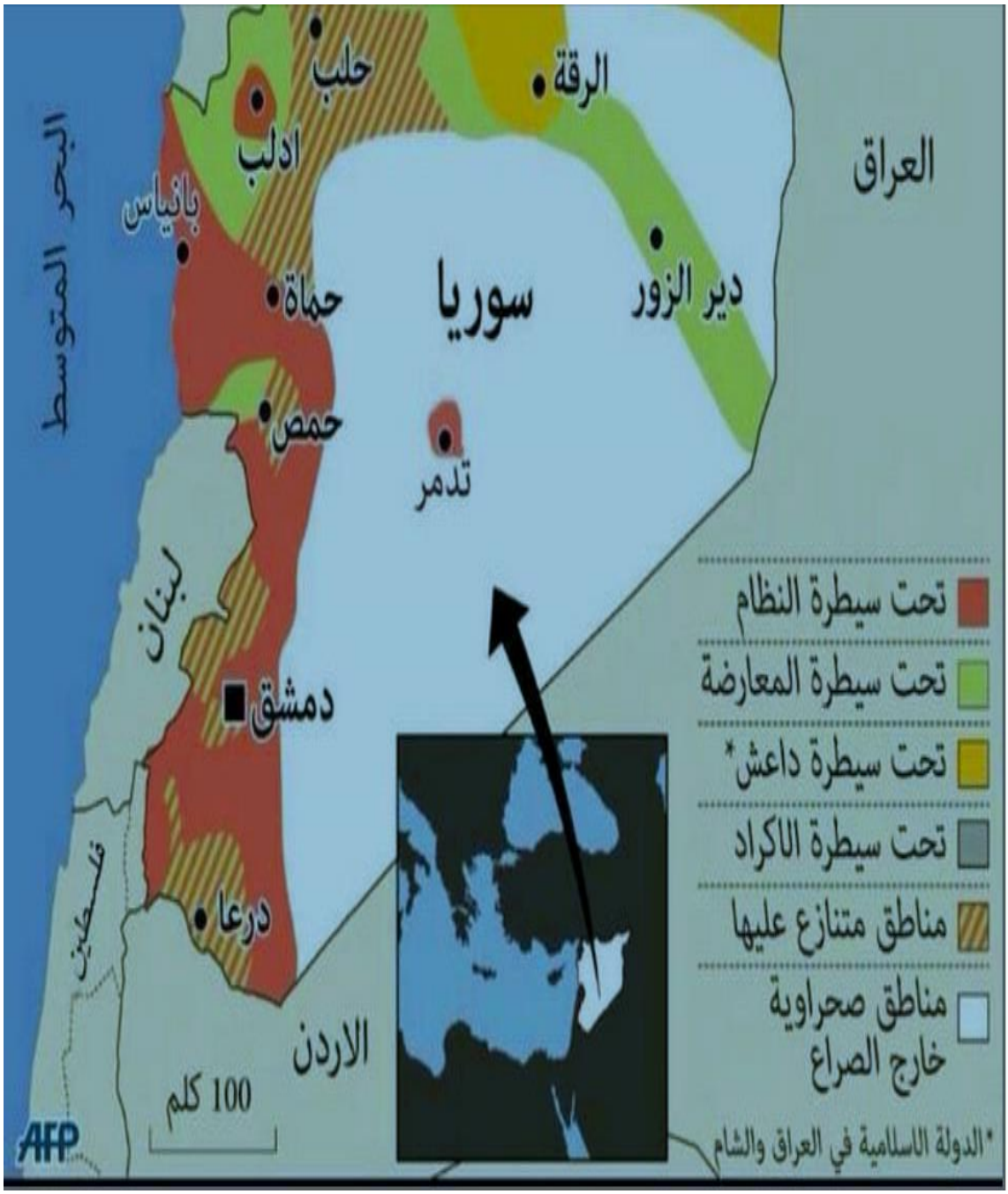

ملحق رقم (2)

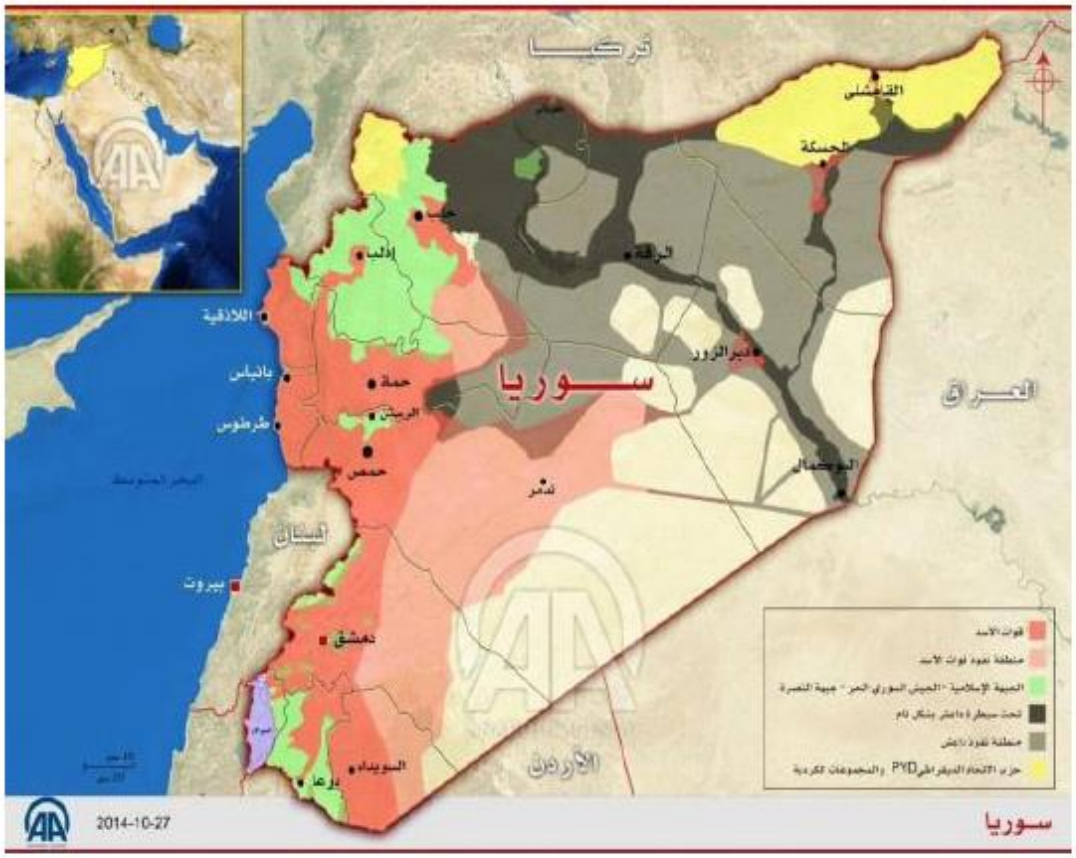

http://www.shaamtimes.net/news-details.php?id=16156

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

1- الكتب:

1-المدني، توفيق يوسف الشويري، وآخرون (2011)، **الربيع العربي ... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

2-الكتبي، ابتسام، صالح المانع وآخرون (2011)، **إلى أين يذهب العرب رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

3-علي، آزاد محمد وآخرون (2013)، **خلفيات الثورة، دراسات سورية** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

4-باروت، محمد جمال (2013)، العقد **الأخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود والإصلاح**، المركز العربي ودراسة السياسات، بيروت، ط1.

5-زيادة وآخرون، **السلطة والاستخبارات في سوريا**، رياض الريس للكتب، ط1.

6-إسكندر، عمر (2013)، **سوريا أزمة نظام وثورة شعب**، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

7-بشارة، عزمي (2013)، **سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1.

8-العيطة، سمير وآخرون (2012)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

9-مهنّد، العزب، **القوى الفاعلة في الثورة السورية**، برق والدراسات.

10- رانيا، طاهر، **الدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي**، مركز أميّة البحوث.

11- محمد علي، الفائز، **العلاقات السعودية- الأمريكية تدخل مرحلة كسر العظم: من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم**، شؤون سعودية، 2003.

12- البقمي، شجاع، **حجم الدعم السعودي لإقتصاد اليمن**، الشرق الأوسط، 26 مارس 2015.

13- شجاع الدين، ميساء، الحوثيون، **رحلة التنيه بين العزلة والتمدد**، مركز الجزيرة للدراسات.

14- الدغشي، حمد محمّد، **العلاقات العربية والدولية: "الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي"**، ط1.

15- أندرو تيربل، مدونة بالشأن الإيراني والعلاقات العربية الإيرانية: **"التنافس السعودي- الإيراني ومستقبل أمن الشرق الأوسط"**، ج1.

16- كريم، بقرادوني (1983)، السلام المفقود: "عهد إلياس سركيس"، بيروت.

17- عبد الوهاب، الكيالي (1977)، الموسوعة السياسية، ج2، دار فارس للنشر، ط3.

18- العلكيم، حسن حمدان (1997)، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مقوّمات ومعضلات**، مركز الدراسات الآسيوية.

19- فاضل، صدقة (1988)، **النظام الإيراني الحالي إلى أين**، مركز الدراسات العربية.

20- عتريس، طلال (2001)، **"التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم العربي"**، دراسات شرق أوسطية، العدد 17.

21- عبد المنعم (1994)، "أمن الخليج العربي"، **دراسة في الإدراك والسياسات**، القاهرة.

22- متولي، محمّد (1993)، وأبو العلاء، **"جغرافيا الخليج العربي"**، دار الوفاء للتوزيع والنشر.

23- الخالدي أحمد، آغا، حسين، **"سورية وإيران تنافس وتعاون"**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان.

24- أحمد غلاب، **"المملكة وأحداث سوريا"**، دار الحياة.

25- محمّد قياتي، **الخليج والأزمة السورية**.

26- فابريس، بالونش، "**أسوأ ما في أزمة اللاّجئين... قادم إلى أوروبا**"، معهد واشنطن، 2012/02/12، المرصد السياسي 2557.

27- إسماعيل، باشا، "**موقف تركيا من الأزمة السعودية- الإيرانية**، كتاب عربي 21، 6، 12 ماي 2016.

28- عبد الحافظ ،الصاوي، "المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية: **الآثار الاقتصادية للخلاف السعودي الإيراني**"، 5 جانفي 2016.

29- محمود، سمير الرنيتسي (2012)، **خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية والدولية**، مركز الجزيرة للدراسات.

30- ساشا، العلو، "**الدور الصيني في الملف السوري**": مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 18 أفريل 2016.

31- عبد الرحمن، الصنهوري، **التحالف الصيني الروسي**: مركز الدراسات للجزيرة، 22 جويلية 2014.

32- حسين، باكير، **الأهداف الإستراتيجية للصين**: مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2014.

2- مراجع غير منشورة والتقارير:

33- أبوشاويش، كمال (2013)، **ثورة 25 جانفي في مصر: أسبابها وتداعيات وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.

34- حربا، مالك (2011)، **الثورة السورية، الأسباب، التطورات والتداعيات والآفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي للخرجين**، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدولة العربية.

35- كساب، أكرم (2014)، **الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات السورية- الروسية (2000- 2012)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، العلوم الإنسانية، فلسطين.

36- تقرير الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

37- المفوضية السامية للأمم المتحدة.

38- ناصر، الغزالي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية اللّجنة العربية لحقوق الإنسان: **تقرير النازحون في سوريا واللاّجئون السوريون في (لبنان، تركيا الأردن)**.

39- تقرير عن مجلس الوزراء في 2016/6/12.

40- تقرير عن مركز ليبانون فايلز: 89% من سكان صيدا يعتبرون إن تأثير اللاجئين السوريين سلبي 2015 /07/27.

41- تقرير المستطلعين.

42- تقرير عن بيان مجلس التعاون، وكالة الأنباء السعودي، 16 نوفمبر 2014.

43- قرارات ملكية سعودية تجهز على المتبقي من جناح التوحيري، التقرير 30 جانفي 2015.

44- بيان من السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت بشأن اليمن، الإمارات اليوم 2015/03/26.

45- أمين عام مجلس التعاون يتراجع عن تصريحاته التي أيّدت الموقف القطري، رأي اليوم، 19 فيفري 2015.

46- سعود الفيصل، **العرب مستعدون لتعويض المساعدات الغربية بمصر**، الحياة، 2013/08/19.

47- الأمير بندر يقول بأن الرياض ستبعد عن أمريكا بسبب مواقعها المتصلة بسوريا وإيران، رويتز، 2013/10/23.

48- بيان من وزارة الخارجية يفيد بأن المملكة تعلن اعتذارها عن قبول عضوية مجلس الأمن، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية السعودية 2013/10/18.

الصحف والمجلاّت والبرامج المتلفزة:

49- سفاح غيث، قحطان طاهر (2013)، **ماهية الأزمة الدولية، دراسة في الإيطار النظري**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد 42.

50- هويدي، أمين (1993)، **فنّ إدارة الأزمة العربية، مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 172.

51- الحمد، جواد (2012)، **عودة المشرق؟ التفاعلات الإستراتيجية في دائرة المشرق العربي، السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 189.

52- نصر، ربيع وآخرون (2013)، **صفقة شاملة: الأبعاد الإقليمية للإتفاق جنيف النووي**، مجلد 49.

53- عبد القادر محمد (1999)، **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل، دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية.

54- علي وآخرون (2012)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية: **خلفيات الثورة ودراسات سوريا**، بيروت.

55- زين العابدين، بشير (2011)، **مرتكزات نظام الحكم السوري (1970- 2011) وأثرها في الثورة، التقرير الإستراتيجي التاسع**، الجزيرة.

56- عبد الشافي، عصام (2011)، عوائق **التغيير الشامل في السعودية وسوريا، السياسية الدولية**، القاهرة، العدد 184، المجلّد 46.

57- عبد القادر، محمد (1999)، **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل، دراسات إستراتيجية**، العدد 25، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

58- أبو صالح، ثائر، صراع الإستراتيجيات في سوريا النظام السياسي في مواجهة الأزمة، بحث مقدم للمركز السوري للدراسات السياسية، سوريا.
59- زيادة ،رضوان، **السلطة والاستخبارات في سوريا**، مركز الدراسات، الوحدة العربية.
60- أحمد، صافيناز (2012)، **المعارضة السورية الدولية**، القاهرة، العدد 189، جويلية 2012.
61- أحمد، صافيناز (2012)، **التأثير الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار، السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 150.
62- الحسن، سمير (2012) **إدارة الأزمة السورية، الجيش بيضة القبّان**، صحيفة الأخبار، لبنان، العدد 1224، 2012/03/10.
63- بكر، علي (2012)، **بؤر جهادية جديدة، دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا، السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 150، المجلد 47، أكتوبر.
64- ريفلين بول (2013)، **حرب التدمير الذاتي في سوريا وتداعياتها الإقليمية**، جامعة تل أبيب، مجلة اقتصادية، مجلّد 3، العدد 6.
65- نصر، ربيع وآخرون (2013)، **الأزمة السورية الجذور والآثار الإقتصادية والاجتماعية**، المركز السوري للبحوث والسياسة.
66- عبد الباري، عطوان، **قطر تتراجع**، صحيفة الرأي اليوم.
67- فراس، عبّاس، **محددات الموقف الصيني من الأزمة السورية**، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
68- مركز أبناء الأمم المتحدّة.
69- بسام، شحادات، **مقال تاريخ العلاقات السعودية- الإيرانية، 22 ماي 2014.**
70- قناة BBC، **تاريخ الصراع السعودي الإيراني 11 جانفي 2016.**
71- ريمون، ماهر كامل، **الإتّفاق الأمني الإيراني السعودي: خطوة نوعية على الطريق التقارب**، مختارات إيرانية، العدد 13، أوت 2001.

72- عبد العزيز، ساجير، **قناة العربية**، أثناء استضافة الرئيس المصري في هذه القناة وتقديم تصريحه 2011/04/08.

73- سعد ،الشريف، "التنافس، الصراع، **إمكانية الشراكة الإستراتيجية**"، مركز الحجاز 2013.

74- أمل، عالم، **الصراع السعودي- الإيراني على اليمن**، مركز الجزيرة للدارسات، الإثنين 29 جوان 2015.

75- أبو الهيجاء، وسام، **عاصفة الحزم، "دوافع وتداعيات التحرّك السعودي"**، الخليج أتلاين، 7 أفريل 2015.

76- مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية: **المملكة العربية السعودية وإيران، الحرب الباردة الثالثة**، 8 جانفي 2016.

77- إلياس، سامر، **السعودية وإيران... حروب بالوكالة**، صحيفة RT عربي، النشر 2016/02/07.

78- سمير، صادق، وبهيج أبو غانم: **"العلاقات الاقتصادية بين لبنان والمملكة السعودية"**، مجلة الاقتصاد اللّبناني العربي، فيفري 1975.

79- مجلة التضامن، إعوام 1979، 1980.

80- مجلس التعاون الخليجي: **عشرون عاما بين الإنجازات**، جانفي 2002.

81- قناة المنار، **"سلسلة مواقف سياسة لبنانية تندّد بقرارات مجلس التعاون الخليجي**، 2016/03/02.

82- ماجد يوسف، العلي، **"العلاقات السعودية- السورية"**، جريدة بيروت، العدد 13485، الأحد 25 مارس 2012.

83- القدس 2000.

84- عبد الكريم، عمرو (1987)، مجلة السياسة الدولية، **تمايزات النخبة الدينية الحاكمة**، العدد 90.

85- ابن جدو، غسّان (2000)، المستقبل العربي: "**إيران إلى أين**"، العدد 254.

86- عبد الرحمن، أميرة (2004)، السياسة الدولية: إيران من الإصلاحين إلى البنائيين، "انتكاسة أم تحقيق للحلم؟" العدد 156، أفريل، المجلد 39.

87- يوسف، مازندي، "**تحوّل إيران إلى القوة العظمى للقرن**" في: تصريح محمّد الرميحي "ماذا تريد إيران من حرب لبنان؟" أثناء استضافته في قناة للحياة، 16/ 08/ 2006.

88- عزّ العرب، محمّد، مختارات إيرانية، **مجلة البيّنة**، العدد 61، أوت 2008.

89- أبو رمان، محمّد، "**برنامج مساحة حرةّ**"، قناة العربية، 2007/11/16.

90- يحي، محمّد، **في حوار مع مجلد البيّنة**، 16/ 12/ 2007.

91- اللّباد، مصطفى، **الكومنترن الإيراني يعزز حضوره الإقليمي بعد الحرب على لبنان** 2006.

92- مارسيل، ميرال، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، مجلة الوطن العربي، 2005/02/05.

93- شحادة، أمل، حزب الله، جريدة الحياة، 2006/10/12.

94- ياسم، الجسر، **العلاقات السعودية- السورية**: تاريخ قديم، الشرق الأوسط، 3 مارس 2009.

95- نايف، الرشيد، "**العامل السعودي أبلغ الأسد... الفرصة لغيره**"، جريدة الشرق الأوسط 5 مارس 2012، العدد 12151.

96- بدر، الخريف، "**مواقف السعودية مع سوريا... من معركة ميلسون**"، جريدة الشرق الأوسط، 30 مارس 2012، العدد 12176.

97- قناة المنار، "**السعودية تحذّر من استمرار الموقف**"، **المتخاذل للبعض، تجاه سوريا**، **27**/02/2012.

98- الوطن أونلاين، "**الموقف السعودي من الأزمة السورية**"، 2012/04/02.

99- مليحة، بينلي، "**التحالف السعودي وتركيا**"، جريدة العصر، 2012/05/16.

100- محمد، بن هويدن، "**دلالات الموقف السعودي من سوريا**"، جريدة البيان، 20 ماي 2012.

101- مجلة الإمارات اليوم 2013/06/07.

102- توفيق ،المدني، جريدة الوحدة الإسلامية، **السنة الرابعة عشر**، العدد 166، فيفري.

103- باسم، دبّاغ، جريدة العربي الجديد، 6 جانفي 2016، الصفحة الرئيسية.

104- داوود، الداودي، "**الأزمات السعودية- الإيرانية**"، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، العدد 236.

105- ديالا، نحلي، **الأزمة السعودية- الإيرانية التي تشغل حرب أسعار النفط**، صحيفة وول ستريت، العدد 13473.

106- صحيفة العرب، **قضايا المنطقة تقع رهن الأزمة السعودية- الإيرانية**، العدد 10126.

107- شوقي، فرج الزمان، **العلاقات الإيرانية في أوّج توتّرها**، العربي الجديد، 2015/04/20.

108- اثتوي، بثينة، **إيران والسعودية، "علاقات عل صفيح ساخن تحكمها التغيرات الإقليمية**، ساسة بوست.

109- منصور، أبو كريم، "**دراسة بعنوان مستقبل العلاقات السعودية- الإيرانية**، مركز أمد للإعلام 13/ 04/ 2016.

110- صحيفة الأيام الجزائرية 8 جانفي 2016.

111- عبد الأمير، رويج، وكالة النبأ الإخبارية، 10 جانفي 2016، العدد 757.

112- فهد، التنيان، "**اقتصاد طهران الخاسر الأكبر من مقطع العلاقات الدبلوماسية**، صحيفة الرياض الاقتصادي، العدد 17361، جانفي 2016.

113- إبراهيم ،الغفيلي، "**إيران فشلت اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا**"، صحيفة الرياض الاقتصادي جانفي 2016.

114-عمار ،القربي (2016)، وحدة جنيف الإعلامية، وكالة أسو شيتدبرس: **تحالف استراتيجي بين السعودية وتركيا للإطاحة بالأسد**، 08 ماي 2016.

115- إمارة قطرتمّ عزل الرئيس مرسي بعد أيام من تولي الأمير تميم الإمارة.

116- فرانك فاردنر، **سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر**، بي، بي، سي، عربي، 2014/03/05.

117- وكالة الأنباء الألمانية.

118-عدنان التميمي، "**مجتهد" ينشر كواليس قمّة خليجية، الكويت أجهضت ضغوط السعودية على قطر**، الخليج الجديد.

119- سمير، كرم، **التحالف الأمريكي- السعودي**، صحيفة الأهالي، 10/ 07/ 2012.

120- مروان، قبلان (2002)، "**دبلوماسية الصين النفطية**"، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة دمشق، العدد 19.

121- جمال، خشفجي، "**أمريكا روزفلت ترحل من عالمنا**، الحياة"، 2013/10/12.

122-صلاح، عبد اللطيف، **التدخل الإيراني في العراق: التاريخ والواقع والمستقبل**، جريدة مصر العربية، 30 مارس 2015.

123- نيك روبرتسون، **تقييم المستشارين الأمريكيين ببغداد: الجيش العراقي سيقاتل داعش**،CNN بالعربية 2014/17/03.

124-مثنى العبيدي، **الدور الإيراني في العراق**، مجلة السياسة الدولية، العدد 01، 13 مارس 2015.

125- سمير، كرم، **التحالف الأمريكي- السعودي**، صحيفة الأهالي، 2012/07/10.

126- شاهر، شهيد، **التحالف الروسي- الإيراني**، مقال من نون بوست، 30 نوفمبر 2015.

المذكرات والأطروحات ووسائل الماجستير:

127-بن جامع لمياء (2101)، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمات الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية نموذجا)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.

128- عوكل ،هشام (2013)، **منهج إدارة الأزمة**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، قيم العلوم السياسية.

129-عاشور، هيا (2013)، **الديناميكية السياسية وإدارة الأزمات الدولية الإدارة الأمريكية لإدارة الملف النووي الإيراني نموذجا 2000- 2012**، رسالة ماجستير مقدمة للعلوم السياسية، جامعة الأزهر، فلسطين.

130- كلاب، سهيل (2013)، **العلاقات السورية الإيرانية وأثرها على حزب الله 2000-** 2001، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، العلوم الإنسانية، فلسطين.

131-خالد جوعيد، ارتيمة العيادي، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا- لبنان) 1979- 2007**، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة 2008.

132-موسى عبد الوالي قاعود، **الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة (1991- 2010)**، رسالة مقدمة لنيل ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

المراجع الأجنبية:

133- Derek Torington (1989), **Effective management**, people organization, New York, Prentice Hall Book.

134- Ofri Arie (1983), **Crisis and opportunity for cesting. Orbid,** a journal of world, Vol 26, N° 4, Winter.

135- R. K. Ramazani (1988), the emerging rapprochement: **toward an integrated U.S policy I, The middle East policy**. Vol ressus.

136- Jad Bou Abdou, **Niddle East Stratigie prespectives,** February 10, 2016, in arabe world Iran niddle east dones security and defense.

137- Saleh Alkatlen, Saudi, Iranian relations: **Implication for gulf security, in ed. Majid techranien- Briging a Gulf, Ib Tawis (London 2013).**

138- Josef Maila (1994), "The taif accord. An evaluation", Deirde colling, place for Lebanon, Boulder, London.

139- Glawson, Iran's Challenge to the west: **How, When, and Why? To asking tou dc:** policy paper N°33, Washington Institute, For New East policy.

140- Bakash. S (1990), "**Iran's relation with Tsrael, Syria and lelamon",** in M. Rezum, Iran at the crossoads: global relations a trubulent decode, boulder, Co. West- view.

141- Polin G. Mainuddin and Joseph R. Dicher and Jeffery M. Elliot (1996), From alliance to collective security: **Rechinking the gulf cooperation- Middle East policy,** Vol 4, Issue3.

142- Bruce Reidel (2013), **"Saudi Arabia Blames America for the turnoil in Egypt",** August 12.

143- Mead, "The faild grand strategy in the middle east.

144- Anatomy. H Cordesman, "**the gulf and middle east strategie perteners: the other side of the Iran negotiations**, October 22, 2013.

4- مواقع الأنترنت:

145- التقي، سمير وآخرون، مركز الشرق البحوث: **الطريق إلى الثقب الأسود، 2013**، نقلا عن: http://www.mushakis.net/p6258

146-كوش، عمر، **عودة المجتمع السوري إلى السياحة، حصاد المعارضة السورية**، 2012، نقلا عن:http://orient.news.net/index.php?page=news.show 83853

147-قبلان، مروان(2014)، **الحوار السياسي في سوريا جهود الوصول إلى السلام المقصود**، الجزيرة نت للدراسات، 03/26/ 2014، نقلا عن:

http://studies. Aljazerra.net/files/ discution strategyt.

148- لون، آرون (2013)، **الصراع من أجل التكثيف: جماعة الإخوان المسلمين في سوريا الجديدة**، مركز كارينغي، 23 جانفي نقلا عن:

http://www.allu syria. Info/ archive/195491.

149-صايغ، لوفيفر، مركز كارينغي، **مستقبل غامض ينتظر جماعة الإخوان المسلمين** نقلا عن: http://www.carrengie.mec.org/publication/a-53851

150-الجزيرة نت، المعارضة المسلحة في سوريا، 5 سبتمبر 2013، نقلا عن:

http://www.aljazera.net/news/2011/10/7.

151-الجزيرة للدراسات، **المعارضة السورية، مخاطر التشتت وضرورات التوافق** 2013/12/12 نقلا عن: http://studies aljazera. Net/

152-خليفة، مصطفى (2012)، **ماذا لو انتصر الأسد، 17 فيفري**، نقلا عن:

http://souria.

153-خالي، إبراهيم (2012)، **سيناريوهات ما بعد الأسد المحدّدات والخريطة السياسية**، معهد الدراسات والتدريب العربية، نقلا عن:

http://www.alarabiay.net/ articles/ 2012/08/14.

http://www.alakhbar.com/mode/45926.

154-صحيفة الغرديان (2012)، **السعودية تدفع رواتب عناصر الجيش الحر**، موقع بي بي سي عربي نقلا عن:

http://figital. Ahram.org.eg/articles.aspx?Ser

155- بيومي، محمود (2013)، **اللاجئون السوريون في دول الجوار: أزمة إنسانية وتدعيات إقليمية**، 1 ماي نقلا عن:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Ser.

156- منى علمي (2013) ضياع مستقبل سوريا الاقتصادي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 19 نوفمبر 2013، نقلا عن:

http://carrengiceddocument.org/ sada/ 2013/11/19.

157-فارس الخطاب، **العراق وإشكاليات الموقف من الثورة السورية**، الجزيرة نت.

158-تطورات الموقف الأمريكي في الثورة السورية، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نقلا عن:

http://www.dolainstitue.org/release/

http://www.albawaba.com/ar/%D8%.

159-أحمد أبو زيد وبلال عبد الله، **الموقفان الروسي والصيني وأزمة كيمياوي الأسد**، معهد العربية للدراسات، نقلا عن:

http://studies.alarabiya.net.

http://www.saudiaaffaires.net/web page/sca/issue 01/pd ffloder/saudi p.d.f accessed 3/1/2008.

160-م.م حمد، جاسم محمّد، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، نقلا عن:

http://awsat.com/ hom/ article/32 1906/50% D% 84% D 9%.

http://aljazera studies.net/ reports/ 2015/6/10123467.html.

161-روحاني يصرّح: ستندمون على أسعار النفط في صحيفة صدى الإلكترونية 13 جانفي 2015، نقلا عن.Html .1/13 http://www.solati.com/2015/

162-الجزيرة دون نت: http://www.egypty.com/kabreet/issue16/article3.esp

http://www.almanar.com/B.

163-ويكيبديا، الموسوعة الحرّة، اتفاق الطائف.

164-موقع جامعة الدول العربية 2012/03/29.

www.Arabic.euronews.com.

165-موقع، CNTV سي، إن، تي في 2012/07/19.

166-موقع BBC، الصراع في سوريا: "أكثر من مليون سوري يفرّ بسبب الحرب"، 19 جويلية 2015.

http://www facbook.com/ 17 april.moment.

http://msr.net.

http://E/الأزمة/السعودية/الإيرانية/التطورات/التداعيات.html.

http://www.alaraby.com.uk/politics/2015/4.

http://www.sasapost.com/saudi.com/saudi,iranian.relation 30/05/2014.

http://www.raialyoum.com/?/P=325180.

167-شاكدام، كاترين، تفكك الإمبراطورية السعودية في وجه المحور الجديد، نقلا عن:

http://www.noonpost.net/content/4279.13/11/204.

168- السعدون، صالح، الصراع السعودي- الإيراني، من المنتصر؟ نقلا عن:

http://www/المنطقة%20 والطائفي % السياسي %الصراع 20% تنامي 20%ظل 20% في 20% الإيرانية 20% السعودية %20العلاقات .html.

http://googl/s11 KVZ.

http://studies.aljazera.net.

http://www.bbc.com/arabic/niddle East/2014/3/140305-gulfstates.quatar envoys.

http://cutt.us/zynb.

http://www.emerat.com/politics/News/20/15/3/26-1-768981.

http://www.thedailylest.com/articls/2013/08/ag.

http://alhayet.com/Details/543090.

http://www.ara.reuters.com/article/top/news/id macae gB28 ut 2013/10/23?

http://www.mofa.gover.sa / services and information/ ministry news/ pages/ articles D 2013/ 10/ 18 21339394-us/x.

http://www.times.com / 2013/ 02/ 3 politics/ in- behind- scene.

http:// CSir. Org/ publication/ gulf-and middle east- strategic. Parteners hips. Other- ride- iran- nigotiations.

http://www.reuters. Com. Article.2013, 3-12.

http://stidies- aljazeera.net reparts/ 2014-OG. 201468/021335= html.

الجزيرة نت: تشققات تهدد التحالف الروسي- الإيراني، الجمعة 15 جانفي 2016.

الفـــــــهرس

كلمة شكر.

إهداء.

مقدمة .....أ

أهمية الدراسة وأهدافها ..... ب

مشكلة الدراسة..... ب

فرضيات الدراسة.....ج

حدود الدراسة .....ج

الدراسات السابقة..... د

منهجية الدراسة.....و

خطة الدراسة .....هـ

الفصل الأول: ماهية التنافس السعودي –الإيراني في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن التنافس السعودي – الإيراني 1

المطلب الأول :العلاقات السعودية الإيرانية "مرحلة التوافق و الانقطاع" 1

المطلب الثاني العلاقة بين التنافس و التعاون.....2

المبحث الثاني: خلفيات وأسباب التنافس السعودي الإيراني 6

المطلب الاول :العامل الداخلي.....4

المطلب الثاني : العامل الخارجي 8

المبحث الثالث: مجالات التنافس (البحرين، اليمن، لبنان، العراق، سوريا).....

المطلب الاول :لبنان،البحرين 10

المطلب الثاني : العراق، سوريا 14

الفصل الثاني: مكانة سوريا في الإستراتيجية السعودية والإيرانية.

مدخل تمهيدي للفصل الثاني 25

1- مراحل الدبلوماسية السعودية على الساحة اللبنانية 26

2- آليات السعودية على الساحة اللّبنانية 28

المبحث الأول: ماهية الأزمة السورية 33

المطلب الأول: مفهوم الأزمة السورية 33

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة السورية 56

المطلب الثالث: ردود فعل الدولية والإقليمية 64

المبحث الثاني: مكانة سوريا في الإستراتيجية السعودية 81

المطلب الأول: موقف التأييد، الإستراتيجية السعودية تجاه الأزمة السورية 81

المطلب الثاني: اعتبارات الموقف السعودي 85

المبحث الثالث: مكانة سوريا في الإستراتيجية الإيرانية 91

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية مع سوريا 91

المطلب الثاني: الاهتمام الإيراني بسوريا 101

الفصل الثالث: الانعكاسات الإقليمية للتنافس السعودي- الإيراني على منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: الإنعكاسات على المستوى الإقليمي 110

المطلب الأول: أزمة اللاجئين 110

المطلب الثاني: تفاقم العلاقات السعودية- الإيرانية 125

المبحث الثاني: الإنعكاسات على المستوى الدولي "سياسات التحالفات" 130

المطلب الأول: من الجانب السعودي 130

المطلب الثاني: من الجانب الإيراني 141

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للتنافس السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط .....
المطلب الأول: وجهة العلاقات المستقبلية 151
المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة 154
خاتمة 163
الملاحق 165
قائمة المصادر والمراجع 168